مجلة العلوم الاجتماعية

أبحاث

هل انتهى علم السياسة حقاً؟

عبدالخالق عبدالله

ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي

يوسف خليفة اليوسف

دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي

حبيب الله بن محمد التركستاني

القائمة العربية لاكتئاب الأطفال: عرض للدراسات على ثمانية مجتمعات

أحمد محمد عبدالخالق

الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ

كامل عمران

مقابلة

بين الإسلاموية والعولمة

علي المزروعي

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد 27 العدد 3 خريف 1999



الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 2118، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965). .
Email: JSS@KUC01.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية



مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، و ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية المفرطة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00954)

E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
خريف 99 – مجلد 27 – عدد 3

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

بقدر تنوع تخصصات العلوم الاجتماعية وتعدد مجالاتها وأهميتها الفائقة في هذا العصر بقدر أهمية مجلة العلوم الاجتماعية التي كانت ولا تزال مشروعاً ثقافياً كبيراً، ومنبراً علمياً أكاديمياً رفيع المستوى للباحثين العرب. ومن نافلة القول أن نذكر أن ما وصلت إليه مجلة العلوم الاجتماعية من سموق القامة ورسوخ القدم، ومن سمعة علمية طيبة، قد تكوّن وتنامى عاماً بعد عام، لما تميزت به بحوث المجلة وأعدادها المتتالية عبر ما يربو على ربع قرن، بفضل جهود مخلصة لرؤساء التحرير السابقين وهيئاته ومديريه والعاملين بالمجلة جميعاً. وإن الحفاظ على ما وصلت إليه مجلة العلوم الاجتماعية من مستوى علمي راقٍ ليس بالأمر الهين، بل يتطلب التطبيق الدقيق للموضوعية في تقويم البحوث، واختيار محكمين من أفضل الأساتذة في تخصصاتهم، فضلا عن مراجعة النص مراجعة دقيقة لتجنب مواضع الزلل واستبعاد مواقع الخلل.

إلا أن الحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه مجلة العلوم الاجتماعية ليس بالأمر الكافي في هذا العصر التنافسي متلاطم الأمواج كأنه البحر اللُّجِّي، ومن ثم فلا بد من التطوير؛ ولذا فقد صدرت بحوث العدد السابق وفي صدر كل منها ملخص باللغة العربية، وهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية والفائدة ونحن نعيش عصر السرعة والإيجاز، كما أن الملخص يمهد لتكوين قاعدة بيانات لبحوث المجلة، تعلو على مجرد إيراد عنوان البحث وكاتبه، هذا فضلاً عن الملخص المكتوب باللغة الإنجليزية الذي كان قد استقر في بحوث المجلة سنين عدداً.

وأما التطوير الذي أدخل على هذا العدد الجديد فهو كتابة المصطلحات

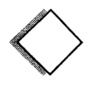
* رئيس التحرير وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

الأساسية Keywords لكل بحث أسفل الملخصين العربي والإنجليزي، وهو أيضا أمر مهم، فبه يسهل التعرف إلى التخصص الدقيق لكل بحث، والجوانب الرئيسة التي يطرقها، كما يسهل استرجاع البحوث عند استخدام الوسائل الآلية لتصنيفها.

وبعد صدور العدد السابق جدت أمور كثيرة كان من أجلِّها شأناً تقاعد الأستاذة الفاضلة منيرة العتيقي مديرة التحرير، بعد أن قامت بواجبها على خير وجه، حيث كانت ركناً ركيناً للمجلة، ورصيداً من الخبرة لا يبارى، فضلاً عن دماثة الخلق وحسن المعشر لكل الزملاء. وكان تقاعدها الاختياري خسارة كبيرة لأسرة المجلة، ومع ذلك فلا نملك إلا أن نتمنى لها الخير كل الخير.

وأخيراً أهدي القراء الكرام والمؤلفين المشاركين وهيئة التحرير والعاملين بالمجلة أطيب تحية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هذا وبالله التوفيق،،،



هل انتهى علم السياسة حقاً؟

عبدالخالق عبدالله*

ملخص: يتناول هذا البحث واقع علم السياسة على ضوء التحولات الفكرية والسلوكية المدهشة التي يشهدها العالم حالياً. ويؤكد البحث على أن علم السياسة يمر الآن بفترة حرجة من المراجعات النقدية الشاملة والتي بدأت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات بشكل خاص. لقد أوضحت هذه المراجعات النقدية مجموعة من الحقائق المثيرة عن واقع علم السياسة ومستقبله. فعلى الرغم من أن هذا العلم شهد توسعات كبيرة وملحوظة من تنوع الحقول والفروع والمجالات النظرية والمنهجية، فإن علم السياسة القديم بمادته الفلسفية والجديد بمادته المنهجية، يعاني من التشتت النظري والانقسام المنهجي العنيف، كما أنه يشهد حركة تمرد من قبل حقوله الرئيسة كحقل الفكر السياسي الذي يزداد تهميشاً يوماً بعد يوم، وحقل العلاقات الدولية الذي توسع توسعات ضخمة بحيث إنه أخذ يؤكد استقلالها النسبي عن علم السياسة وحقل السياسة المقارنة، والذي يعاني من عدم التركيز على مادة علمية ومنهجية واحدة. لذلك ونتيجة لمثل هذا التشتت والانقسام والانفصال أصبح من المشروع؛ الحديث عن انهيار علم السياسة.

ويسعى هذا البحث لتاكيد فرضية مفادها أن نهاية علم السياسة لم يعد حيث أكاديمي أو مستقبلي بل هو واقع يعيشه هذا الفرع من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد تزامن بروز مقولة نهاية علم السياسة مع الحديث المتزايد عن نهاية ظواهر

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

فكرية وسلوكية عديدة في الحياة كنهاية التاريخ ونهاية الدولة ونهاية السيادة ونهاية الاشتراكية. وفضلاً عن ذلك فإن مقولة نهاية علم السياسة تستمد حيويتها من الصراعات العنيفة القائمة بين النظريات المختلفة في علم السياسة والتي لم تعد قادرة على التعايش فيما بينها تحت سقف واحد هو سقف علم السياسة. كذلك يلاحظ أنه لم يعد بالإمكان الجمع بين الحقول الرئيسة كالفكر السياسي والعلاقات الدولية والسياسة المقارنة تحت سقف واحد خاصة وأنها تسعى من أجل الانفصال عن علم السياسة. لكن الأهم من كل ذلك هو أن علم السياسة قد بلغ حالياً مرحلة بحيث لم يعد هناك لا علم ولا سياسة في علم السياسة. لقد فقد علم السياسة شق العلم وشق السياسة، الأمر الذي يثير السؤال حول ما الذي تبقى من هذا العلم وهل انتهى حقاً علم السياسة؟

المصطلحات الأساسية: العلوم السياسية، سياسات مقارنة، علاقات دولية، نظرية سياسية، دولة، سلطة، نهاية علم السياسة، نهاية الدولة، نهاية السيادة.

مقدمة

علم السياسة هو - أساساً - فرع «متخصص ومستقل» من فروع العلوم الاجتماعية، يتناول علم السياسة - بالدراسة والتحليل - مجموعة متداخلة من الظواهر والحقائق، والسلوكيات الحياتية ذات العلاقة بالدولة والسلطة، والسلوك السياسي، والأفكار والقناعات التي يحملها أفراد المجتمع (Magstandt & Schotten, 1993, p.2). لذلك فإن علم السياسة هو - أولاً - علم الدولة ومؤسساتها وإدارة شؤونها وعلاقاتها الصراعية والتعاونية مع بعضها بعضاً. وعلم السياسة هو - ثانياً - علم السلطة وكيفية ممارستها أو الوصول إليها أو البقاء فيها، وعلم السياسة هو - ثالثاً - علم السلوك السياسي للأفراد في المجتمع، والعوامل المؤثرة والمتحكمة فيه، وعلم السياسة هو - أخيراً - علم القيم والاقتناعات والأفكار السياسية التي يحملها الأفراد والجماعات، والتي تسعى من أجل تحقيق المساواة والحرية والعدالة وبناء المجتمع الفاضل الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الأفراد. إن أي جهد ذهني أو نظري

يحاول استيعاب هذه الظواهر، وفَهْمَ هذه الحقائق فَهْماً فلسفياً أو واقعياً أو رسمياً أو سلوكياً يشكل في جوهره علم السياسة. (Danziger, 1991, pp. 3-16).

ولا يخرج علم السياسة عن نطاق الإلمام بهذه الاهتمامات التي لها علاقة وثيقة بالظواهر السياسية وكيفية دراستها، لقد أصبحت اهتمامات علم السياسة متنوعة أشد التنوع نتيجة لزيادة مساحة السياسة وتغلغلها في كل مجال من مجالات الحياة المعاصرة، كما أصبحت حقول علم السياسة وفروعها متنوعة بتنوع الاهتمامات الجديدة والقديمة، وأخذت هذه الحقول والفروع تتباعد عن بعضها بعضاً أشد التباعد، وبالإضافة إلى ذلك تعددت نظريات علم السياسة ومدارسه ومناهجه التي تتراوح بين المناهج الفلسفية والواقعية والقانونية والسلوكية وما بعد السلوكية بكل اتجاهاتها الجديدة والمستقبلية. لذلك فإن علم السياسة – اليوم – لم يعد موحداً من حيث اهتماماته وقضاياه وفروعه ومناهجه ونظرياته كما كان في السابق، بل إن علم السياسة – اليوم – هو أكثر تنوعاً وربما أكثر تشتتاً في كل مجال من هذه المجالات من أي وقت آخر في كل تاريخه المدون.

لقد توسع علم السياسة منذ ظهوره الأول قبل ألفي سنة تقريباً، ومر هذا العلم عبر كل هذا التاريخ بتحولات ضخمة، بحيث يبدو علم السياسة – في صيغته المعاصرة – مختلفاً كل الاختلاف عن علم السياسة في صيغتيه الكلاسيكية والتقليدية. إن علم السياسة – الحديث والمعاصر – يختلف في الشكل والمضمون عن علم السياسة القديم والغارق في القدم والذي كان معنياً – أساساً – بالبحث عن الفضيلة والعدالة والمثل الحياتية الكبرى كبناء المجتمع العادل والمدينة الفاضلة. لذلك كله عُرِّف علم السياسة بسيد كل العلوم كما أشار إلى ذلك كل من أرسطو والفارابي، وبعد ذلك بسنوات عديدة أصبح علم السياسة أكثرَ تواضعاً، وربما أيضاً أكثر قرباً للحياة وللوقائع الحياتية المعاشة، وذلك من خلال تركيزه على السلطة بوصفها مادة أولى للدراسات السياسية، وبرز بالتالي علم السياسة في صيغته الواقعية الحديثة، والذي أسس له المفكر السياسي الإيطالي ميكافيللي. وفي مرحلة تاريخية لاحقة اكتشف علماء السياسة أهمية الدولة بوصفها وحدة أساسية للدراسات السياسية خاصة بعد بروز ظاهرة الدولة القومية والسعي من أجل المحافظة عليها، وتبرير قيامها، وبناء مؤسساتها

الدستورية والقانونية من حيث هي إحدى أهم أولويات علم السياسة الحديث (Lawson, 1993, pp. 14-26).

لقد حقق اكتشاف الدولة – كوحدة تحليلية أولى – الانسجام والتركيز لعلم السياسة، الذي كان يفتقد إلى التركيز والانسجام قبل ذلك، بيد أن هذا التركيز على الدولة ودراستها دراسة قانونية ورسمية، وعلى الرغم من أهميته فإنه لم يكن مقنعاً كل الإقناع، بالنسبة لعلماء السياسة المعاصرين، والذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أدى كل ذلك إلى دخول علم السياسة في أهم مرحلة من مراحل بروزه وتطوره، وهي مرحلة الثورة السلوكية التي تعتبر – في رأي بعض الباحثين – كالولادة الثانية وربما الحقيقية لعلم السياسة من حيث هو علم مستقل وقائم بذاته. إن علم السياسة المعاصر هو – أساساً – علم يدرس السلوك السياسي للأفراد دراسة ميدانية باستخدام المنهج العلمي وبأكبر قدر من الحياد والموضوعية (دول، 1993، ص 9). بيد أن هذا الادعاء – بعلمية علم السياسة – لم يعد يحظى – اليوم وفي نهاية القرن العشرين – بإجماع كل علماء السياسة، ومن هنا برزت مدرسة ما بعد السلوكية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. لقد أسقط اتجاه ما بعد السلوكي إدعاء «العلمية» عن علم السياسة وأفسح المجال لعدد لا متناه من الحقول والفروع، والنظريات والمدارس، والتيارات والاتجاهات المتضاربة والمتنازعة والمتوثبة ضد بعضها بعضاً، والتي تفتقد الحد الأدنى من الانسجام (عبدالخالق عبدالله، 1991، ص ص 10-33).

والشاهد أن هذه التعددية – التي أضفت المزيدَ من الحيوية على علم السياسة – هي أيضاً التي أدخلته في حالة من التشتت والغموض غير المألوف في كل التاريخ المدون لهذا العلم، بحيث أصبح من غير الممكن – الآن – حصرُ علم السياسة أو الجزم بوجوده أو تحديد مجاله ومادته ووحدته التحليلية. لقد دخل علم السياسة – خلال عقد التسعينيات – مرحلة عدم الاستقرار والاضطراب الشديد في نظرياته ومناهجه وفروعه، وفروع فروعه التي تسعى إلى الانفصال والاستقلال عنه، أو التصارع فيما بينها على ما تبقى من علم السياسة. إن الواضح الوحيد – الآن – هو أن علم السياسة أصبح على مقربة من فقدان شقيه؛ فمن ناحية: تراجع شق العلم في علم السياسة، وذلك نتيجة لسقوط مقولة علمية علم السياسة، ومن ناحية ثانية: انتهى شق السياسة في علم السياسة نتيجة لانغماس الدراسات السياسية المعاصرة وخاصة السلوكية منها في البحوث الكمية والنظرية والتي أدت إلى تهميش السياسة والمادة السياسية في علم السياسة (عبدالخالق عبدالله، 1991، ص23).

ربما كان علم السياسة - اليوم - أمام لحظة ولادة جديدة، أو أنَّ هناك علمَ سياسةٍ جديداً قيد التكوين، كل ذلك ممكن ومحتمل، بيد أنه من الممكن - أيضاً - أن علم السياسة هو - اليوم - أمام حالة ضياع وربما انهيار، بحيث أصبح من المشروع الحديثُ عن نهاية علم السياسة. لقد تراجع علم السياسة تدريجياً عن كونه علمَ كل العلوم، ومر بفترة أصبح - فيها - علم السلطة، ومن ثَمَّ علمَ الدولة، وبعد ذلك علم السلوك السياسي، إلى أن بلغ - اليومَ - مرحلةَ التشكيك في علميته، والابتعاد عن مادته، بل ربما التشكيك في وجوده. والسؤال الآن هو: كيف وصل علم السياسة إلى هذه المرحلة وإلى أين يتجه؟ وهل يتجه علم السياسة إلى التجديد أم الجمود؟ وهل يعيش حالة انتعاش وازدهار أم يعيش حالة انحطاط وتفكك بحيث إنه قد استنزف الغرض من وجوده؟ وأخيراً ماذا تبقى من علم السياسة القديم بتراثه الفكري والفلسفي، والحديث بمنهجه العلمي والنظري؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات حول واقع علم السياسة ومستقبله، كما ستحاول تتبع بروز علم السياسة وتطوره، وتوضيح محطاته الفاصلة من خلال منهج المسح التاريخي التحليلي، ثم ستتوقف الدراسة بشكل خاص عند المرحلة الراهنة، التي تشهد مراجعات كبرى لمجمل المسيرة التاريخية لعلم السياسة، وتطرح تساؤلات عميقة حول ماهيته ومصيره، وإمكانية انهياره، وذلك عبر الدراسة المقارنة للمناهج والاتجاهات الجديدة، وتؤكد هذه الدراسة على فرضية أولية مفادها أنه في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة إلى فهم أفضل للسياسة، وفك غموضها، وفهم أسرارها، واستيعاب أسباب انتشارها الواسع في الحياة، فإن علم السياسة يظهر كل عوارض الضعف وعدم القدرة على مجاراة هذه الحاجة. إن الفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي أن هذا العلم يمر حالياً بمرحلة مليئة بكل الاحتمالات، بما في ذلك احتمال نهاية علم السياسة.

عصر السياسة

السياسة قديمة قدم الإنسان، والممارسة السياسية هي - أيضاً - قديمة قدم المجتمعات البشرية بل ربما أنها سابقة لقيام هذه المجتمعات خاصة، وأن الصراع والتعاون والسلطة والنفوذ والتحكم - والتي هي من أهم عناصر السياسة - تمارس في عالم الحيوان السابق لعالم الإنسان. ولكنها - بالطبع - تختلف عن عالم الحيوان، لأن السياسة ظلت ملازمة للإنسان، وتطورت معه فكراً وسلوكاً وفي كل المراحل التاريخية المدونة، ولا شك أن السياسة ستظل ملازمة له ما دام هناك وجودٌ للدولة

والمجتمع والتنظيم الاجتماعي، كما ستظل السياسة قائمة ما دام هناك من يبحث عن العدالة والسعادة، ويسعى لتحقيق الحرية، أو يود ممارسة النفوذ والسلطة في أي شكل من أشكالها، على محيطه وعلى الأفراد من حوله (Lipson, 1993, p. 5).

لم تختف السياسة من الحياة، ولا يتوقع لها أن تختفي قريباً على الرغم من قدمها، ولم تصبح السياسة - في أي يوم من الأيام - أقل حيوية أو أقل أهمية على الرغم من كل التطورات والمستجدات والاهتمامات الحياتية والفكرية الجديدة. هذه المستجدات جعلت السياسة - اليوم - أكثر محورية وأكثر مركزية في حياة الإنسان المعاصر من أي وقت آخر، فخلال القرن العشرين أصبحت السياسة أكثر تغلغلاً وتحكماً في الحياة كما لم تتغلغل وتتحكم فيها من قبل (دول، 1993، ص11). وأخذت السياسة تتصدر قائمة الأولويات في كل المجتمعات الحديثة، كما لم تتصدرها في العصور السابقة، ولقد أصبحت السياسة في هذا العصر مرتبطة أشد الارتباط بأهم الاحتياجات البشرية والاجتماعية، بل إن ارتباط السياسة هو - اليوم - ارتباط حياتي ووجودي بحيث أصبح من المشروع تسمية هذا العصر - دون غيره من العصور السابقة - بعصر السياسة والتسييس (Deutch, 1970, p.70).

جاءت تسمية هذا العصر بعصر التسييس بعد أن اتضحت ضخامة حضور السياسة في الحياة وتأثيرها في الوقائع الحياتية المعاصرة، فكل نشاط يصدر عن الإنسان يحمل معاني ومضامين سياسية واضحة أو غير واضحة، كما أصبحت كل قضية من القضايا المحلية والعالمية - مهما صغرت أو كبرت - مرتبطة بشكل أو بآخر أشد الارتباط بالاعتبارات السياسية، بما في ذلك القضايا العابرة والتي كانت تبدو في يوم من الأيام بعيدة كل البعد عن مجال السياسة، فالقضايا الرياضية كمباريات كأس العالم والألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية، والقضايا الترفيهية كالبرامج والمسلسلات والأفلام والرحلات السياحية، والقضايا البيئية كالاحتباس الحراري، وثقب الأوزون، وتدمير الغابات، وتراكم النفايات، واكتظاظ المدن، وازدياد تلوث الهواء والماء والغذاء، وحتى القضايا الإنسانية الأخرى كالإيدز، والإجهاض والتدين، وجميع القضايا العامة والخاصة الأخرى، تحولت إلى قضايا سياسية ساخنة وخلافية وتؤدي دوراً مهماً وحاسماً خلال الانتخابات وتقييم أداء الحكومات.

لقد أصبح تأثير السياسة على الإنسان المعاصر تأثيراً شاملاً، فالسياسة تحيط به في كل مكان وزمان. فالإنسان يتأثر بالسياسة شاء ذلك أم أبى، إن كان في المدينة أو خارجها، في المركز أو في الهامش، ولم يعد تأثير السياسة على الإنسان مقتصراً على القرارات الحكومية المحلية أو الوطنية، فالإنسان المعاصر يتأثر بشكل متزايد بالقرارات والسياسات الخارجية، البعيدة عنه كل البعد، والصادرة عن العواصم السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول والمجتمعات (Allen & Hamnett, 1995, p.1). إنَّ تأثر الإنسان المعاصر بتلك السياسات والقرارات هو بنفس حجم تأثره بالقرارات والسياسات الصادرة عن حكوماته الوطنية والمحلية القريبة منه كل القرب. لقد أصبحت القرارات والسياسات والقناعات الدولية – التي تصدر وتروج عبر كل الوسائل والمحطات والسلع وتخترق الحدود – قريبة من الإنسان كل القرب، وتقحم نفسها عليه أينما كان، وتدخل عليه في كل المواقع – بما في ذلك أكثرها خصوصية في الحياة – دون أن يكون لديه القدرة على التأثير أو التحكم فيها.

هكذا أصبحت السياسة محورية بالنسبة للحياة المعاصرة، وبالنسبة لكل فرد في العالم، وأصبح فهمها ضرورة حياتية ملحة، ولم يعد فهم السياسة مهماً لممارسة السياسة، أو الوصول إلى السلطة والتأثير على الدول والحكومات فحسب، وإنما لفهم الحياة وفهم تحولاتها ومجرياتها اليومية المرتبطة أشد الارتباط بالسياسة. إن فهم السياسة يعني – أساساً – فهم ما هو جوهري ومحوري في هذا العصر الذي هو عصر عالمية العلم (Anderson & Cochrane, 1995, p.26). وفهم السياسة يتضمن فهم كيف يقرر الإنسان مصيره، ويحدد موقعه، ويحافظ على حقوقه، ويتحكم في بيئته، ويرتقي بارتقاء الوقائع الحياتية المعاصرة، وعلى الرغم من أهمية فهم السياسة فإن الواضح أن هذا الفهم ليس بالأمر اليسير، فالسياسة على قدمها لا زالت غامضة كل الغموض، والسياسة – على الرغم من كل انتشاراتها في الحياة – لا زالت عصية ليس بالنسبة للغالبية من الأفراد فحسب بل هي – أيضاً – كذلك بالنسبة للسياسيين الذين يمارسونها والذين يكونون من أكثر ضحاياها.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة لا زالت كاللغز الغامض كل الغموض بالنسبة لعلماء السياسة الذين هم أكثر الناس تفرغاً لدراستها وتدريسها، إن هؤلاء يجدون صعوبة بالغة في تحديد تعريف جامع وموحد للسياسة، أو الوصول إلى اتفاق حول معانيها العديدة، أو تحديد عناصرها المتعددة. إن كل ما يستطيع علم

السياسة التأكيد عليه هو أن للسياسة أكثرَ من تعريف، وأن لها أكثرَ من شكل، وأنها تتكون من أكثر من عنصر واحد (Roskin *et al.*, 1991, pp. 12-21). لا تأتي السياسة في شكل واحد ولا بصيغة واحدة، فهناك الشكل البسيط، والشكل المعقد، وهناك أيضاً الشكل الفلسفي، والشكل الواقعي، والشكل الرسمي، والقانوني والسلوكي، كما تتفاوت السياسة من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى آخر، وكذلك تبدو السياسة مختلفة لدى الإنسان العادي الذي يحمل مشاعر متباينة تجاهها عما تبدو للسياسي الذي يمارسها، كما إنها تبدو مختلفة لدى عالم السياسة الذي يدرسها عما تبدو للمفكر السياسي الذي ينظر لها نظرة فلسفية وتجريدية. إن كل واحد من هؤلاء ينظر للسياسة من زاويته ورؤيته الخاصة، ومن هنا تبدو صعوبة تعريف السياسة، ومن ثم الصعوبة التي يواجهها علم السياسة في أداء أبسط مهمة من مهامه، ألا وهي الوصول إلى تعريف مقنع ومقبول للسياسة. لقد عجز علم السياسة عن تحديد معنى السياسة ولم يتمكن من حسم أمر تعريفها خلال الألفي سنة الماضية من تطوره، وهذا العجز يشكك في جدوى علم السياسة، كما أن إخفاق علماء السياسة في تحديد معنى السياسة، وفهم جوهرها، يضاعف من إلحاح السؤال حول القيمة العلمية والمجتمعية لعلم السياسة (Roskin *et al.*, 1991, p. 15)، الذي يظهر كل عوارض الانهيار، وعدم القدرة على مجاراة الحاجة لفهم أعمق للسياسة، وذلك في ظل انتشارها واتساع مادتها على الصعيد العالمي.

علم كل العلوم

بدأ علماء السياسة – مؤخراً – البحث في تاريخ علم السياسة، وطُرِحَ السؤال الذي ظل مسكوتا عنه حول أصل هذا العلم، وكيف ومتى برز، وهل هو علم قديم أو حديث الولادة؟ لقد اتضح أنه من المهم – في ظل حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها علم السياسة حاليا – تحديد العمر الحقيقي لهذا العلم (Monroe, 1990, pp. 34-46). إن هذا البحث – الذي بدأه علماء السياسة مؤخراً في تاريخ علم السياسة – ليس بحثا في التاريخ، وإنما هو جزء من السعي الحثيث لتأسيس علم سياسة جديد، ربما ينهي حالة الضياع وعدم اليقين السائدين في الدراسات السياسية، بيد أن هذا البحث في تاريخ علم السياسة لم يؤد – حتى الآن – إلا إلى نتيجة واحدة مقلقة لعلماء السياسة، هي أنه لا وجود لعلم سياسة واحد ووحيد. لقد اكتشف هؤلاء أن لعلم السياسة أكثرَ من صيغة

واحدة؛ فعلم السياسة القديم يختلف عن علم السياسة الحديث، وعلم السياسة التقليدي يختلف عن علم السياسة السلوكي، وعلم السياسة الفلسفي يختلف عن علم السياسة الواقعي، وعلم السياسة النظري يختلف عن علم السياسة الكمي، وعلم السياسة الأمريكي يختلف عن علم السياسة الأوروبي، وعلم السياسة الذكوري يختلف عن علم السياسة النسوي، وعلم السياسة التحليلي يختلف عن علم السياسي الإنساني. لقد أسقطت المراجعات التاريخية الراهنة فكرة أحادية علم السياسة، وبرزت مقولة تعددية علم السياسة قديما وحديثا (Gibbon, 1990).

ففي أقدم صيغة من صيغه المختلفة كان علم السياسة وثيق الصلة بالفلسفة، وكانت الكتابات والدراسات السياسية - في مجملها - فلسفية في اهتماماتها وموضوعاتها ومناهجها، فالسياسة في التفكير السياسي الفلسفي القديم كانت تعني السعي من أجل تحقيق غاية من الغايات الإنسانية والمجتمعية النبيلة والسامية. السياسة هي غاية في منتهى السمو والرفعة، بيد أنها لا زالت في عالم «الينبغيات» (أو ما ينبغي أن يكون) وغير متحققة على أرض الواقع، وينبغي إدراكها من خلال بذل جهد فكري عميق؛ فبدون السياسة لا يمكن للبشرية أن تشعر بالعدالة والسعادة في الحياة، كما أن حاجة البشرية إلى السياسة توازي حاجتها إلى السعادة أو الحياة الفاضلة (Masters, 1989, p.1)، وعلم السياسة هو العلم الذي يحقق العدالة والسعادة؛ لذلك اعتقد كل من أرسطو والفارابي وغيرهما من المفكرين السياسيين القدماء أن علم السياسة علم كل العلوم، بل هو أهم العلوم التي توجد من أجل خدمة الإنسان؛ فعلم السياسة - وبخلاف كل العلوم الأخرى - هو مصدرُ أعظم الأفكار، ويحتوي على كل الخيرات، وهو العلم المعني أساساً بتحقيق الأهداف الإنسانية الكبرى كالحرية والمساواة والعدالة على الأرض. إن هدف علم السياسة هو السعي الواعي والمنظم من أجل تجسيد هذه القيم وتلك الغايات، وأي عمل فكري يتضمن التعامل مع أي هدف إنساني عام وغير متحقق على أرض الواقع هو علم السياسة في أبسط معانيه.

لقد ارتبط هذا الفهم الفلسفي والأخلاقي لعلم السياسة أول ما ارتبط بآراء وأفكار الفيلسوف الإغريقي أفلاطون الذي عاش في مدينة أثينا قبل حوالي 2500 سنة (شوفالييه، 1985، ص ص37-63). فبالنسبة لأفلاطون فإن علم السياسة هو سيد كل العلوم، لأنه العلم الوحيد الذي يسعى من أجل إقامة الحياة الفاضلة والعادلة، لقد أكد أفلاطون على أن علم السياسة هو أي نشاط فكري أو عملي يسعى من أجل خلق المجتمع العادل والجمهورية الفاضلة (حنا خباز، 1980، ص90) التي

تحقق للإنسان السعادة، وتنمي فيه الرغبات والغرائز السامية، فهدف علم السياسة والغاية منه هو إقامة ما هو غير قائم على أرض الواقع، أي أنه معني بما ينبغي أن يكون وليس بما هو كائن. لقد ارتقى أفلاطون بعلم السياسة إلى عالم «الينبغيات» وعالم المثل والخارج عن نطاق الوقائع الحياتية اليومية والبعيدة عن نطاق الإنسان العادي، فالبحث عن الحرية والعدالة والمساواة وإقامة المدينة الفاضلة ليس من اختصاص العامة من الناس.

هذا البحث الفلسفي العميق - الذي يشكل جوهر علم السياسة - تقوم به قلة من الأفراد في المجتمع وهي التي تتصف بمواصفات سلوكية وتربوية خاصة، وتمتلك قدرات فكرية وتأملية غير عادية. إن قلة قليلة من الناس - التي تضحي في العادة بمصالحها وطموحاتها الذاتية والمادية - هي المؤهلة للقيام بمهمة البحث عن المجتمع العادل، ومن ثم تحقيق السعادة للبشرية ككل، وهذه القلة - من الفلاسفة والمفكرين - هي التي تعرف السياسة حق المعرفة، وهي التي تمارسها الممارسة الصحيحة تجسيداً للقيم النبيلة والفاضلة، أي كما ينبغي لها أن تمارس، ويقول أفلاطون: إن الفيلسوف أو الحكيم هو الإنسان الوحيد الذي لديه الصفات الأخلاقية، والقدرات الذهنية لمعرفة الحياة الفاضلة، وأسرارها الخافية على العامة من الناس، الغارقين في الصراعات والملذات الآنية واليومية.

لذلك فإن الفيلسوف (أي الشخص الحاذق، والمحب للمعرفة، والقادر على تهذيب أخلاق الأفراد في المجتمع بقيم الجمال والاتزان) هو الوحيد المؤهل للحكم. إن أهم شرط يضعه أفلاطون لممارسة السياسة ولقيام المدينة الفاضلة هو أن يكون الحكيم حاكماً أو الحاكم حكيماً، وبدون تحقيق هذا الشرط الأفلاطوني فلن تتحقق العدالة أو السعادة للبشرية، وأي حاكم آخر - غير الحكيم - فغير جدير بالحكم ولن يستطيع أن يحكم بالعدل، ولن يحقق المساواة، وتصبح السياسة التي يمارسها سياسة فاسدة، وقائمة على الصراعات بين الرغبات الآنية للأفراد. أما إذا حكم الحكيم والفيلسوف، الذي يعرف ما هو الخير للناس وللمجتمع، وأعطيت له إدارة الدولة والمصلحة العامة فالنتيجة هي العدالة والمساواة والسعادة الكاملة في المجتمع وبالتالي الجمهورية الفاضلة.

إن جمهورية أفلاطون الفاضلة - كما هو الحال بالنسبة لمدينة الفارابي *الفاضلة* - غير قائمة على *أرض الواقع*، وهما مجرد أمثلة *لما* ينبغي أن تكون عليه المجتمعات، ولما ينبغي أن يكون عليه الهدف من علم السياسة. هذا الفهم الفلسفي

لعلم السياسة كان سائدا لفترات تاريخية طويلة، وأثّر في معظم الكتابات الفلسفية القديمة خلال كل العصور اللاحقة، بما في ذلك الفكر السياسي الروماني والمسيحي والإسلامي الذي تأثر بالآراء والأطروحات السياسية والفلسفية لأرسطو، والذي عُرِفَ بالمعلم الأول (وولف، 1994). وعلى الرغم من أن هذا الفهم الفلسفي لعلم السياسة انقطع في وقت لاحق واختفى ولم يعد يلقى الاستحسان بين علماء السياسة المعاصرين والمنتمين إلى المدرسة السلوكية فإن هذا الفهم بدا – مؤخراً – يحقق عودة جديدة على أثر صعود التيار المابعد السلوكي في علم السياسة. لقد شهدت السنوات الأخيرة بروز موجة أفلاطونية جديدة. (Kukathas & Pettit, 1990, pp. 1-17)، كما برز حنين للفكر السياسي التأملي، الذي يبحث في المسائل والقضايا الفلسفية الكبرى؛ كالعدالة والمساواة، وكيفية تحقيق السعادة للبشرية التي لا زالت على الرغم من كل التقدم المادي الذي حققته تعاني من الغربة، والضياع، وتفشي الفساد السياسي، وانخفاض أداء السياسيين، كما يستمد التيار الأفلاطوني الفلسفي الجديد حيويته من حاجة المجتمعات – مجددا – إلى الفكر والفلسفة والأخلاق، وذلك على ضوء تزايد الحديث عن دخول البشرية إلى مرحلة جديدة في التاريخ، نتيجة التطورات العلمية والحياتية المتسارعة. لقد أثارت هذه التطورات تساؤلات كبرى حول مصير البشرية، ومستقبل الحياة، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على القيم، والمسلمات الإنسانية السائدة، والتي تتعرض لتحديات شديدة نتيجة للتسارع المذهل لتداعيات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبخاصة في الشق المتعلق بالهندسة الوراثية، وتفكيك الجينات الوراثية، والتي تثير تساؤلات ومشكلات لا يمكن حلها حلا علميا أو تقنيا. إن هذه المشكلات لا تقع خارج نطاق العلم، بل هي من فعل العلم – نفسه – الذي يقدم الاكتشافات دون الاكتراث بالتداعيات (Naisbitt, 1994, p.61). ولا يمكن إلا للفلسفة والفكر الفلسفي السياسي التعامل مع هذه التداعيات، التي – ربما – أعادت بعضا من الحيوية للشق الفلسفي لعلم السياسة، وهو الشق الذي انحسر تدريجيا مع تزايد الاهتمام بالفهم الواقعي للسياسة.

علم السلطة

إن عدم واقعية الفهم الفلسفي لعلم السياسة هي أبرز نقاط ضعف هذا الفهم، وهو الذي أدى بعلماء السياسة إلى التخلي عنه، والبحث عن بديل أكثر تجسيداً والتصاقا بالوقائع الحياتية، فعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علمَ كل

العلوم. لقد سقط هذا الادعاء تدريجياً لعدم واقعيته، وعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علم البحث عن المدينة الفاضلة؛ فهذه المدينة الفاضلة مجرد مدينة فلسفية، ليس لها وجود سوى في دنيا التأملات، وفي عالم الأفكار القديمة، وبخاصة في فكر أفلاطون الذي سرعان ما تراجع عنها في كتاباته اللاحقة، لعدم واقعيتها. وعلم السياسة لا يمكنه أن يكون علم السعي من أجل تحقيق غاية من الغايات الإنسانية النبيلة، فالعدالة والحرية والمساواة والسعادة هي غايات إنسانية نبيلة وتستحق بذل الجهد الفكري والعملي، لكن هذه الغايات ليست سياسة كما تمارس على أرض الواقع، ولا تمت بصلة لعلم السياسة الذي يدرس ظواهر كالسلطة والقوة والحكم والدولة والسلوك السياسي.

إن السياسة – على أرض الواقع – تبدو مختلفة عن السياسة كما جاء في التعريف الفلسفي، كما يبدو علم السياسة – في صيغته الواقعية – مختلفاً كل الاختلاف عن علم السياسة كما عرفه أفلاطون والفكر الفلسفي من بعده. إن أهم ما يميز علم السياسة الواقعي هو أنه يبحث عن السياسة كما هي وليس كما ينبغي لها أن تكون، والسياسة – على أرض الواقع وفي الحياة اليومية – متصلة أشد الصلة بالسلطة، وبكل ما له علاقة بها وبممارستها، فالسلطة ومفرداتها الأخرى كالقوة والنفوذ والحكم، وليست العدالة أو المساواة أو البحث في الغايات النبيلة هي مادة السياسة، ومحور اهتمام علم السياسة. لذلك فإن علم السياسة هو ذلك العلم المتخصص في دراسة السلطة، وفن إدارتها وممارستها والبقاء فيها والمحافظة عليها، إن أي نشاط ذهني وفكري وتحليلي يُتَّخَذُ من السلطة وعناصرها وتجلياتها المختلفة مادة للتحليل والدراسة هو علم السياسة (Ponton & Gill, 1993, pp. 22-29).

ينطلق علم السياسة – في صيغته الواقعية – من حقيقة أن السلطة موجودة في الحياة وكانت قائمة منذ القدم ومرتبطة بظهور التنظيم الاجتماعي، ولا يوجد تنظيم اجتماعي بدون سلطة، وبدون نظام وحكم وتحكم؛ فالسلطة والضبط والانضباط، وتوزيع الحقوق والواجبات، والمسؤوليات، وممارسة النفوذ على الآخرين، والتأثير في الخيارات هي من ضرورات التنظيم الاجتماعي أياً كان شكله، بما في ذلك الأسرة والقبيلة والدولة والمؤسسة، ولذلك تأخذ السلطة عدة أشكال، وتتراوح بين السلطة الدينية والأسرية والأبوية والسياسية والاجتماعية والرسمية وغير الرسمية الخاصة والعامة، ولا تخلو الحياة من سلطة، ففي كل

مكان هناك شكل من أشكال السلطة، وشكل من أشكال ممارسة السلطة أو الرغبة في الوصول إليها. إن السلطة هي الظاهرة السياسية الأهم في الحياة، ومن ثم فإن علم السياسة هو علم السلطة.

ولا يمكن إلا لعلم السياسة دراسة السلطة، فهي مادته التحليلية الأولى والأساسية، ولا يمكن لغير علماء السياسة فك ألغازها وأسرارها، ودراسة جاذبيتها التي تغري بها القريب والبعيد (Shiverly, 1993, p.10). إن للسلطة جاذبية تفوق جاذبية أية ظاهرة حياتية أخرى، كما أن لها هالة خاصة وفريدة تجعل من يملكها محط كل تقدير، فمن يملك السلطة يطيعه الأفراد، ويتودد إليه كبار البشر وصغارهم، فالسلطة توجب الطاعة، وتجلب الولاء، وتضفي على صاحبها الأهمية والمكانة، حتى ولو كانت بيد أقل الناس شأناً في المجتمع، وربما كان شكسبير على حق عندما أشار إلى ذلك في إحدى روائعه الأدبية «أعط السلطة للكلب تجد من يحترمه ويطيعه ويتودد له». وعلى الرغم من أن شكسبير ذكر ذلك على سبيل توضيح سحر السلطة والسلاطين، وتأثيرهم على الأفراد، فإن بعض الناس سيدين بالطاعة والولاء لمن هو في السلطة أيا كان. إن من يملك سلطة ما يملك القدرة على التأثير والتحكم في الموارد والآراء، ويملك الفرصة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المنظورة وغير المنظورة. لذلك فإن القاعدة العامة هي أن الكل يرغب في السلطة، وربما لا يوجد شخص لا يود ممارسة النفوذ على الآخرين، مهما كان زاهداً في الحياة، ومتواضعاً في طموحاته ورغباته، ومن هنا ارتبطت السلطة بالصراع في المجتمعات البشرية؛ ففي كل مجتمع، هناك صراع «خفي» أو «معلن» بين من يود الوصول إلى السلطة ومن يود البقاء فيها والدفاع عنها؛ من هو في السلطة يرغب البقاء فيها بكل الوسائل، ومن هو خارجها يرغب في الوصول إليها بكل الطرق، والبقاء في السلطة والوصول إليها يتم بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. إن أي وسيلة للوصول إلى السلطة مشروعة بما في ذلك الوسائل غير المشروعة. فالغاية «أي غاية الوصول إلى السلطة والبقاء فيها والتي هي أهم وأعظم الغايات في عالم السياسة» تبرر الوسيلة.

والسلطة – التي هي غاية السياسة – تؤدي بالضرورة إلى بروز الصراعات بين الأفراد وكذلك بين الجماعات والفئات في كل المجتمعات والمؤسسات، هذه الصراعات – التي تتمحور حول السلطة – هي في العموم صراعات طبيعية ترتبط أشد الارتباط بالرغبات الإنسانية العميقة، وهكذا تكون السياسة على

أرض الواقع؛ إنها مزيج من «السلطة» التي هي وقود السياسة، و«الصراعات بين الأفراد والجماعات» التي هي مصدر حيويتها. إن دور علم السياسة وبالتالي علماء السياسة هو دراسة هذه الظواهر كما تتجسد على أرض الواقع، دراسة واقعية وعلمية، وبعيداً عن المثل والقيم والانحيازات الذاتية.

كان ميكافيللي – المفكر الإيطالي – هو أول من ركز على مفهوم السلطة، كما أنه أول من فهم السياسة فهما واقعيا، وهو – أيضاً – أول من أسس علم السياسة في صيغته الواقعية البعيدة كل البعد عن الفلسفة. جاء ميكافيللي – الذي عاش قبل خمسمائة سنة تقريباً – ليعيد السياسة إلى أرض الواقع بعد أن حلق بها أفلاطون في عالم المُثُل الخالدة (فينيال، 1989، ص9). وأكد ميكافيللي على أن السياسة هي السعي من أجل الوصول إلى السلطة والحكم والبقاء فيه. إن أي نشاط يقوم به الفرد أو الأفراد ويكون هدفه وغايته السلطة، هو سياسة، وبالتالي هو من اختصاص عالم السياسة، الذي يقتصر دوره على إعطاء دروس في كيفية الاستيلاء على السلطة، والاحتفاظ بها، والاستمرار فيها. السياسة بالنسبة لميكافيللي، وكما درسها على أرض الواقع لا تعني أكثر من ذلك على الإطلاق، وبالنسبة له فإن الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أهم الغايات الإنسانية، ولذلك فإنه من الممكن اللجوء إلى كل الوسائل الأخلاقية، وغير الأخلاقية، المقبولة وغير المقبولة، المشروعة وغير المشروعة، من أجل تحقيق هذه الغاية. هذه الغاية فقط، أي غاية السلطة والبقاء فيها وليست أية غاية أخرى هي التي تبرر الوسيلة.

أما السياسي، والذي يمارس السياسة فإن عليه أن يتحلى بمواصفات خاصة تؤهله للوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وهي ليست بالضرورة مواصفات الفضيلة والحكمة. ففي نظر ميكافيللي إن على السياسي الناجح أن يتحلى بصفات الأسد والثعلب (فينيال، 1989، ص72). فمن ناحية عليه أن يكون كالأسد قوياً كل القوة، وقادرا على البطش إذا تطلب الأمر ذلك. وعليه أيضاً أن يكون كالثعلب يتصف بصفات المكر والدهاء والخبث، والتظاهر بعكس ما هو عليه في الحقيقة، ومن لا يتصف بهذه الصفات: «صفات الأسد والثعلب» لا يمكن أن يستمر طويلاً في السلطة، ولا يفهم السياسة حق المعرفة، وسيكون مصيره الفشل في الحكم. فالقوة والعنف مثل الحيلة والدهاء هما من ضرورات الوصول إلى السلطة والبقاء فيها. إن السياسة – في التطبيق العملي – لا علاقة لها بالأخلاق والقيم النبيلة كما أكد على ذلك أفلاطون، وإنما هي كما يقول ميكافيللي:

السعي للسلطة، وتعظيم النفوذ والمكاسب الفردية والفئوية. لذلك تبدو السياسة - بالمعنى الأفلاطوني والفلسفي - وكأنها الخير كل الخير، في حين أنها تبدو - بالمعنى الميكافيللي - وكأنها الشر كل الشر. تلك هي السياسة في عالم «الينبغيات» وهذه هي السياسة على أرض الواقع. السياسة تبدو تارة محببة ومقدسة، وتارة أخرى منفرة ومدنسة، بالنسبة للغالبية العظمى من الأفراد الذين قد لا يجيدون فَنَّ ممارستها الممارسة الميكافيللية والواقعية.

علم الدولة

السلطة - بالنسبة للعدد الأكبر من علماء السياسة قديما وحديثا - هي المادة الأولى لعلم السياسة، بيد أنها - حتما - ليست المادة الوحيدة؛ فاهتمامات علم السياسة وموضوعاته أوسع من ذلك بكثير. كما أن السياسة أيضاً أكثر من مجرد سلطة وحكم وتحكم، وصراعات ونفوذ، فالسياسة بالإضافة إلى كل ذلك تحتوي على إدارات وقرارات وممارسات، ودستور ودولة، وتعاون بين الأفراد والجماعات والدول. إن السياسة - بقدر ما هي سلطة - هي أيضا دولة، وبقدر ما هي صراع هي تعاون، وبقدر ما هي قدرات هي قرارات، وبقدر ما هي قوة هي إدارة، وبقدر ما هي حكم هي سلوك إنساني من نوع خاص. لذلك لا يمكن حصر علم السياسة في السلطة التي هي من المصطلحات التي كانت ولا زالت تعاني من الغموض والتعميم الشديدين، كما أنها توحي بكل المعاني السلبية والميكافيللية المنفرة عن السياسة. لذلك فإن كان ولا بد من التركيز والتحديد لمادة السياسة وموضوع الدراسات السياسية فإن الدولة هي أكثر تجسيداً للسياسة من السلطة، كما أن علم السياسة - وهو علم الدولة - أكثر من كونه علم السلطة التي هي مجرد عنصر من عناصر الدولة.

لقد أصبح علماء السياسة أكثر اقتناعاً الآن بأن الدولة، وليست السلطة، هي أكثر الظواهر السياسية وضوحاً على الإطلاق؛ فالدولة كتلة مكثفة من السياسة، وكل ما يتعلق بها ويصدر عنها ويحيط بها من قريب أو بعيد هو سياسة. قد تكون عناصر السياسة منتشرة ومبعثرة في أماكن عديدة، بيد أن الدولة تجسد أهم مكونات السياسة وأبرزها (Hague *et al.*, 1992, pp. 44-66). ففي الدولة هناك السلطة والقدرة والقرارات والمؤسسات والعلاقات الصراعية والتعاونية، وفي الدولة، هناك أيضا الدستور واللوائح والقوانين التي تنظم الحقوق والواجبات وطبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم، لذلك فإن الدولة هي - أساساً - كيان

قانوني يصنع وينفذ التشريعات عبر المؤسسات والشخصيات والممارسات الرسمية والتي تمثل إرادة الجماعة، وتمتلك الحق في حماية المصلحة العامة وسيادتها سيادة مطلقة وواحدة لا تقبل التجزئة.

إن السياسة – بالمعنى القانوني والرسمي – توجد حيثما توجد الدولة فقط، وإن لم توجد السياسة في الدولة فإنه من الصعب أن توجد في أي مكان آخر بنفس القدر من الوضوح والأهمية، بل إنه – ومن وجهة نظر علم السياسة في صيغته الرسمية والقانونية – لا وجود للسياسة خارج العمل الرسمي للدولة ومؤسساتها، وإن وجدت سياسة ما خارج نطاق مؤسسات الدولة الدستورية فإما أنها غير مهمة، ومن ثم يمكن تجاهلها وإما أنها غير شرعية ومن ثم فهي خارجة على القانون، ولا بد من محاربتها. والسياسي هو بالتالي الشخص الذي يعمل في الدولة، أو في مؤسسة من مؤسساتها. والسياسي الناجح هو الشخص الذي يتقن فن إدارة الدولة، حسب اللوائح والقوانين المستمدة من النصوص الدستورية. وعلى ذلك فكلما تجرد السياسي عن مصالحه الذاتية والفئوية وعمل وفق القوانين القائمة، وبما يتطابق مع المصلحة العامة ازداد نجاحا أيضاً. إنَّ عمل السياسي عمل إداري وقانوني وبيروقراطي، يراعي ما هو ممكن، ويتم حسب الأصول والنصوص القانونية.

كل ذلك يؤكد – بما لا يدع مجالا للشك – الادعاء بأن علم السياسة لا يمكن أن يكون سوى علم الدولة (برو، 1989، ص ص77-137)، وأنه بدون فهم الدولة من قِبَلِ علماء السياسة لا يمكن فهم السياسة. لقد كانت الدولة – منذ القدم، وبدءا بأرسطو، ومرورا بسانت أوغسطين، وميكافيللي، وبودوان، وهوبز، ولوك، ومنتسكيو، وروس، وهيغل. ومِنْ بعدهم ماركس، وفيبر وغيرهم من المفكرين السياسيين، موضوعَ علمِ السياسة. وليس هناك اليوم من سبب مقنع، يحولُ دون استمرار الدولة من حيث هي الموضوع الأول للدراسات السياسية؛ فعلم السياسة هو العلم الذي يبحث في أصل الدولة ونشأتها، والهدف من وجودها، وهو أيضاً العلم الذي يدرس وظيفة الدولة، وهل تقتصر على الأمن في الداخل والخارج أم أنَّ وظيفة الدولة تتسع لتشمل – بالإضافة إلى الأمن – توفير كل الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وعلم السياسة هو العلم المعني اساساً بظاهرة تنوع الدول في العالم، واختلافها عن بعضها بعضاً، بحيث يندر وجود دولتين متشابهتين، أو متطابقتين كل التطابق في العالم. والأهمُّ من ذلك أن علم السياسة هو العلم الذي

يتخصص حاليا في دراسة طبيعة العلاقات بين الدول، ولماذا تكون العلاقات بين دول العالم متوترة وعدائية أحيانا وودية وتعاونية أحيانا أخرى.

وعلى الرغم من أن اهتمام علم السياسة بالدولة قديم قدم الفكر السياسي، وأنه لم ينقطع في أي وقت من الأوقات، فإن هذا الاهتمام ازداد إلحاحاً على أثر ازدهار ظاهرة الدولة القومية في أوروبا وانتشارها على الصعيد العالمي خلال القرون الأخيرة (الحسن، 1986، ص5)، وبروز الحاجة إلى الدفاع عنها وعن مؤسساتها، وتبرير قيامها في وجه المحاولات التي استهدفت تقويضها، ومن ثم العودة إلى الكيانات الإقطاعية والكنسية. ثم تجدد اهتمام علماء السياسة بالدولة في الآونة الأخيرة، وذلك في ظل تزايد عدد الدول في العالم والذي بلغ حاليا حوالي 200 دولة، بعد أن كان العدد لا يزيد على 50 دولة فقط عام 1945، وكل دولة من هذه الدول لا زالت – بالرغم من كل المستجدات الدولية – تتمتع بالسيادة المطلقة، وتقرر مصالحها القومية العليا بمفردها (رستون، 1995، ص13) وهذه الدول – وليست المنظمات الدولية أو الشركات العابرة للقارات أو التكتلات الاقتصادية والتجارية – هي وحدها التي تسيطر على العالم المعاصر سيطرة سكانية وجغرافية وسياسية واقتصادية كاملة؛ فسكان الأرض منقسمون إلى مواطنين ورعايا لهذه الدول. إن كل فرد من سكان العالم مرتبط قانونيا بدولته، وليس له وجود شرعي بدون الانتماء القانوني إلى دولة ما، كذلك فإن أعظم بقعة من بقاع الكرة الأرضية تقع اليوم تحت سيطرة دول. فلكل دولة حدودها التي تزيد أو تنقص لأي سبب من الأسباب، حيث يؤدي سعي أي دولة إلى زيادة مساحتها، أو تجاوز حدودها إلى اندلاع الحروب، بما في ذلك أعنف الحروب التي شهدتها البشرية، وكذلك الحال بالنسبة للثروات الطبيعية التي لا زالت – وبالرغم من تنامي قوة الشركات العابرة للقارات، وتزايد اندماج اقتصاديات العالم بفعل قوى العولمة – ثروات وطنية وتستدعي حماية الدول وتخضع لقراراتها وسياساتها.

إن الدولة اليوم أهم حقيقة سياسية، بل هي أكبر حقيقة من حقائق هذا العصر الذي يشهد تناميا ملحوظا، ليس في عدد الدول فحسب، وإنما في قوتها وقدراتها المادية والمعنوية، وتغلغلها الشامل في كل مجال من مجالات الحياة المعاصرة؛ فكل دولة تمتلك قدرات وإمكانات جبارة لا يمتلكها أي كيان آخر في المجتمع، كما أن الدولة في كل مكان تزداد ضخامة على حساب المجتمع

والمؤسسات المجتمعية الأخرى التي تحولت إلى مؤسسات تابعة، وملحقة بمؤسسات الدولة، والدولة أيضا تزداد ضخامة على حساب الأفراد، وتحولت إلى أداة تسلط وقمع واضطهاد للإنسان، وبخاصة في الدول النامية التي لديها أسوأ سجل في مجال الالتزام بحقوق وحريات الإنسان السياسية والمدنية. كذلك لا زالت الدولة المؤسسة الوحيدة المعنية مباشرة بالأمن الداخلي والخارجي، ودون أي منافس. بل لا زالت الدولة – في المجتمعات المتقدمة والنامية – محتفظة كل الاحتفاظ بوظائفها الأمنية، وتحتكر الحق الشرعي لاستخدام القوة، وهي المسؤولة عن تشريع السياسات العامة وتنفيذها، والتي تمس حياة الأفراد، ولا توجد مؤسسة أخرى تتولى هذه المهمة التي تتعلق بتحديات البقاء والفناء، وبقرارات الحرب والسلم، والحياة والموت، وستظل الدولة محتفظة بجميع هذه الأدوار خلال المستقبل المنظور.

وباختصار فإن الدولة الوطنية لا زالت قوة أساسية في العالم المعاصر، وهذه القوة تزداد حيوية وانتعاشا، وذلك بخلاف الحديث حول نهاية الدولة (Ohmaem, 1955) وأفول السيادة والذي يتم الترويج له بوصفه إحدى نتائج العولمة، والعولمة السياسية في التسعينيات (Sassen, 1996, pp. 1-31). ولا شك أن ذلك يسعد بعض علماء السياسة الذين يتخذون من الدولة محورا لدراساتهم السياسية، ويؤكدون على أن علم السياسة هو علم الدولة، ومع ما يحمله هذا القول من صحة، فإن علم السياسة ليس بعلم الدولة، ولا يمكن تقزيم علم السياسة في عنصر واحد من عناصر السياسة، مهما كان ضخماً ومُهِماً. لا أحد يشك في أهمية الدولة بالنسبة لعلم السياسة، بيد أنه من غير الواقعي تأطير السياسة في الدولة، وحبسها ضمن مؤسساتها الرسمية والقانونية؛ فالحقيقة – التي لا تحتاج إلى المزيد من التأكيد – هي أن هناك سياسة خارج الدولة وخارج أطرها الرسمية، وأن السياسة الموجودة خارج نطاق الدولة هي أكثر بكثير من السياسة الرسمية، والممارسات السياسية خارج الإطار القانوني للدولة أهم بكثير من تلك التي تمارس من قبل الشخصيات والمؤسسات، والدوائر الدستورية والرسمية. لقد تجاوز فريق من علماء السياسة هذه الصيغة القانونية والرسمية الضيقة لعلم السياسة، والتي تحمل في طياتها مواقف لتبرير ما هو قائم، وتجدد التأكيد – من قبلهم – على أن علم السياسة ليس بعلم الدولة ولا هو بعلم السلطة، ولا هو بعلم كل العلوم، فعلم السياسة هو – قبل كل شيء وبعده –

علم السياسة، ولكنَّ السؤال – الملح الآن والذي يتكرر دائما – هو ما المقصود بعلم السياسة؟ هل هو علم قديم أو حديث، وهل هو أقدم العلوم أم هو أحدثها؟ وهل يوجد بالفعل علم اسمه علم السياسة؟ وهل هو علم مستقل وقائم بذاته وله منهجيته ونظرياته وأدواته التحليلية؟

علم السياسة

علم السياسة علم قديم كل القدم، وهو أيضا في نفس الوقت علم حديث كل الحداثة. فعلم السياسة قديم؛ لأن جذوره الفلسفية والفكرية تعود إلى أقدم الكتابات، والتي سبقت مؤلفات أفلاطون وأرسطو. لذلك فإن عمر علم السياسة يناهز الـ 2500 سنة، وأرسطو – ومن قبله أفلاطون – كان يبحث في الظاهرة السياسية، ويدرس النظم الدستورية، ويصنفها حسب توزيع السلطة أو تركيزها إلى نظم ديمقراطية، وأخرى دكتاتورية وذلك كما يفعل علماء النظم المقارنة حاليا (تيندر 1993، ص 27). لقد اعتقد أرسطو أنه كان يدرس السياسة دراسة علمية ويحللها، بل إنه اعتقد – عن حق – أنه أول من درس السياسة دراسة موضوعية، وبالتالي فهو أول من وضع أسس علم السياسة وقواعده (وولف 1994، ص107). وهكذا أيضا اعتقد كل من «ميكافيللي» ومن بعده «هوبز» وجميع علماء السياسة المعاصرين مثل: «ديفيد ايستون» و«هارولد لازول» ومَنْ جاء من بعدهم والذين يزيد عددهم الآن على خمسة وعشرين ألف عالم سياسة في العالم (Finifter, 1983, p.100).

وعلى الرغم من هذا القدم الذي يتصف به علم السياسة فإن هذا العلم أيضا – وبكل المعايير العلمية والمنهجية – علم حديث، لقد برز علم السياسة بوصفه فرعاً مستقلاً من فروع العلوم الاجتماعية، وذلك على أثر تراجع المناهج الفلسفية والتاريخية والقانونية والوصفية في الدراسات السياسية. وحاول علماء السياسة – بعد الحرب العالمية الثانية – فصل علم السياسة بعيدا عن الفلسفة والقانون والتاريخ والأخلاق، وهي العلوم الاجتماعية والإنسانية التي كانت – وحتى وقت قريب – تهيمن بمفاهيمها ومناهجها وأدواتها البحثية المتواضعة على الدراسات السياسية، وتعوق بروز علم السياسة بوصفه علماً مستقلاً بذاته. لقد أدى تراجع المنهجية التاريخية والقانونية الوصفية إلى البحث عن مناهج تحليلية جديدة، تناسب الظواهر والممارسات السياسية، وتمكن علماء السياسة – خلال عقدي الخمسينيات والستينيات – من طرح مجموعة من المناهج التحليلية

البديلة، كمنهج تحليل النظم، ومنهج البناء الوظيفي، ومنهج الثقافة السياسية، ومنهج اتخاذ القرار، ومنهج النخبة، والدراسات المقارنة عموما، والتي كانت أقرب إلى المادة السياسية من المناهج التقليدية السابقة (دول، 1993). لقد شكلت هذه الإضافات المنهجية قفزة نوعية في سياق بروز علم السياسة وتطوره، كما أنها مهدت الطريق لتأكيد مقولة «علمية علم السياسة».

وفي نفس الوقت قام عدد من علماء السياسة باستعارة المنهج العلمي السائد في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وعلم النفس، في دراسة السلوك السياسي دراسة تحليلية وعلمية وكمية. واعتقد هؤلاء الذين آمنوا إيماناً عميقاً «بعلمية علم السياسة» وبضرورة تحرره من المواقف القيمية المسبقة بأن هدف علم السياسة – كما هو هدف كل العلوم الطبيعية – اكتشاف القوانين السياسية. لقد أكد هؤلاء بأن على علماء السياسة دراسة السياسة دراسة علمية عبرَ الملاحظة، ووضع الفروض، وجمع البيانات والمعلومات الأولية، وفي ضوء إطار نظري يسمح باختبار الفروض، والتأكد من صحتها مختبريا، وباستخدام الاستمارة البحثية، والأساليب الإحصائية والكمية، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات حول الظواهر السياسية. فكما أن في الطبيعة قوانين وثوابت فإن في الحياة أيضاً قوانين وثوابت سياسية تتطلب الاستكشاف، وهذه مهمة علم السياسة في صيغته العلمية المعاصرة، والتي تنطلق من اقتناع راسخ بأن السلوك السياسي ليس سلوكا عشوائيا وجامدا، وإنما هو سلوك متداخل، متأثر ومؤثر في النشاطات الإنسانية الأخرى، وتحكمه قوانين وضوابط. لذلك وعلى صعيد تأكيد علمية علم السياسة، وبروزه علماً مستقلاً يبحث في ثوابت السلوك السياسي في الحياة من خلال تطبيق المنهج العلمي فإن عمر هذا العلم ليس 2500 سنة وإنما عمره لا يتعدى الخمسين سنة فقط.

ارتبط الادعاء «بعلمية علم السياسة» بالمنهج السلوكي الذي برز في عقد الخمسينيات وحقق انتشارا سريعاً خلال عقد الستينيات (يولاو، بدون تاريخ، ص ص 9-18)، وجاء المنهج السلوكي – الذي تطور في الولايات المتحدة الأمريكية – ليؤسس لعلم السياسة المعاصر الذي يركز على السلوك السياسي الملموس للفرد، بوصفه وحدة تحليلية أولى في الدراسات السياسية، ويفترض المنهج السلوكي وجود انتظام في السلوك السياسي للإنسان، وأن مهمة عالم السياسة اكتشاف هذا الانتظام (المنوفي، 1981، ص 101). وعندما يتم اكتشاف هذه الثوابت فإنه

بالإمكان دراستها دراسة علمية وكمية وتحليلية، وذلك كما هو قائم في العلوم الطبيعية بالنسبة للظواهر الفيزيائية. إن دراسة السياسة دراسة تحليلية وعلمية تعني - أساساً - الوصول إلى النظرية السياسية العامة، والقوانين العامة التي تتحكم في المتغيرات السياسية، وذلك هو الحال بالنسبة لعلم الفيزياء الذي يبحث عن النظريات العامة في الطبيعة. لم يكن بإمكان علماء السياسة البحثُ في النظرية السياسية في ظل ارتباط علم السياسة بالعلوم الأُخَر، وفي ظل سيادة المناهج الوصفية في الدراسات السياسية. لقد تم ذلك فقط مع بروز الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية (أحمد بدر، 1975)، وعندما أصبح السلوك السياسي وحدة التحليل الأولى، وأصبح علم السياسة - بالتالي - علم السلوك السياسي.

ينطلق علم السياسة - في صيغته السلوكية - من حقيقة أن السياسة ليست غاية أو سلطة أو دولة، وإنما هي - في المقام الأول - سلوك إنساني من نوع خاص؛ فالإنسان في حياته اليومية الاعتيادية متعدد النشاطات والاهتمامات والسلوكيات التي تتراوح بين السلوك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، فالسلوك الاقتصادي للإنسان يتضمن قيامه بعمليات البيع والشراء، والاستثمار والادخار، والعمل من أجل كسب العيش، وكل ذلك جزء من سلوك الإنسان الاقتصادي، وهناك السلوك الاجتماعي للإنسان، والذي يتجسد في علاقاته الأسرية، ودوره وموقعه العائلي والطبقي، وتكوينه للصداقات، وانتسابه للجمعيات والهيئات التطوعية والخيرية. ثم إن هناك السلوك الثقافي للإنسان، والذي يتمثل في قضاء الوقت في القراءة والاسترخاء، والقيام بأي نشاط من النشاطات الفكرية أو الأدبية والفنية المختلفة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك السلوك الديني والسلوك الجنسي والسلوك العاطفي، وما إلى ذلك من النشاطات والاهتمامات اليومية والحياتية، التي على الرغم من تداخلها فإنها منفصلة، ويمكن فرزها وتمييزها بعضها عن بعض، ومن ثم رصدها ودراستها دراسة علمية.

إن السياسة هي السلوك السياسي للإنسان، والذي يأتي مكملا لسلوكياته الأخرى، ويتجسد السلوك السياسي في شكل اهتمام الإنسان بالشأن العام؛ فعندما يقوم الإنسان بالاهتمام بالقضايا الحياتية العامة - وليست الخاصة - فإن هذا السلوك هو سياسة، ويكون الإنسان في وضع يمارس فيه السياسة. ويتعدد الاهتمام بالشأن العام، ليشمل الأمور المتعلقة بالدولة، وبتوزيع الموارد العامة، ومناقشة السياسات، وإبداء الرأي في التشريعات، والمشاركة في

الانتخابات، والالتزام بالواجبات، والدفاع عن الحريات والحقوق والتجنيد أو التطوع للدفاع عن الوطن، وتحية العلم، وتولي المناصب الرسمية في المجالس والمؤسسات والدوائر المحلية والوطنية. وعندما يمارس الإنسان أي نشاط من هذه النشاطات فإنه – في حقيقة الأمر – يمارس السياسة (يولاو، بدون تاريخ، ص 88). لذلك فإن السلوك السياسي سلوك إنساني طبيعي، وله مجاله المحدد، ويتأثر بالسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والدينية الأخرى. كذلك فإن السلوك السياسي ليس حكرا على السياسي، والذي يمارس السياسة بل هو سلوك يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع. السلوك السياسي يقوم به الإنسان العادي كما يقوم به رئيس الدولة، ويمكن لهذا السلوك أن يكون بارزا وواضحا تارة، وتارة أخرى أقل بروزا لدى الإنسان العادي. كذلك فإنه من المهم التأكيد على أن سلوك السياسي، كرئيس الدولة أو عضو البرلمان والمجالس المنتخبة، ليس دائما سلوكا سياسيا، فجزء مهم من سلوكه اليومي هو سلوك اجتماعي واقتصادي وديني وثقافي. إنَّ السياسة جزء من اهتمامات الإنسان، ومن نشاطاته الحياتية الاعتيادية، يبرز ويختفي بحكم عوامل عديدة، ومن هنا فقط تأتي دراسة السياسة دراسة علمية وإجرائية، وتتأكد من ثم ولأول مرة في التاريخ «علمية علم السياسة».

لم تقدم هذه الصيغة العلمية والسلوكية لعلم السياسة أي تعريف محدد للسياسة بجانب الإشارة العامة إلى أن السياسة سلوك إنساني من نوع ما، لكن إصرار التيار السلوكي – على عدم تقديم تعريف واحد للسياسة – فتح الباب من جديد لجملة من التعريفات الإجرائية اللامتناهية والمتنوعة أشد التنوع، والتي زاد عددها على كل التعريفات التي قدمت للسياسة خلال الـ 2500 سنة الماضية. فكل عالم – من علماء السياسة – أصبح لديه تعريفه الإجرائي الخاص به، وأحيانا يكون لدى عالم السياسة الواحد أكثر من تعريف إجرائي واحد للسياسة. واختلطت التعريفات الإجرائية للسياسة أشد الاختلاط وتباينت فائدتها أشد التباين. واتسم بعض هذه التعريفات بالوضوح وأسهم في التعريف بماهيته. بيد أن تعريفات أخرى عديدة كانت تعاني من الغموض، وبالتالي أضافت مزيداً من الغموض على السياسة.

إن أقدم التعريفات الإجرائية والسلوكية وأكثرها تداولا وانتشارا تعريف «هارولد لازول» (Lasswell, 1958)، الذي يعد من أكثر علماء السياسة المعاصرين

أصالة وأكثرهم غزارة في الإنتاج، فتعريف «لازول»، الذي صيغ في شكل سؤال بسيط ومتواضع، يؤكد على أن السياسة هي مَنْ يحصلُ على ماذا وكيف؟ لكن هذا التعريف - البسيط في شكله - عميق كل العمق في مدلولاته المختلفة. فكل مفردة من مفردات هذا التعريف تستحق التوقف والتأمل؛ «فمن» يرمز إلى الفرد الذي يصدر عنه الفعل السياسي. و«يحصل على ماذا» يدل على الهدف من السلوك السياسي، أما «كيف» فإنه يشير إلى الوسيلة التي يتبعها الفرد للوصول إلى غاياته، وعلى نفس السياق قَدَّم «ديفيد ايستون» - والذي يعتبر أيضاً من أهم رواد المدرسة السلوكية - تعريفا بنفس القدر من الإيجاز، عندما ذكر أن السياسة هي التوزيع المقنن للموارد؛ فالسياسة بالنسبة «لايستون» تتضمن أولا: عملية توزيع لموارد محددة، وتتضمن ثانيا تنظيم عملية توزيع الموارد، وتتضمن - أخيرا - جهة مخولة لضبط عملية توزيع الموارد وتقنينها. جميع هذه التعريفات الإجرائية وأخرى عديدة - والتي حاولت أن تحقق لعلم السياسة علميته التي كان يبحث عنها عبر الـ 2500 سنة - أصبحت واسعة التداول في الدراسات السياسية خلال الخمسين سنة الأخيرة.

ومهما كانت صيغته ومفرداته فإن الهدف من التعريفات الإجرائية هو دراسة السياسة دراسة تحليلية (دول، 1993). فالتحليل السياسي يرتبط بالبحث عن النظرية السياسية العامة التي تسعى لشرح الأسباب والدوافع والحيثيات المختلفة للسلوك السياسي، وتفترض الدراسة التحليلية أن السياسة - مهما كانت «حقيقتها وطبيعتها» - فهي مجرد جزء من واقع اجتماعي أكثر شمولا، يحتوي على مجموعة من المكونات والعناصر والأجزاء المترابطة والمتداخلة أشد التداخل. إن السياسة مجرد جزء من هذه الأجزاء التي يؤثر بعضها في بعض تأثيرا جدليا وترابطياً وسببياً، وعلى الرغم من تداخل هذه الأجزاء وتشابكها مع بعضها بعضاً فإنه بالإمكان فرزها، وبالتالي فرز الجزء السياسي فرزا ذهنيا من أجل دراسته دراسة مستقلة، وفهم علاقته بالأجزاء الأخرى، كالجزء الاقتصادي والنفسي والثقافي والاجتماعي والقانوني والتاريخي، وما إلى ذلك من الأجزاء العديدة في الواقع الاجتماعي. بل إن هذا الفرز الذهني يسهم في توضيح مدى تأثير تلك العوامل في الجزء السياسي، وهو أهم هدف من أهداف التحليل السياسي، بيد أن التحليل السياسي لا يتوقف عند ذلك، حيث يفترض أيضا أنه عند فرز الجزء السياسي - من الواقع الاجتماعي - يتضح أن الجزء السياسي

ليس جزءا واحدا وموحدا بل إنه يتكون من عدة أجزاء فرعية، كالنخبة السياسية والثقافة السياسية، والمؤسسات السياسية والسياسات العامة والقرارات والتشريعات عموما، وهذه الأجزاء السياسية من الممكن أيضاً فرزها كل على حدة، ومن ثم دراسة كل جزء دراسة مستقلة وفهم علاقته بالأجزاء السياسية الأخرى داخل الجزء السياسي.

وهذا هو التحليل السياسي الذي هو عبارة عن «عملية ذهنية تحاول تجزئة الواقع الذي هو في الحقيقة غير مجزءٍ (Conway & Feigert, 1976, p. 2). إن الهدف من التحليل السياسي هو الاقتراب المنهجي والعلمي من السياسة، وفهم العوامل المجتمعية المؤثرة فيها، وبالتالي الإجابة عن السؤال بماذا تتأثر السياسة؟ وبماذا يتأثر السلوك السياسي؟ وما هو العامل الأكثر تحكما في الممارسة السياسية؟ هذا التحليل السياسي واحد من أهم إضافات التيار السلوكي لعلم السياسة. فمن خلال التحليل السياسي والتعريفات الإجرائية وبناء النظرية السياسية والأخذ بالأساليب الكمية الإحصائية اعتقد التيار السلوكي بإمكان تحقيق علمية علم السياسة. بيد أن التيار السلوكي الذي حقق لعلم السياسة ما لم يحققه أي تيار نظري ومنهجي آخر، والذي شد إليه أكبر عدد من علماء السياسة المعاصرين في العالم، لم يكن بالضرورة مقنعاً لكل علماء السياسة وبخاصة للجيل الجديد. فسرعان ما انقسم علماء السياسة إلى جيلين متنافسين ينتميان إلى تيارين مختلفين كل الاختلاف حول البدهيات المنهجية والنظرية في علم السياسة.

يجزم أعضاء التيار الأول أن بإمكان علم السياسة أن يصبح كالعلوم التطبيقية والتجريبية، ويستخدم مناهج وتقنيات البحث العلمي في دراسة السلوك السياسي، أي أن علمية علم السياسة ممكنة ومرغوبة، ولا بد من العمل من أجل تجسيدها. أما التيار الآخر فإنه يتمنى أن يكون علم السياسة كالعلوم الطبيعية إلا أنه غير مقتنع بمقولة «علمية علم السياسة»، كما أنه غير متحمس للمنهج العلمي بوصفه منهجاً وحيداً لفهم السياسة، فضلاً عن أنه غير محبذ لفكرة الحياد والموضوعية في الدراسات السياسية. لقد عُرِفَ التيار الأول بالتيار السلوكي في علم السياسة، وهو التيار الذي برز وتطور خلال الخمسين سنة الأخيرة. أما التيار الآخر – والذي عرف بالتيار ما بعد السلوكي – فإنه يضم كل علماء السياسة الرافضين لمقولات علمية علم السياسة، والراغبين في تأسيس علم سياسة جديد يقوم على التعددية المنهجية والنظرية والفكرية.

«لا علمية» علم السياسة

لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» عبر التعريفات الإجرائية، فقد اتضح الآن أن هذه التعريفات لم تضف أي جديد لعلم السياسة، بل إنها تسببت في إضفاء المزيد من الغموض على السياسة التي تعاني أصلا من الغموض، ولا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» عبر البحث عن النظرية السياسية العامة التي تشرح الفعل السياسي، وتتنبأ بالوقائع السياسية، فالتنبؤ بالأحداث السياسية غير ممكن مهما كانت قوة النظرية السياسية، كما أن البحث – عن هذه النظرية – لم يؤد حتى الآن إلا إلى الغرق في التنظير من أجل التنظير، والابتعاد عن دراسة السياسة، ولا يمكن أيضا تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال التركيز على السلوك السياسي، فالقول بأن السياسة سلوك إنساني من نوع ما أدى إلى تهميش ظواهر سياسية مُهِمَّة، كالدول والقوة والسلطة والنفوذ والمؤسسات وما إلى ذلك من الحقائق السياسية، التي لم تلق الاهتمام من قبل الدراسات السلوكية على الرغم من أن هذه الحقائق السياسية كانت – ولا زالت – تشكل المادة الأولية للسياسة، والممارسة السياسية في كل العصور. كما أنه لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال تطبيق الطرق الكمية والإحصائية وتقنيات البحث الميداني، فالبحوث السياسية الكمية والإحصائية لم تقدم سوى استنتاجات عادية وتقليدية، ولم تؤد إلى أي تراكم علمي أو نظري مهم وحاسم في المعرفة السياسية خلال الأربعين سنة الماضية.

وكذلك لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال الادعاء بالحياد، والتجرد الكامل، وعدم الانحياز في الدراسات السياسية؛ فالحياد والتجرد ربما كان ممكنا في الدراسات الفيزيائية والكيميائية والرياضيات، غير أنه غير ممكن على الإطلاق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تتداخل الاعتبارات الذاتية والأخلاقية والأيديولوجية والفلسفية للباحث وللمادة البحثية أشد التداخل (Babar, 1988, pp. 3-22)، ومن الصعب إجراء الفصل في الدراسات السياسية بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي والذي يعد واحداً من أهم أركان الثورة السلوكية – بالإضافة إلى ذلك – فإنه لا يمكن تأكيد «علمية علم السياسة» من خلال التحليل السياسي، فشرح السلوك السياسي هو بنفس أهمية تفسيره ووصف الظواهر السياسية هو بنفس أهمية تحليلها، والدراسات الوصفية والفلسفية وغير

______

المنهجية أسست، ولا زالت تؤسس لتراكم معرفي مهم في سياق ظهور علم السياسة وتطوره. وأخيراً فإن «علمية علم السياسة» لا تتأكد من خلال تطبيق المنهج العلمي، فالمنهج العلمي الذي يسعى إلى دراسة الظواهر الحياتية دراسة مختبرية وتجريبية مباشرة ربما كان مناسبا لبعض العلوم، ولكنه غير مناسب بالضرورة لكل العلوم، وبخاصة تلك العلوم التي تتعامل مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي لا تخضع للثوابت والانتظام، وتتداخل فيها العواطف والأحاسيس والانفعالات الآنية والعفوية. إنّ الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الإنسانية الطبيعية معقدة إلى حد الإعجاز، وبما يتخطى قدرة العقل والمنهج العلمي على الإحاطة والاستيعاب، أكثر من ذلك، فإن التشكيك في الحياد القيمي قد انتقل مؤخراً من العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى العلوم الفيزيائية والأحياء وحتى الرياضيات، حيث اتضح زيف الادعاء بإمكان استبعاد القيم وتحقيق الموضوعية المطلقة.

لذلك فإن مقولة «علمية علم السياسة» - بقدر ما هي مرغوبة - هي أيضا غير مجدية، بل هي غير ممكنة. فقد اتضح الآن - وبما لا يدع مجالا للشك - أن الحياد غير ممكن وغير مرغوب في الدراسات السياسية، وأن النظام والانتظام غير موجود في السلوك السياسي، حيث إن معظمه سلوك عشوائي، كما أن النظرية السياسية الواحدة والعامة والقادرة على شرح الفعل السياسي والتنبؤ به محض ادعاء غير واقعي. كانت هذه أهم استنتاجات وخلاصات التيار «ما بعد السلوكي» في علم السياسة. هذا التيار هو جزء من التمرد العام ضد الخطاب العقلاني في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر (Bernstein, 1986). لقد شكك هذا التيار في الادعاء بعلمية «علم السياسة» بل في علمية كل العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، وسقط على أثر ذلك الانبهار بالمنهجية العلمية، التي تعتبر أحد أهم أسس التيار السلوكي. كما سَقَطَ الاقتناع بوجود معايير علمية، وقوانين ثابتة يمكن اكتشافها في السلوك السياسي. جاء التيار «ما بعد السلوكي» ليستبدل بكل ذلك اعتقادا يؤكد على أن كافة المعايير والأحكام والتعميمات والمناهج - التي تطلق باسم العلم والمنهجية العلمية - هي مجرد أفكار ومعايير ومناهج نسبية، كما أن الثبات والنظام والانتظام هي الاستثناء في حين أن الجوانب العشوائية والعفوية والآنية هي القاعدة بالنسبة للسلوك السياسي والوقائع الحياتية الأخرى. لذلك لا يمكن لمنهجية واحدة مهما ادعت العلمية

والشمول، الإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي الذي لا يستند إلى قاعدة عامة يمكن استنتاجها بالملاحظة والفحص الميداني والمختبري.

هذا هو جوهر الاتجاه «ما بعد السلوكي» في علم السياسة، والذي لم يسقط المنهجية العلمية، وإنما أكد على أنها ليست المنهجية الوحيدة في الدراسات السياسية والاجتماعية (عبدالخالق عبد الله، 1991، ص32). إن المنهجية العملية واحدة من المناهج العديدة والمتنوعة، التي تبدو جميعها متساوية ومتكاملة. لقد استطاع التيار «ما بعد السلوكي» أن يستبدل الإجماع – حول الأحادية المنهجية في الدراسات السياسية، وأصبحت التعددية واحدة من أهم مرتكزات التيار «ما بعد السلوكي» في علم السياسة، الذي يسعى حاليا إلى وقف التباعد القائم بين علم السياسة والسياسة، وهو التباعد الذي نَجَمَ عن محاولات التيار السلوكي إضفاء العلمية على الدراسات السياسية، وهذا الإصرار على مقولة العلمية أدى إلى تهميش الشق السياسي في علم السياسة. لقد طغى العلم (والحديث المتزايد عن النظرية والمنهجية والتقنيات البحثية) – ولسنوات طويلة – على السياسة في علم السياسة، وأصبح علم السياسة خاليا من السياسة. لقد سقط هذا العلم ضحيةً لمفارقة أنه كلما زادت جرعة العلم تناقصت جرعة السياسة في علم السياسة، ولكن في الوقت الذي بدا وكأن العلم قد حقق انتصاراً مُهِماً، وربما نهائياً في علم السياسة، في هذا الوقت بالذات اتضح للجميع أنه من غير الممكن الاستمرار في السجال لتأكيد علمية علم السياسة. لم يعد بالإمكان – الآن – تحويل علم السياسة إلى علم، واتضح عدم الجدوى من كل المحاولات المخلصة للتأسيس لعلمية علم السياسة.

إن أهم ما يسعى إليه التيار ما بعد السلوكي هو إعادة التوازن إلى علم السياسة الذي أوشك أن يفقد شقيه السياسي والعلمي خلال فترة الثورة السلوكية، بيد أن هذه المحاولة لم تحقق النجاح حتى الآن؛ فعلم السياسة فَقَدَ «بوصلته» وهو يعاني اليوم من عدم التوازن والضياع والغموض حول ماهيته ومادته ومنهجيته. كما فقد هذا العلم الانسجام الذي كان يتصف به خلال كل مراحل بروزه وتطوره، وحل – محل الانسجام – صراع تناحري بين التيارات والنظريات والاتجاهات والحقول والأجيال المختلفة من علماء السياسة، الذين يبالغون في التطرف والتزمت الفكري والمنهجي، فعلى الصعيد المنهجي برز قطبان متطرفان كل التطرف (Almond, 1988). فمن ناحية هناك القطب الذي يدعو إلى الصرامة المنهجية، والتشدد في تطبيق الطرق الكمية، والمعادلات الرياضية

والإحصائية في الدراسات السياسية، واعتماداً على ذلك فإن كل الدراسات السياسية التي لا تلتزم التزاما صارما بالطرق الكمية ليست دراسات علمية ولا تنتمي إلى علم السياسة، وفي مقابل هذا الالتزام والتزمت المنهجي هناك التيار اللامنهجي، والذي يدعو إلى التحرر تحرراً كاملاً من كل الأطر النظرية والمنهجية في علم السياسة، والعودة بالبحوث والدراسات السياسية إلى حقل الدراسات الإنسانية والفلسفية، بل حتى الدعوى إلى تسييس علم السياسة بدلاً من علميته، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن تسييس وأَنْسَنة الدراسات السياسية أقرب إلى جوهر السياسة من البحوث السياسية التي تتشدق بالعلمية والمنهجية.

هذا على الصعيد المنهجي، أما على الصعيد الأيديولوجي فهناك أيضاً تياران متصارعان ومتناحران، هما تيار اليمين المتطرف وتيار اليسار المتطرف. إن لكل تيار من التيارات السياسية والأيديولوجية اهتماماته البحثية المستقلة، ومواقفه الاجتماعية *والسياسية الواضحة* وعلماءه *المتخندقين والذين* يزدادون تخندقا وانعزالا عن سائر علماء السياسة. ولا شك أن هناك قدراً من التداخل بين هذه *التيارات المنهجية والأيديولوجية، بحيث أصبح علم السياسة في ظل الثورة «ما* بعد السلوكية» منقسما انقساما رباعيا، وليس انقساما ثنائيا؛ فهناك أولاً اليسار المتطرف أيديولوجيا ومنهجيا، وهناك ثانيا اليمين المتطرف أيديولوجيا ومنهجيا، ثم هناك ثالثا اليسار المتطرف أيديولوجيا والمتحرر منهجيا، وهناك رابعا اليمين المتطرف أيديولوجيا والمتحرر منهجيا، وأخيرا هناك التيار الخامس الذي يتسم بالاعتدال الأيديولوجي والمنهجي، ولكنه يمارس نفس القدر من النفي للتيارات الأُخَر. إن هذه التيارات المعتدلة والمتطرفة، والتي يصفها «جبرائيل الموند»؛ أحد أبرز علماء السياسة في القرن العشرين هي أقرب إلى الطوائف والقبائل المتناحرة من كونها نظريات أو اتجاهات تحليلية وأكاديمية، وذلك نتيجة لتعصبها وانغلاقها ونفيها لبعضها بعضاً، وهذه التيارات هي أيضاً المسؤولة عن حالة الضياع الراهن في علم السياسة، والذي يجعله فاقدا للانسجام والتركيز والوحدة (Almond, 1988).

لم يفقد علم السياسة تركيزه نتيجة لبروز هذه التيارات المنهجية والأيديولوجية المتناحرة فحسب، بل برزت إضافة إلى ذلك مجموعة غير متوقعة من الاتجاهات الفكرية والنظرية الجديدة وغير المألوفة في الدراسات السياسية، كالاتجاه النسوي، والاتجاه المؤسسي، والاتجاه الانتقائي، والاتجاه الميتافيزيقي،

والاتجاه الإحصائي، والاتجاه البيولوجي، والاتجاه البنيوي، والاتجاه ما بعد البنيوي، والاتجاه العقلاني، واتجاه الاختيار الجماعي، واتجاه الاختيار الفردي. (Leftwich, 1990). لقد ساهمت هذه الاتجاهات والمدارس في إضفاء الحيوية والتجديد على علم السياسة، بيد أنها أصبحت مصدرا من مصادر التشتت وعدم التركيز، فالاتجاه النسوي (Jones & Jonasdottier, 1990) الذي ركز على القضايا الخاصة بالمرأة، وقدم مجموعة من المفاهيم والمفردات التحليلية والنقدية الجديدة لدراسة السياسة، ولفهم علاقات القوة في المجتمع، وعلى صعيد العلاقات الدولية (Grant & Newland, 1991) أدى – في الوقت نفسه – *إلى انقسام علم السياسة إلى علم سياسة ذكوري وآخر نسوي، وهما لا يلتقيان.* أما الاتجاه المؤسسي فإنه أثار نقاشات خلافية واسعة حول محورية الدولة واستقلاليتها النسبية، ودعا لإلغاء دراسة السلوك السياسي، والعودة إلى الدولة من خلال التركيز على مؤسساتها. وكذلك الأمر بالنسبة لاتجاه التحليل البنيوي الجديد، الذي قدمه «ديفيد إيستون» في بداية التسعينيات بوصفه بديلاً لتحليل *النظم في علم السياسة. (Easton, 1990) لقد أكد «ديفيد إيستون» أن علاقة الفرد* بالكل هي علاقة ثلاثية تتراوح بين العلاقة الاختيارية الحرة، والعلاقة الإجبارية المقيدة، والعلاقة التنسيقية الحاضنة. أما اتجاه الانتقاء أو الاختيار العقلاني فقد تطور تطوراً ملحوظاً خلال عقد الثمانينيات وذلك من خلال تركيزه على مقولة: إن الفرد ليس أنانياً بطبعه ولا يفضل دائماً مصالحه الخاصة على المصلحة العامة. لذلك فإن الجوهر – في دراسة رغبات الإنسان وميوله السياسية – هو دور الإطار المؤسسي الذي يحول خيارات الإنسان إلى خيارات جماعية، تحافظ على الاستقرار في المجتمع. إن أكثر ما يميز هذا الاتجاه التحليلي الجديد هو استخدامه لمفاهيم واضحة ومباشرة وذات قدرات تفسيرية بالغة ومن خلال الالتزام بالطرق الكمية والإحصائية، مما دفع بأنصاره إلى الاعتقاد بأنه أكثر الاتجاهات علمية في علم السياسة.

ربما كان اتجاه الانتقاء العقلاني من الاتجاهات القليلة التي لا زالت مصرة كل الإصرار على علمية علم السياسة الذي هو اليوم أكثر ميلاً للتعددية المنهجية من أي وقت آخر. بيد أن هذه التعددية التي يعيشها علم السياسة – اليوم – تثير تساؤلات مشروعة ومقلقة حول واقعه ومستقبله. فبعض علماء السياسة يشعرون أن تنوع التيارات والاتجاهات والنظريات حالة صحية وخطوة متقدمة

وعلامة من علامات النضوج والازدهار، ومواكبة المستجدات. إن التعددية بالنسبة لهؤلاء خطوة أولى نحو تأسيس علم سياسة جديد لم تكتمل ولادته بعد، أما بعضهم الآخر فإنه يرى أن هذه التعددية قد أدخلت علم السياسة إلى مرحلة من التشتت والتصدع، وربما الانهيار أيضاً (Johnson, 1989)، لذلك فإن التعددية الراهنة تعبر عن وضع مأساوي «تراجيدي» وربما كانت بداية نهاية علم السياسة (Ricci, 1989).

انهيار علم السياسة

لقد حقق علم السياسة نجاحات مهمة على صعيد التنوع النظري، فعلى الرغم من فشل علماء السياسة في الوصول إلى النظرية السياسية العامة فإن عدد النظريات السياسية قد تزايد تزايدا ملحوظا خلال الخمسين سنة الماضية، كذلك حقق علم السياسة أقصى ما يمكن أن يحققه على الصعيد المنهجي، فعلى الرغم من تراجع انبهار علماء السياسة بالمنهجية السلوكية فإن طرق البحث في علم السياسة ومناهجه قد تطورت أشد التطور على المستويين الكمي والنوعي، *وأصبحت له قاعدة واسعة من الأدوات والبيانات البحثية الأولية، كما* حقق مكاسب عميقة على صعيد التنوع الفكري، فعلى الرغم من «الأمركة» الواضحة لعلم السياسة المعاصر، وعلى الرغم من ارتباطه العضوي الراهن بالفكر الليبرالي فإن عدد التيارات الفكرية في علم السياسة قد يزيد اليوم على عدد علماء السياسة في العالم، فمن حيث الهوية الفكرية والوطنية هناك علم سياسة أمريكي، وهو السائد في العالم، ولكن هناك أيضاً علم سياسة أوروبي وآخر عربي وربما أفريقي، وهناك علم سياسة ليبرالي وهو الذي يركز جل اهتمامه على دراسة الديموقراطية، والنظريات والممارسات الديموقراطية وهناك أيضاً علم سياسة ماركسي، وآخر إسلامي، وربما أيضاً علم سياسة إنساني. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرض علم السياسة – ولأول مرة في تاريخه المدون – إلى انقسام جنسي، لذلك فإنه إذا كان هناك علم سياسة نسوي/ أنثوي – وهو الذي تأسس في الآونة الأخيرة – فإنه يوجد في المقابل علم سياسة ذكوري، كان ولا يزال مهيمنا على الدراسات السياسية.

ولم يقتصر التوسع الذي شهده علم السياسة على الصعيد النوعي، الفكري والنظري والمنهجي فقط، وإنما حَقَّقَ أيضاً توسعاً ملحوظاً على الصعيد الكمي؛ فقد ارتفع عدد علماء السياسة في العالم ارتفاعاً كبيراً خلال الخمسين سنة

الماضية، وبلغ عددهم حوالي 30 ألف عالم سياسة بحلول عام 1995، منهم أكثر من 20 ألف عالم سياسة من الولايات المتحدة الأمريكية وهم الذين يتزايدون بمعدل 1000 كل عام. إنَّ علم السياسة - في أبسط معانيه - هو النشاط الذي يقوم به علماء السياسة خلال ساعات عملهم، والذي يتضمن دراسة السياسة وتحليلها بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد. لذلك فإن تزايد عدد علماء السياسة يعني بالضرورة اتساع نطاق علم السياسة الذي يمارس في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية. لقد ازداد عدد أقسام علم السياسة في الجامعات في كل أنحاء العالم، وبخاصة في الجامعات الأمريكية التي شهدت تأسيس أول قسم مستقل لعلم السياسة، قبل مائة عام تقريباً. كذلك ارتفع عدد مراكز البحوث والدراسات السياسية وازدادت تخصصاً وتأثيراً في القرارات والتشريعات الوطنية والدولية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تستأثر بحوالي 80% من عدد مراكز البحوث والدراسات السياسية في العالم، والتي تنتج الجزء الأهم من الإنتاج الفكري والنظري بما في ذلك التوجه نحو المزيد من التخصص في *الحقول الرئيسة في علم السياسة* (*Easton et al.*, *1991, pp. 1-13*).

لكن المفارقة بالنسبة لعلم السياسة هي أنه في الوقت الذي بلغ فيه هذا العلم أقصى قدر من الاتساع والتنوع الكمي والنوعي، فإن هذا الاتساع والتنوع بدأ كل منهما يولد نقيضه، فأضحى التباعد بدلا من التقارب، والانشقاق بدلا من الانسجام، والسيولة بدلا من الاستقرار. وكل تيار فكري أساسي أخذ يتفرع إلى عدة تيارات فرعية متصارعة، كاليمين السياسي، الذي انقسم إلى يمين تقليدي ويمين معتدل ويمين جديد، وكذلك اليسار الذي انقسم أيضا إلى يسار ويسار جديد ويسار أجدد. كذلك أخذت كل مدرسة نظرية - من المدارس السياسية - تتوزع إلى عدة مدارس فرعية متباعدة عن بعضها بعضاً، حيث تدعي كل منها أنها الوحيدة القادرة على شرح السياسة، ودراسة الظواهر السياسية، والتنبؤ بالسلوك السياسي، وكذلك بدأ كل إطار تحليلي بفرز ترسانة من المفاهيم التحليلية، والتعريفات الإجرائية التي بادرت للتخندق في مواجهة التعريفات والمفاهيم والأطر التحليلية الأخرى المنافسة على صدارة التحليل السياسي.

لكن الأهم من كل ذلك أن كل حقل من الحقول القديمة والجديدة في علم السياسة أخذ يتجه نحو المزيد من التفرع والتخصص، وتخصص التخصص، بحيث تجاوز عددها أكثر من عشرين حقلاً يدعي كل حقل، وفرع، وفرع الفرع،

أنه هو دون غيره الذي يمثل حقيقة السياسة، وأنه أقرب - من غيره - إلى روح علم السياسة وجوهره. لقد أفرز كل حقل - من الحقول التقليدية في علم السياسة، كالفكر السياسي والعلاقات الدولية والسياسة المقارنة - حقولا جديدة ومتخصصة، وهي التي انفصلت بدورها عن الحقول الرئيسة لتؤسس لحقول أكثر تخصصا وأكثر استقلالا. إن كل حقل من هذه الحقول الرئيسة والفرعية يسعى حاليا للاستقلال عن الحقول الأخرى، من خلال التأسيس لتراثه الفكري المتميز، والبحث عن وحدته ومنهجيته التحليلية الخاصة به. بل إن بعض هذه الحقول لا يسعى للاستقلال عن الحقول الأخرى فحسب، بل إنه بلغ طوراً متقدماً لإعلان الاستقلال والانفصال الكلي وربما النهائي عن علم السياسة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لحقل العلاقات الدولية.

لقد برزت - فجأة - فجوة متصاعدة بين علم السياسة والعلاقات الدولية؛ فعلم السياسة - كان وما زال - يركز على دراسة الدولة، والسياسات المحلية والداخلية، ويختص برصد السلوك السياسي للأفراد، في حين يركز حقل العلاقات الدولية أساساً على السياسة الخارجية، والعلاقات الصراعية والتعاونية القائمة بين دول العالم. من هنا برزت الدعوة لفصل حقل العلاقات الدولية «باهتماماته وموضوعاته المتخصصة» والتي تزداد تخصصا نتيجة للتطورات الدولية السريعة والمتلاحقة، وعلى الرغم من أن حقل العلاقات الدولية كان - في الأصل، وبخاصة في بدايات هذا القرن مجرد فرع منبثق ومرتبط بعلم السياسة، فإنه ومع حلول نهايات القرن أصبح أكثر أهمية وأكبر حجما من حيث المادة والقضايا والاهتمامات والمدارس والنظريات. إن حقل العلاقات الدولية هو - اليوم وبكل المعايير الموضوعية - أهم من مصدره، بل هو - الآن - علم قائم بذاته (Smith, 1987, p.12) وله نظرياته ومراكزه وجامعاته وجمعياته ودورياته وعلماؤه المتخصصون، وله أيضاً فروعه العلمية كالقانون الدولي، والاقتصاد الدولي، والمنظمات الدولية، والدراسات الدبلوماسية، والسياسة الخارجية، ولذلك يعتقد بعض المتخصصين أنه لا يمكن اعتبار العلاقات الدولية مجرد فرع من فروع علم السياسة، حيث أصبحت السياسة الدولية أكثر تأثيراً على السياسات المحلية. ولا شك أن حقل العلاقات الدولية يعيش حالياً ازدهاراً على كافة المستويات، وبخاصة على المستوى النظري والمنهجي (Lapid, 1989)، كما أنه أكثر الحقول استيعابا للأطروحات والاتجاهات والتيارات الفكرية الجديدة، بما في ذلك تيار «ما بعد الحداثة»، وذلك خلافا للحقول الأخرى الرئيسة في علم السياسة كالفكر السياسي.

لكن إذا كان حقل العلاقات الدولية يعيش حالة انتعاش وصعود وتمرد، فإن الفكر السياسي – والذي هو أقدم حقل من حقول علم السياسة – يعيش حالة جمود وهبوط وطرد، فالثورة السلوكية باعدت بين علم السياسة والفكر السياسي، وأعلن «ديفيد إيستون» عن سقوط الفكر السياسي في بداية الخمسينيات من هذا القرن. (Easton, 1951, pp. 36-58)؛ فالفكر السياسي يرتبط بالماضي، في حين أن علم السياسة يهتم بالحاضر، والفكر السياسي يترفع عن الواقع، في الوقت الذي يطلب فيه من علم السياسة الانغماس في الواقع، والفكر السياسي معني بالقضايا الكلية، والتساؤلات الفلسفية، في الوقت الذي يعالج فيه علم السياسة القضايا التفصيلية، ويبحث عن الإجابات العملية للمشكلات الحياتية، ولذلك كله اعتبر علماء السياسة أن من المهم عزلَ الفكر السياسي؛ لانخفاض فائدته العملية، وعملوا جاهدين من أجل فك ارتباطه بعلم السياسة المعاصر. وازداد على أثر ذلك عزل الفكر السياسي وتهميشه كلما ازداد الاتجاه نحو علمية علم السياسة (Strong, 1990). ولا شك أن المفكرين السياسيين قد أسهموا بدورهم في تعميق الهوة بين الفكر السياسي وعلم السياسة من خلال نقدهم للعلم، وإظهارهم الازدراء للمنهجية السلوكية، بيد أن حدة العداء بين علم السياسة والفكر السياسي تراجعت قليلا في الآونة الأخيرة، فقد توقف نقد علماء السياسة للفكر السياسي، وذلك على أثر انحسار الاندفاع السابق لمقولة «علمية علم السياسة»، كما أوقف المفكرون السياسيون نقدهم للعلم، وذلك نتيجة لبروز ما أخذ يعرف بتيار الفكر السياسي العلمي والتطبيقي في علم السياسة. لكن الأهم من كل ذلك أن الوقائع الحياتية والتغيرات القيمية الهائلة، والمشكلات الأخلاقية والسلوكية المزمنة في العالم، أكدت مجددا حاجة المجتمعات المعاصرة إلى الفكر السياسي؛ الذي يتأرجح حالياً بين الرغبة في الاستقلال أو العودة إلى حاضنته «علم السياسة».

تبقى الإشارة أخيرا إلى حقل السياسة المقارنة، الذي لا تختلف علاقته بعلم السياسة عن علاقة كل من الفكر السياسي والعلاقات الدولية؛ فإن هذا الحقل – بعكس الفكر السياسي – هو من الحقول الجديدة ولم يظهر إلا خلال الأربعين سنة الأخيرة. إن السياسة المقارنة هي الوليد الشرعي للتيار السلوكي الذي برز وتطور مع تطور الثورة المنهجية، والدراسات المقارنة في علم السياسة، خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. كذلك – وعلى العكس من حقل

العلاقات الدولية - فإن السياسة المقارنة تعيش حالة من الجمود المنهجي والنظري، إن هذا الجمود نتيجة طبيعية لتراجع مقولات وأطروحات التيار السلوكي، والذي أدى بدوره إلى تراجع أهمية حقل السياسة المقارنة مؤخراً (Peters, 1998) وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الحقل المهم من حقول علم السياسة لم يستقر بعد على مادة واحدة، تحدد هويته، وتظهر خصوصيته. فالدراسات المقارنة ركزت - في بداية بروزها - على مدخلات النظام السياسي، وقامت بتجميع أكبر قدر من البيانات الأولية حول العوامل المجتمعية التي تؤثر على هذه المدخلات، وبرز على أثر ذلك علم الاجتماع السياسي، ثم اهتمت الدراسات المقارنة - في مرحلة لاحقة - بالنظام السياسي ومكوناته، وذلك من خلال التركيز على البعد المؤسسي للعملية السياسية، ومن ثم إعادة اكتشاف الدولة في علاقتها بالمجتمع، وأخيرا اكتشفت الدراسات المقارنة أهمية مخرجات النظام السياسي، وركزت الاهتمام على السياسة العامة، وبرز على أثر ذلك حقل جديد هو حقل السياسات العامة المقارنة، الذي ارتبط منهجيا بعلم الاقتصاد السياسي، والذي يعيش حاليا حالة من الانتعاش في الدراسات السياسية التحليلية. لقد أدى هذا التأرجح بين المدخلات والمخرجات إلى عدم استقرار حقل السياسة المقارنة، الذي يضم حاليا عددا كبيرا من التخصصات والاهتمامات المتباينة والمتعارضة منهجيا ونظريا (Wiarda, 1985). ولا شك أن هذا التذبذب الذي يتسم به حقل السياسة المقارنة قد انعكس على علم السياسة، وعلى علاقته بهذا العلم، فحقل السياسة المقارنة غير قادر على الاستقلال، ولا هو راغب في البقاء مجرد فرع من فروع علم السياسة، وبخاصة في ظل تنوع فروعه، وفروع فروعه.

وباختصار فإن كل حقل من حقول علم السياسة، كالعلاقات الدولية والفكر السياسي والسياسة المقارنة يعج حاليا بالتغيرات الجوهرية والعميقة، كما أن كل حقل يعيد تأسيس علاقاته وارتباطاته الفكرية والمنهجية بعلم السياسة، لكن إذا كان حقل العلاقات الدولية في حالة تمرد، وربما أنه سيعلن الانفصال والاستقلال عاجلاً أو آجلاً، وإذا كان الفكر السياسي يعاني من الطرد، من قبل علماء السياسة المعاصرين، ولم يعد ينتمي إلى علم السياسة سوى في التاريخ والتراث الفكري، وإذا كان حقل السياسة المقارنة يعيش حالة من التذبذب والتأرجح بين البقاء والاستقلال، فإن السؤال المهم والحاسم، والذي طرحته

مؤخراً اللجنة الدولية لدراسة بروز وتطور علم السياسة (ICSDPS) هو ما الذي تبقى من هذا العلم؟ (Easton, 1991, p.1).

تشير كُلّ المعطيات النظرية والمنهجية إلى أن علم السياسة أو ما تبقى منه آخذ في الانكماش يوما بعد يوم من حيث هو علم مستقل وقائم بذاته، إن علم السياسة – وعلى الرغم من كل ما يبديه من حضور وانتشار وتنوع – هو في الواقع أقل حجماً وأكثر تحجيماً وانكماشاً من أي وقت مضى، لم يعد هناك مضمون لعلم السياسة، بل إن كل ما تبقى منه هو الاسم، الذي – ربما – قد أصبح الآن بدون مضمون، ولا يستبعد أن يأتي اليوم – في المستقبل القريب – الذي سيختفي فيه علم السياسة بوصفه علماً قائماً بذاته، وذلك نتيجة لتراجع أهمية مواد عريقة، كالفكر السياسي، والفلسفة السياسية، أو نتيجة لبروز علم العلاقات الدولية من حيث هو علم بديل لعلم السياسة، أو بسبب ازدياد الاقتناع بعدم علمية علم السياسة، ولا شك أن علم السياسة يعيشُ حالةَ أزمة ويمر بفترة من عدم الوضوح، وهو أمام مفترق طرق؛ حيث إن كل الاحتمالات واردة بما في ذلك احتمال نهاية علم السياسة، والذي تؤكده عديد من المعطيات المعاصرة. بيد أن من الممكن أيضا أن يستعيدَ علم السياسة حيويته وتركيزه، من خلال تأسيس علم سياسة جديد ومختلف كل الاختلاف عن علم السياسة الراهن، أو علم السياسة الذي كان قائما خلال الـ 2000 سنة الماضية، من هذا المنطلق فإن المؤكد الوحيد هو أن علمَ السياسةِ سيكونُ في المستقبل أكثر تنوعاً مما هو عليه، ومما كان عليه حتى الآن، وربما سيجددُ علم السياسة حيويته في المستقبل بمجرد العودة إلى الدولة التي كانت دائماً مادته المفضلة، أو بالعودة إلى السلطة التي ما زالت واحدة من أهم تجليات السياسة، أو بالعودة إلى الأصول وإلى تراثه الفكري، والبدء مجدداً في البحث عن العدالة والفضيلة، والغايات الإنسانية والحياتية السامية الأخرى، والتي لم تتجسد حتى الآن ليصبح بذلك علم السياسة عن جدارة علم كل العلوم.

وأخيرا فمن المؤكد أن هناك علاقة عضوية بين التحولات التي يعيشها حاليا علم السياسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، والتحولات الحياتية والفكرية العميقة، التي يمر بها العالم اليوم وتعمل على صياغة عالم جديد، وعصر جديد، وربما – أيضا – لحظة حياتية جديدة، أخذت تعرف بلحظة العولمة (عبدالخالق عبدالله، 1991). ولا شك أن لحظة العولمة التي تبدو وكأنها قيد التأسيس حالياً تتطلب أكثر ما تتطلب مفاهيم ومفردات وأدوات تحليلية جديدة

وربما أيضاً علوماً جديدة. بيد أن الواهم - من كل ذلك - هو أن بروز العولمة ارتبط أيضاً بتزايد الحديث حول نهاية مجموعة من الأمور الحياتية والفكرية كنهاية الحداثة، ونهاية عصر الصناعة، ونهاية التاريخ، ونهاية الدولة، ونهاية السياسة، وربما أيضا نهاية علم السياسة.

المصادر

أحمد بدر (1975). الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2)، السنة 3، ديسمبر.

جان جاك شوفالييه (1985). تاريخ الفكر السياسي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

جلين تيندر (1993). الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

حسن الحسن (1986). الدولة الحديثة. دار العلم للملايين: بيروت.

حنا خباز (1980). جمهورية أفلاطون. بيروت: دار القلم.

روبرت دول (1993). التحليل السياسي الحديث. بيروت: مركز الأهرام.

عبدالخالق عبدالله (1991). الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة. المستقبل العربي، العدد (149)، يوليو، ص ص21-37.

عبدالخالق عبدالله (1999). العولمة. عالم الفكر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

فرانسيس وولف (1994). أرسطو والسياسة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فيليب برو (1998). علم الاجتماع السياسي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

كمال المنوفي (1981). السياسة: مفهوم وتطور وعلم. مجلة الفكر العربي، العدد (22)، ص ص88-108.

لويس غوتييه فينيال (1989). ميكافيللي. دمشق: وزارة الثقافة.

ولتر رستون (1995). أفول السيادة. عمان: دار النسر.

هانز يولاو (بدون تاريخ). فن السلوك السياسي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

Allen, J. & Hamnett, C. (1995). A shrinking world. Oxford: The Open University.

Almond, G. (1988). Separate table: Schools and sects in political science. Political Science and Politics, No. 2.

Almond, G. (1990). A divided discipline. London: Sage.

Anderson, J. & Allen, C. (1995). A global world. Oxford: The Open University.

Barber, B. (1988). The conquest of politics. Princeton: Princeton University Press.

Bernstien, R. (1986). The rage against reason. Philosophy and Literature, No. 10, October, pp. 17-39.

Conway, M., & Frank F. (1975). Political analysis. Boston: Allyn & Bacon Inc.

Danziger, J. (1991), Understanding the political world. New York: Longman.

Deutch, K. (1970). Politics and government. New York: Houghton.

Easton, D. (1951). The decline of political theory. Journal of Politics, 13. pp. 36-58.

Easton, D. (1990). The analysis of political structure. New York: Routledge.

Easton, D. (1991). The development of political science. London: Routldge.

Finifter, A. (1983). Political science: The state of the discipline. Washington DC: APSA.

Gibbon, M. (1990). Disciplinary history and theoretical pluralism. Political Science and Politics, No. 23, March.

Grant, R. & Newland, K. (1991). Gender and international relations. Bloomington: Indiana University Press.

Hague, R. *et al.*, (1992). Political science. New York: St. Marten's Press.

Johnson, N. (1989). The limits of political science. Oxford: Clraenddon Press.

Jones, K. & Jonasdottir, A. (1990). The political interests of gender. London: Sage.

Kukathas, C & Pettit, P. (1990). Rawls: A theory of justice and its critics. Stanford: Stanford University Press.

Lasswell, H. (1953). Politics: Who gets what, when and how. New York: Meeriddian Press.

Lawson, K. (1993). The human polity. Boston: Houghton Mifflin Co.

Lapid, Y. (1989). The 3rd debate: On the prospect of international theory in a postpositivist era, International Studies Quarterly, No. 33.

Leftwich, A. (1990). New development in political science, Aldeshot: Edward Elgar.

Lipson, L. (1993). The great issues of politics, Eaglewood Cliffs: Prentice Hall.

Magstnadt, T. & Schotten, P. (1993). Understanding politics. New York: St. Martin's.

Masters, R. (1989). The nature of politics. New Haven: Yale University Press.

Monroe, K. (1990). The nature of contemporary political science. Political Science and Politics, No. 23, March.

Naisbitt, J. (1994). Global politics. New York: Avon Books.

Ohmae, K. (1995). The end of the nation states. London: Free Press.

Peter, G. (1998). Comparative politics: Theory and method. New York: NYUP.

Ponton, G. and Gill, P. (1993). Introduction to politics. Oxford: Blackwell.

Ricci, D. (1984). The tragedy of political science. New Haven: Yale University Press.

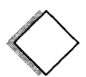
Roskin, M, *et al.* (1991). Political science: An introduction. Eaglwood Cliffs: Prentice Hall.

Sassen, S. (1996). Losing control: Sovereignty in the age of globalization. New York: Columbia Press.

Shiverly, P. (1993). Power and choice. New York: McGraw-Hill Inc.

Strong, T. (1990). The limits of political science. Oxford: Clarendon Press.

Wiarda, H. (1985). New directions in political science. Boulder: Westview.



ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي

يوسف خليفة اليوسف*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التاكيد على أهمية التكامل بين كل من القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة. فالقطاع العام له وظائف تنموية لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص وإخفاق القطاع العام في القيام بها لا يعد مسوغاً كافياً لإلقاء اللوم على القطاع الخاص، ومن ثم لا بد من معرفة أسباب هذا الإخفاق ومعالجتها. ولقد عالجت هذه الدراسة المقولة السابقة في ثلاثة محاور رئيسة أولها: الاستشهاد بدروس مستفادة من تجارب دول شرق آسيا والتي تؤكد على الدور الرائد الذي قام به القطاع العام في التاسيس للنهضة الصناعية لهذه الدول. وثانيها: تقديم المبررات التي تحتم على القطاع العام في دول المجلس القيام بدور رائد في مسيرتها التنموية. وأخيراً: اقتراح بعض السياسات التي يمكن أن تساعد على تفعيل دور القطاع العام في دول المجلس وتحقيق تكامله المنشود مع القطاع الخاص لتحقيق تنمية فعلية في هذه المنطقة.

المصطلحات الأساسية: التنمية الاقتصادية، القطاع العام، مجلس التعاون الخليجي.

في بداية الستينيات كانت المنظمات الاقتصادية الدولية؛ كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكوكبة من رواد الفكر والخبرة في قضايا التنمية ترى أن

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أسواق الدول النامية تعاني من تشوهات في أسواق عناصر الإنتاج وأسعار الصرف والسلع؛ الأمر الذي دفعها إلى اقتراح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح هذه الاختلالات، والمساعدة على توفير البيئة الاقتصادية التي تساعد على تحسين كفاءة استغلال الموارد وتحقيق مستوى معيشي أفضل. وقد تبنّىٰ كثير من الدول النامية تلك «الوصفة»، بل إنها أخذتها بجرعة مفرطة أدت إلى «إغماء» اقتصادي استمر حقبا من الزمن، وتمثل في هدر متواصل لموارد هذه المجتمعات على أسلحة ليست لخوض الحروب الدفاعية، ولإعلام يزور الحقائق، ولمشاريع مظهرية، وحروب عبثية مدمرة. وحتى المشاريع المنتجة لم يقدر لها النجاح لأنها تشوهت بشتى صور الفساد والرشوة. وتساوت في هذا المسار غير الرشيد الدول الغنية التي تراجعت مداخيلها واحتياطياتها الأجنبية، وظهرت مع بداية الثمانينيات العُجوز في موازناتها العامة، والدول الفقيرة التي وقعت في مصيدة الديون الأجنبية التي أفقدتها استقلالية القرار ووضعتها تحت رحمة صندوق النقد الدولي، ونادي روما، وغيرها من المحافل الدولية التي تتحدد سياساتها في إطار مصالح الدول الصناعية الغربية. أما حقبتا الثمانينيات والتسعينيات فقد شهدتا طرحا مناقضا تماما لطرح الستينيات، وتَمَثَّل في القول بأن القطاع العام هو السبب في التشوهات الاقتصادية الحاصلة في الدول النامية والتأكيد على أن قوى السوق هي وحدها القادرة على توفير الاستغلال الأمثل لموارد هذه الدول وبالتالي تحقيق التنمية الفعلية. ولذلك فلا بد من تقليص دور القطاع العام من خلال عمليات التخصيص، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية، وتقليل الدعم بكل صوره الاقتصادية والاجتماعية...الخ. وقد تواترت عجلة هذا التوجه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء حرب الخليج الثانية وتحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطب تُمثِّل فيه الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والقيمية والعسكرية النموذج الذي أصبحت الدول الصناعية والنامية على حد سواء تحتذي به. ولقد تجسد هذا الانبهار في ادعاء بعض المفكرين بأن هذا النظام يمثل ذروة ما يمكن أن تصل إليه البشرية من إبداع في شتى مجالات الحياة (Fukuyama, 1992). بل إن هناك من تجاوز هذا الحد إلى المطالبة بفرض النظام الرأسمالي على بقية الشعوب خوفا من حدوث ما سمي بصراع الحضارات (Rothkopf, 1997; Huntington, 1993)، ولا شك أن هذا الطرح

الجديد مشابه لطرح الستينيات، غير أنه مناقض له في التوجه، فطرح الستينيات كان فيه ميل مفرط نحو القطاع العام وكان ثمن هذا الإفراط بالنسبة للدول النامية باهظا كما ذكرنا سابقا. أما الطرح الحالي فإنه يتمادى في التأكيد على دور قوى السوق أو قوى العرض والطلب، وبالتالي ترجيح دور القطاع الخاص على دور القطاع العام. ولا بد لنا من التأكيد في مقدمة هذه الدراسة على أننا لا نقلل من دور القطاع الخاص وأهميته في عملية التنمية وضرورة زيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي في دول المجلس، كما أننا لا ننكر إخفاقات القطاع العام المتكررة عبر السنوات الماضية. غير أننا نعتقد أن تطور القطاع الخاص وبالتالي تحقُّق التنمية الفعلية في هذه الدول لا يمكن أن يتحققا إلا بوجود قطاع عام رائد يساعد على تطوير القطاع الخاص الذي يكون مكملا وليس بديلا له كما تشهد بذلك تجارب الدول الصناعية في الماضي والحاضر (Senghass, 1985). وهذا التكامل بين القطاعين يتطلب رفع كفاءة أداء القطاع العام في الوظائف التنموية التي لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص. وفشل هذا القطاع في القيام بهذه الوظائف في السابق لا يعتبر مبررا كافيا لتحويل هذه الوظائف تلقائيا إلى القطاع الخاص بل إن الحل الأمثل هو معرفة أسباب فشل هذا القطاع، ووضع السياسات اللازمة لرفع كفاءة أدائه.

وانطلاقا من هذه المقدمة فإن هذه الورقة تهدف إلى تقييم دور القطاع العام في التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع افتراض أساسي يقوم على التأكيد بأن مستقبل التنمية الناجحة في دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد على إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين القطاعين العام والخاص من غير تضخيم لدور القطاع الخاص على دور القطاع العام، كما يتضح من توجه هذه الدول وغيرها من الدول العربية الأخرى في الوقت الحاضر. لذلك سنحاول في هذه الورقة أن نجيب عن ثلاثة تساؤلات أساسية في هذا السياق؛ وهي: أولاً: هل هناك شواهد تاريخية لحدوث التنمية الحقيقية من غير دور فعال للقطاع العام؟ ثانيا: لماذا نعتقد أن هناك دورا هاما للقطاع العام في نجاح التنمية في دول المجلس؟ وثالثا: ما أهم وسائل رفع كفاءة أداء هذا القطاع في السنوات القادمة حتى يحدث التكامل المطلوب بينه وبين القطاع الخاص؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات سنحاول المزج بين التحليل النظري واستيعاب الدروس من تجارب دول شرق آسيا. ولا شك أن هناك تجارب أخرى استبعدتها الورقة كتجارب الدول الصناعية

الغربية وتجارب دول أمريكا اللاتينية لاعتبارات موضوعية أهمها ما يلي: أولا: بسبب حجم البحث ومساحته المحددة مسبقاً لن نختار هنا سوى التجارب الأكثر صلة بواقع دول المجلس. ثانيا: إن تلك الدول الصناعية الغربية قد بدأت ثورتها الصناعية ومسيرتها التنموية في فترة بعيدة وفي ظل معطيات سياسية واقتصادية وتقنية وسكانية تختلف كثيرا عن المعطيات التي واجهتها دول شرق آسيا ودول المجلس منذ الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر. ثالثا: على الرغم مما سبق فإن الأدبيات الاقتصادية للتطور الصناعي في الدول الغربية تؤكد نفس الدرس المستفاد من تجارب دول شرق آسيا، والمتعلق بقيام القطاع العام في تلك الدول بدور أساسي ورائد في التمهيد والتأسيس للثورة الصناعية والتنمية الشاملة، وذلك من خلال حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الصادرات وتوفير عوامل النجاح الأخرى (Senghass, 1985). وأخيرا: لا بد من التأكيد على أن استفادتنا من تجارب دول شرق آسيا لا تعني بالضرورة تجاهلنا لبعض الفروق الهامة بين هذه الدول ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أننا نعتقد أن هذه الدول تعتبر نموذجا ناجحا نسبيا في دائرة دول العالم الثالث أو الدول التي تعتبر جزءا من العالم النامي الذي تشترك دوله في خصائص رئيسة، وتختلف في أخرى، مما يجعلها أفضل من نموذج الدول الصناعية المختلفة كثيرا عن دول المجلس، ودول أمريكا اللاتينية التي لم تحقق النجاحات التي حققتها دول شرق آسيا.

تنقسم هذه الورقة، فضلا عن المقدمة إلى ثلاثة أجزاء وخاتمة. ففي الجزء الأول سنحاول الإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن للقطاع الخاص من غير مشاركة فعالة من القطاع العام أن يحقق التنمية الفعلية؟ ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال سنحاول الاستفادة من دروس تجربة التنمية في دول شرق آسيا. أما الجزء الثاني فإنه محاولة لمعرفة أهمية دور القطاع العام في تنمية دول المجلس. وفي الجزء الثالث سنسلط الأضواء على سبل رفع كفاءة أداء القطاع العام في الدول المذكورة.

دور القطاع العام في التنمية: دروس من شرق آسيا

منذ بداية السبعينيات استطاعت مجموعة من دول شرق وجنوب شرق آسيا (هونج كونج، وأندونيسيا، واليابان، وماليزيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند) أن تحقق نموا في متوسط دخل الفرد فيها يعادل 5.5٪ في

السنة، وهو معدل يعتبر مرتفعا بكل المعايير الدولية. وقد رافقت هذا النمو الاقتصادي تحولات هيكلية تمثلت في زيادة نصيب الإنتاج الصناعي في ناتجها المحلي الإجمالي ونمو صادراتها الصناعية وارتفاع إنتاجية العمل فيها وتقليل فجوة الدخل بين طبقات المجتمع. وكانت هذه القفزة التنموية التي حققتها هذه الدول سببا في تسمية بعضها بالنمور الآسيوية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما دور القطاع العام في هذا الإنجاز الاقتصادي؟ وهل صحيح أن هذا الدور لم يتعد الدور التقليدي للدولة كما تعرفه النظرية الكلاسيكية المتمثل في الدفاع عن المجتمع ضد الاعتداءات الخارجية وحفظ الأمن الداخلي؟ فضلا عن توفير التعليم والصحة ومشاريع البنية الأساسية الأخرى؟ وللإجابة عن هذا السؤال سنحاول الاعتماد على الدراسات الميدانية التي قام أصحابها بتقييم تجارب هذه الدول، آملين أن يتضح لنا من خلال هذه الدراسات الدور الفعلي للقطاع العام في نهضة هذه الدول.

1- **تايوان**: يشير «ڤوجل» أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة هارفارد في معرض تقييمه للتطور الصناعي لتايوان إلى أن الحزب الوطني في هذه الدولة بدأ في العام 1947 باتباع سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، وتوفير حاجات السوق المحلي من المنتجات الزراعية، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على اليابان والصين. وفي العام 1949 شعرت الحكومة التايوانية أن صناعاتها الاستهلاكية الناشئة مهددة من الصناعات اليابانية مما دفعها إلى فرض القيود على الواردات من اليابان. وبعد فرض هذه القيود على الواردات وجد أن هناك نقصاً في منتجات النسيج فتدخلت الدولة لتشجيع هذه الصناعات وزيادة المعروض منها محليا. وفي العام 1952 اتجهت أنظار الحكومة إلى الدرّاجات والطحين والأسمنت وغيرها من السلع التي كان الطلب مرتفعا عليها في السوق المحلي (Vogel, 1991, pp.14-15). وقد أدت سياسات الاعتماد على المنتج المحلي في القطاع الزراعي إلى التمهيد للتطور الصناعي اللاحق، وذلك بالسيطرة على التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية وتوفير العملة الأجنبية لاستيراد مدخلات إنتاجية للقطاع الصناعي. ولقد استفادت تايوان من البنية الأساسية التي خلفها الاستعمار الياباني التي تمثلت في خط للسكك الحديدية ونظام اتصالات ومواصلات ونظام مصرفي حديث ونظام تجاري متطور ونظام صحي فعال وشبكة ري حديثة ونظام قضائي يحفظ الحقوق الفردية والملكية الخاصة. أما الولايات المتحدة فكان لها الدور

الرئيس في تدريب القيادات السياسية والتقنوقراطية لتايوان وجاء بعد ذلك دور البنك الدولي الذي وفر المساعدات المالية والفنية اللازمة لتمويل التنمية (Vogel, 1991, pp. 20-21).

وبعد منتصف الخمسينيات استنفدت تايوان استراتيجية إحلال الواردات، وبدأت تتجه إلى تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، وذلك للحصول على التقنية الأجنبية والآلات والمعدات من الدول الصناعية. ولقد أشرف على استراتيجية تشجيع الصادرات مجموعة من القيادات التقنوقراطية عالية التدريب التي اتصفت بمحاربة الفساد وتأكيد دور الدولة في الحصول على التقنية، وتوجيه الموارد إلى المشاريع الاقتصادية المنتقاة وإدارة التنمية بوجه عام (Vogel, 1991, p. 17). وقد بدأت هذه القيادات بتأسيس مؤسسات صناعية عامة؛ وصل عددها إلى 22 مؤسسة في العام 1946 أوكلت إدارتها إلى قيادات مؤهلة وتتمتع بشيء من الاستقلالية في قراراتها. وفي منتصف الخمسينيات استمرت الدولة في تأسيس مؤسسات صناعية جديدة كالصلب وبناء السفن وتوليد الطاقة الكهربائية والطاقة الذرية في الوقت الذي بدأت فيه بتخصيص بعض المؤسسات التي أسست في الأربعينيات مما أدى إلى ارتفاع نصيب القطاع الخاص في قيمة الناتج الإجمالي من 28٪ عام 1947 إلى 84٪ عام 1985 (Chien-kuo Pang, 1988, p. 76). ولم تكتف الحكومة في تايوان بفرض قيود الواردات والسيطرة على العملة الأجنبية بل إنها قامت بتأسيس الصناعات الحكومية التي توفر مدخلات الإنتاج للقطاع الخاص؛ كالقطن والحديد والصلب والمنتجات البترولية المصفاة وبيعها بأسعار مدعمة لتشجيع صناعات القطاع الخاص الموجهة للتصدير؛ كصناعة النسيج والمخصِّبات والبلاستيك والآلات، وهي الصناعات التي توجهت للتصدير في الستينيات. واستمرت حكومة تايوان في تشجيع القطاع الصناعي من خلال الإعفاءات الضريبية وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتطوير البنية الأساسية وتشجيع الأبحاث العلمية وتوفير التمويل بكلفة منخفضة ودعم الصادرات وغيرها من الوسائل الداعمة للتطور الاقتصادي (Vogel, 1991, pp. 30-31). وجدير بالذكر أن من بين الأسباب التي ساعدت على تطور تايوان مجموعة القوانين التي ضبطت العلاقة بين القطاع العام والخاص ومن أهمها التعويضات المجزية التي كانت تدفع التقنوقراط بالإضافة إلى منعهم من تأسيس أعمال خاصة أو قبول أي نوع من المكافآت من القطاع الخاص حتى ولو كانت على مستوى وجبات الغذاء (Vogel, 1991, p.34).

---

2 - **كوريا الجنوبية:** بدأت المسيرة الصناعية متأخرة بعض الشيء في كوريا الجنوبية عنها في تايوان أي في العام 1961 تقريباً. وقد ساعدت عوامل كثيرة على الاهتمام بالتصنيع في هذا البلد، منها: نظام عسكري مقتنع بضرورة تحقيق التنمية لمواجهة الخصم في كوريا الشمالية، وفي الداخل التأثر بتجارب كل من اليابان وتايوان. وقد بدأت المسيرة الصناعية في هذه الدولة باتباع سياسة تقييد الواردات التي لم يمض عليها وقت طويل حتى جرى دعمها بسياسة تشجيع الصادرات. وبدأت الحكومة الكورية بتحديد أهداف للتصدير للمؤسسات الصناعية وقامت بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وبالفعل استطاعت الدولة أن ترفع من قيمة صادراتها بوجه عام وصادراتها الصناعية بوجه خاص خلال السنوات اللاحقة. فعلى سبيل المثال زادت الصادرات الكورية من 42 مليون دولار العام 1962 (أو ما يعادل أقل من ربع صادرات تايوان في نفس السنة) والتي لم تكن الصادرات الصناعية فيها تتجاوز 9 ملايين دولار إلى ما قيمته مليار دولار، و 20 مليار دولار من الصادرات السلعية خلال العامين 1970 و 1981 على التوالي وكانت الغالبية العظمى من هذه الصادرات سلعا مصنعة (Ho, 1981).

ولقد كان للدولة المتمثلة في مجموعة من التقنوقراط ذوي المواهب العالية والتعليم والتدريب المتقَدميْن دور أساسي في تحقيق النهضة الصناعية في هذا البلد. فبدأت الحكومة بتوفير مشاريع البنية الأساسية، وبسياسة تقييد الواردات، وبتشجيع القطاع الزراعي قبل الانتقال إلى القطاع الصناعي الموجه للتصدير. وقد سيطرت المصارف العامة على التمويل الصناعي وفرضت الدولة قيودا على الأجور العمالية تجنبا للارتفاع المفرط للأسعار. وقد بدأت الصناعات الكورية بصناعة السماد أو المخصبات لتقليل الاعتماد على الاستيراد من كوريا الشمالية، والتي تطَّلب قيامها بناء مولدات للطاقة الكهربائية ومصفاة للنفط. كما اتجهت الدولة إلى تشجيع إنتاج المعدات الزراعية وتقوية مشاريع البنية الأساسية كالموانئ وشبكات الطرق والمواصلات. وبالتنسيق مع اليابان استطاعت أن تتجه بعد ذلك إلى صناعات النسيج والأحذية والأدوات المنزلية، ومن ثم إلى تجميع بعض مكونات السفن والالكترونيات ثم صناعتها محليا بعد تراكم الخبرة والمعارف اللازمة لذلك. وتجنبا للهيمنة اليابانية على اقتصادها وسعيها للحفاظ على صناعاتها الناشئة قيدت كوريا حجم الاستثمارات اليابانية فيها، وفرضت

قيودا على الاستيراد حتى استطاعت صناعاتها أن ترتقي في قدرتها التنافسية من حيث الكلفة والجودة، وحتى بعد أن قويت صناعاتها وأصبحت تنافسية ظلت هذه الدولة تقاوم الانفتاح الكلي لاقتصادها على العالم (Wade, 1990, pp. 306-325).

3 - **هونج كونج:** تعتبر هونج كونج دولة صغيرة من حيث حجمها السكاني وما يعنيه ذلك من محدودية حجم السوق المحلي؛ الأمر الذي أثر على طبيعة جهودها التنموية والتي بدأت في الخمسينيات. لذلك فإن السياسات التجارية التي اتبعتها هذه الدولة كانت مختلفة عن تلك السياسات التي اتبعتها كل من تايوان وكوريا الجنوبية؛ كفرض التعرفة الجمركية لحماية الصناعات الناشئة. وتعتبر الاستراتيجية التنموية التي تبنتها هذه الدولة أكثر اعتماداً على قوى السوق من أية دولة أخرى بين نمور آسيا. لقد اعتمدت هونج كونج حتى العام 1950 في نشاطها الاقتصادي على دورها كمركز تجاري بين الصين وبقية العالم. ولكن هذا المصدر بدأ بالنضوب مع بداية الحرب الكورية وقيام الولايات المتحدة بإغلاق الحدود مع الصين. وفي هذه الفترة هاجرت مجاميع من الصينيين إلى هونج كونج وكان من بين هؤلاء المهاجرين عدد من رجال الأعمال ذوي المواهب ومديرين سابقين لصناعات النسيج في شانغهاي والذين كان لهم الدور الرائد في بناء قاعدة اقتصادية في هونج كونج. وقد استفادت هذه المجموعة من توفر التمويل ورخص الأيدي العاملة المهاجرة من الصين كذلك.

وعلى الرغم من أن التنمية في هذه الجزيرة اعتمدت على منهج تنموي ليبرالي كما ذكرنا سابقا إلا أن الدولة كان لها دور لا يستهان به في هذه النهضة الصناعية؛ فلقد كان لإدارة المستعمرة البريطانية ذات الكفاءة والنزاهة دور رئيس في التخطيط للصناعات المحلية وتنفيذها. وقد يكون أهم أسباب حرص هذه الإدارة البريطانية على إنجاح النموذج الرأسمالي في هونج كونج هو أن هذه المستعمرة متاخمة للصين التي يسود فيها النظام الشيوعي، ففي الخمسينيات قامت الإدارة ببناء مجمعات سكنية كثيرة، وفي السبعينيات والثمانينيات قامت إدارة هذه المستعمرة بالتمهيد للنهضة الصناعية بالتوسع في بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والأنفاق وإنشاء مطار. بعد ذلك انتقلت الإدارة إلى التركيز على تعليم الأعداد السكانية المتزايدة وتدريبها، وقد بدأت بعد ذلك في التخطيط لقيام جامعة تتخصص في العلم والتقنية. أما على صعيد السياسات الصناعية فقد أقامت إدارة المستعمرة مناطق صناعية وخصصت

بعض الأراضي للمؤسسات الصناعية خاصة تلك التي تستوعب عدداً كبيراً من العمّال بأسعار أقل من أسعار السوق. كما استطاعت إدارة الجزيرة أن تفاوض المشترين في الخارج لتوفير الأسواق العمالية لصناعات النسيج التي كانت رائدة الصناعات الموجهة للتصدير في هذه الجزيرة، كما استطاعت هذه الإدارة – أيضا – أن تساعد على إنجاح هذه الصناعات بمحاربة الفساد وتوفير البيئة القانونية والاهتمام بمشاكل المؤسسات الصناعية والعمل على علاجها (Lee, 1996, pp. 35-42). وهكذا استمرت هونج كونج في تنويع صناعاتها وتطويرها، التي اشتملت بالإضافة إلى النسيج على الأدوات وألعاب الأطفال والساعات ومنتجات البلاستيك وبعض الالكترونيات، ولقد استفادت هذه الصناعات من تميز هذه الجزيرة كمركز مالي وتجاري بالدرجة الأولى خاصة بعد أن استعادت دورها كحلقة وصل بين الصين والعالم في السبعينيات عندما فتحت الحدود مع الصين.

4 – **سنغافورة**: لقد قامت الحكومة في هذه الدولة الصغيرة بدور رئيس في تقدمها الصناعي بقيادة (لي كوان يو)، وقد تمثل هذا الدور أولا في توفير الضمان الاجتماعي وبناء المساكن الحكومية وتوفير الخدمات الطبية. وقد اعتمدت القيادة في هذه الدولة على المتفوقين من خريجي الجامعات، وأكدت على تكافؤ الفرص وسيادة القانون. ونظرا لصغر حجم سنغافورة وحاجتها للاستثمارات الأجنبية فقد تبنت الدولة سياسات مشجعة لهذه الشركات وقد نجحت هذه السياسات في استقطاب كثير من الشركات الأجنبية التي أسست كثيراً من الصناعات في سنغافورة، وقد أسهمت هذه الشركات في نقل التقنية والمهارات الإدارية بالإضافة إلى إسهامها في توفير الأسواق في دولها الأصلية لبيع المنتجات الصناعية السنغافورية. وقد كان من بين الأسباب التي شجعت الشركات الأجنبية على إقامة مصانعها في هذه المنطقة البحرية نجاح الدولة في توفير الاستقرار السياسي ونشر التعليم وتدريب القوى العاملة وإبقاء أجور هذه القوى العاملة منخفضة نسبيا وإقامة مشاريع البنية الأساسية التي سبق ذكرها. وعلى الرغم من أن الدولة قد قامت بتوفير البنية اللازمة للشركات متعددة الجنسية التي قامت بإنتاج الالكترونيات والمعدات وغيرها، فإن الدولة قامت كذلك بتأسيس بعض الصناعات؛ كمصافي تكرير النفط وصناعات البتروكيماويات ومعدات اكتشاف النفط، كما أنشأت الحكومة السنغافورية صناعة بناء السفن وتصليحها بالتنسيق مع بعض الشركات اليابانية، وذلك

للاستفادة من موقعها وميناتها الذي يمثل حلقة وصل بين اليابان والشرق الأوسط (Vogel, 1991, pp. 76-81). وجدير بالذكر أن كثيرا من رجال الأعمال في القطاع الخاص كانوا في السابق من التقنوقراط العاملين في جهاز الدولة والذين اتصفوا بالدراية والكفاءة العاليين.

إن العرض السابق لجوانب من تجارب دول شرق آسيا التنموية يشير إلى أن بناء اقتصاد متطور يسهم فيه القطاع الخاص لا يتحقق إلا بقيام القطاع العام بدور رائد يمهد لعملية التنمية، ويرشِّد الأداء الاقتصادي في ظل أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، أو كما يقول تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي: «إن التجارب السابقة تشير إلى أن تخلي الدولة عن دورها التنموي لا يساعد على تحقق التنمية، كما أن هيمنتها المطلقة على الاقتصاد كذلك لا تحقق التنمية» (World Bank, 1997: III). وقد أكد هذه المقولة كثير من الخبراء في السنوات الأخيرة في سياق تقويمهم لتجربة التنمية في دول شرق آسيا؛ فأحد خبراء البنك الدولي يشير إلى أن من أهم أسباب النمو الاقتصادي المرتفع الذي حققته دول كاليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان هو التدخل المتميز للحكومة في النشاط الاقتصادي (Page, 1994, pp. 619-620). ويقول «بول ستريتن» - أحد رواد اقتصاديات التنمية - في معرض حديثه عن التحولات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية: «إنه بإمكان هذه الدول الاستفادة من تجربة دول شرق آسيا التي لم تقم فيها الحكومات باختيار الصناعات الرابحة فقط، بل إنها قامت بتأسيس هذه الصناعات وتشجيعها بسياسات منتقاة». ويشير «ستريتن» إلى أن نجاح الصادرات لا يعتمد على اليد الخفية (والتي يعني بها آلية السوق) بل يعتمد على يد الحكومة الظاهرة، وذلك لأن الدول التي يستشهد بها كأمثلة على نجاح قوى السوق هي في الواقع أمثلة على تدخل الدولة الفعال في توجيه الاستثمارات وترشيد القطاع الخاص وبتنويع أسعار الفائدة والسياسات الصناعية وتقييد الواردات وتحفيز الصادرات وتدخلات أخرى (Streeten, 1994, pp. 45-46). وفي الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكد نائب الرئيس والمدير التنفيذي للبنك الدولي أن دول شرق آسيا الصناعية والدول التي قلدت تجربتها بنجاح هي دليل قوي على أن الدور الإيجابي والنشيط للدولة يمكن أن يكون عاملا حاسما في التقدم الصناعي[1].

أهمية القطاع العام في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

لقد اتضح لنا من الصفحات السابقة أن دور القطاع العام كان محوريا في التطور الصناعي لدول شرق آسيا، كما كان محوريا في نهضة الدول الصناعية الغربية في بداية ثورتها الصناعية (Clarke & Chan, 1994, pp. 59-332). ولكن ما هي مبررات هذا الدور الرائد للقطاع العام في التنمية التي حققتها الدول المذكورة؟ وهل تنطبق هذه المبررات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من الورقة.

تتفاوت مبررات دور القطاع العام في اقتصاديات الدول بتفاوت إمكانات هذه الدول الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية والتجارية، ولكن تتركز هذه المبررات - في الغالب - حول ما يعرف بإخفاقات نظام السوق والتي نسلط عليها الضوء في الفقرات التالية.

يعتبر نظام السوق أكثر كفاءة من القطاع العام في استغلال الموارد، فطبقا لنظام السوق عندما يقرر المستهلك زيادة استهلاكه لسلعة أو خدمة ما ولسبب ما فإن سعر هذه السلعة أو الخدمة سيرتفع، وهذا بدوره يؤدي إلى استجابة المنتج بزيادة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة لأنها أصبحت أكثر ربحية، كما أن هذا يعني أن كلفة عناصر الإنتاج لهذه السلعة ستزداد نتيجة لزيادة الطلب عليها. أما في حالة انخفاض الطلب على سلعة أو خدمة ما فإن أسعارها تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض ربحيتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض كمية إنتاجها وتقليل الطلب على عناصر الإنتاج المستخدمة فيها وبالتالي إلى تراجع أسعار هذه العناصر وعائداتها. وتكمن أفضلية هذا الأسلوب في توجيه الموارد مقارنة باستخدام القطاع العام في أن نظام السوق - ومن خلال تعدد مؤسسات القطاع الخاص - يفتت القوة الاقتصادية ويحترم أذواق المستهلكين ويتصف بمرونة مرتفعة في اتخاذ القرار مقارنة بالقطاع العام الذي يتصف بالروتين وتركيز القوة الاقتصادية لدي بيروقراطيي الدولة الذين يفرضون أذواقهم على المستهلكين خاصة في الدول النامية؛ حيث تغيب المشاركة السياسية، وبالتالي لا توجد قدرة للمستهلك للتأثير على قرارات القطاع العام (Gillis *et al.*, 1996, p. 100). غير أن كفاءة السوق تعتمد على توفير عدة شروط[2] لا يتسع الحديث عنها هنا بشيء من التفصيل غير أن أغلبها لا يتحقق في الواقع الاقتصادي للدول

النامية؛ الأمر الذي يؤدي إلى اخفاقات في أداء نظام السوق في هذه الدول، ومن ثم يكون هناك مبرر لبعض التدخل من قبل القطاع العام في عمل نظام السوق. وتتمثل هذه الإخفاقات في مجالات تتعلق بالاحتكارات والوفورات الخارجية، وتطور الصناعات الناشئة، وتنويع الهياكل الإنتاجية، وضعف البيئة المؤسسية، وعدم القدرة على تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية؛ كالسيطرة على التضخم وعلاج العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، وتحقيق التوظيف التام للموارد، وتطوير البحث العلمي وغير ذلك. ولتوضيح هذه الإخفاقات سنحاول الاستشهاد ببعض صورها في إطار دول مجلس التعاون الخليجي.

1 - **التحولات الهيكلية:** تهدف دول المجلس كغيرها من دول العالم إلى تنويع هياكلها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل، وذلك بزيادة نصيب صناعاتها التحويلية في ناتجها المحلي الإجمالي والذي لم يتجاوز 12 % عام 1995 في غالبية هذه الدول، على الرغم من المساعي التنموية التي بذلتها منذ بداية السبعينيات وحتى الوقت الحاضر[3]. وزيادة هذه النسبة لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام صناعات ناشئة مرتكزة على الميزة النسبية، والتي ستكون في الغالب صناعات مرتبطة بقطاع النفط؛ كالبتروكيماويات والمصافي وغيرها. ولكن نجاح هذه الصناعات يعتمد على توفير طاقات بشرية عالية التدريب، كما يتطلب استثمارات مالية بأحجام كبيرة، فضلا عن استيراد تقنية متطورة وفتح أسواق خارجية وتوفير الدعم أحياناً والحماية للسوق المحلي أحيانا أخرى. فما الجهة التي يمكن أن توفر هذه الشروط أو المقومات؟ القطاع الخاص الذي لازال معتمدا على العطاء الحكومي ويفتقد العمالة المواطنة والبرامج التدريبية اللازمة لتكوين الطاقات البشرية المواطنة؟ أم الشركات الأجنبية وما تعنيه من مساس بسيادة هذه الدول، والتي تؤكد التجربة التاريخية أنها كانت دائما تحرص على تعظيم أرباحها وإعادة تدويرها إلى الدولة الأم، بالإضافة إلى اعتمادها على الأيدي العاملة المستوردة، وعدم حرصها على تدريب قوى العمل الوطنية؟ إذن فالدولة هي التي تقوم بوضع اللبنات الأساسية لقيام هذه الصناعات الناشئة وتطويرها، ثم الدفع بها بعد ذلك إلى القطاع الخاص لزيادة حجمه وإسهامه في مسيرة التنمية. *وهذا الدور الهام للقطاع العام هو السبب* الرئيس الذي يعزو إليه كثير من الاقتصاديين النمو الاقتصادي المرتفع في كوريا الجنوبية منذ الستينيات وحتى الوقت الحاضر (Jung & Yoon, 1996, pp. 98-104).

2 – **ضعف البيئة المؤسسية:** إن نجاح التنمية في دول المجلس يعتمد على توفير البيئة المؤسسية المتكاملة الفاعلة التي تساعد على نجاح هذه الدول في تحقيق أهدافها التنموية. وفي اعتقادنا فإن البيئة المؤسسية الحالية لهذه الدول تقع دون الحد الأدنى المطلوب سواء من حيث اكتمالها أو كفاءتها ونعني بالكفاءة هنا تعظيم العائد من الموارد البشرية والمالية المستخدمة في هذه المؤسسات؛ فعلى سبيل المثال: لا توجد في أغلب هذه الدول مؤسسات سياسية منتخبة تعبر عن مصالح شرائح المجتمع كافة، وتمارس دوراً رقابياً على الكيفية التي تتخذ بها الحكومات القرارات المتعددة محلية كانت أو دولية، أو الوجوه التي تنفق عليها موارد المجتمع. ونتيجة لغياب المشاركة السياسية فإن المؤسسات الأخرى تكاد تكون شكلية وغير فعالة في أغلب الأحيان.

أما المؤسسات الإعلامية فلا زالت ذات طابع دعائي وترفيهي مفرط وبعيد عن القضايا التي تفعِّل طاقات هذه المجتمعات وتعالج مشاكلها. وكذلك المؤسسات التربوية – بمخرجاتها التعليمية – لا تتناسب مع متطلبات التنمية، وخير شاهد على ذلك ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات الخليجية في السنوات الأخيرة في الوقت الذي تعتمد فيه هذه الدول على العمالة الوافدة بدرجة أصبحت تمس هوية بعضها وأمنه. كما أن أغلب هذه المخرجات التعليمية الوطنية تتركز في القطاع العام، ووجودها في القطاع الخاص لازال هامشيا لأن هذا القطاع «الخاص» يتطلب مهارات غير متوفرة لدى هؤلاء الخريجين، ويدفع أجوراً منخفضة نسبياً، ولا يقدم للعاملين فيه أي نوع من الضمان الاجتماعي كمعاشات التقاعد وغيرها من الحوافز. وهذا الاختلال في تعليم الطاقات البشرية وتدريبها لا يمكن علاجه إلا من خلال دور رائد للقطاع العام يتمثل في التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمة المدنية والمؤسسات العامة والخاصة لتحديد حاجات سوق العمل وإقامة مراكز التدريب الجادة لإعداد الكوادر اللازمة وتقديم بعض الدعم لمؤسسات القطاع الخاص لتدريب المواطنين العاملين لديها، ثم وضع خطة لتوطين الوظائف وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء في القطاعين العام والخاص (Chang & Lam, 1996, p. 136). ودول المجلس لازالت كذلك تفتقر *لأسواق المال المتطورة التي تساعد على نجاح عملية التخصيصية وعلى* تدوير الموارد بين أصحاب المدخرات والمستثمرين، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة فعالية السياسات النقدية. وللقطاع العام دور هام في تأسيس هذه الأسواق

وإيجاد الضوابط القانونية والمالية لتطورها وفعاليتها وأدائها لدورها من غير أن يساء استغلالها من قِبل بعض المؤسسات أو الأفراد؛ الأمر الذي يعود بكوارث اقتصادية على هذه الدولة أو تلك، كما تشهد بذلك تجارب الدول الصناعية في الغرب وفي شرق آسيا وحتى في تجربة سوق المناخ الكويتي. ودول المجلس تعاني كذلك من ندرة في البيانات والإحصاءات اللازمة لترشيد القرار على كافة المستويات، ولا بد أن يقوم القطاع العام في هذه الدول بتأسيس قاعدة بيانات كلية وجزئية لجميع القطاعات تنشر بصورة دورية، حتى يتمكن صناع القرار والباحثون والمنتجون من الاستفادة منها في فهم الواقع وطرح الحلول اللازمة لعلاج المشاكل التنموية المتعددة.

3 - **عدالة توزيع الموارد:** تتركز الإيرادات النفطية في دول المجلس لدى القطاع العام؛ الأمر الذي يحتم على حكومات هذه الدول أن تؤدي دوراً توزيعياً رائداً في مجالات الإنتاج والاستهلاك. فعلى صعيد الإنتاج يتصف القطاع النفطي بضعف حلقاته الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية؛ الأمر الذي يعني أن على حكومات هذه الدول أن تستخدم إيرادات هذا القطاع في تطوير القطاعات الأخرى: الخدمية منها والإنتاجية، وذلك لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي التوظيف. أما الجانب الاستهلاكي أو جانب الطلب فيتمثل في قيام الحكومات بتدوير بعض هذه الإيرادات النفطية على شكل خدمات طبية وتعليمية وضمان اجتماعي وتمويل عقارات وتوفير خدمات الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها من السلع والخدمات بأسعار مدعمة. هذا الدور التوزيعي للقطاع العام يعتبر محوريا في هذه الدول نظراً لاعتمادها على مصدر وحيد للدخل. وفي اعتقادنا أن هذا الدور يجب أن يستمر ولكنه سيحتاج في السنوات القادمة إلى بعض الترشيد إذا أريد له تحقيق أهداف هذه الدول التنموية؛ كتصحيح الهياكل الاقتصادية وتطوير الموارد البشرية ورفع جودة القطاعات الخدمية وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي لأبناء هذه المجتمعات (World Bank, 1997, p. 51-60). وسنتحدث في الجزء التالي من الورقة عن بعض وسائل الترشيد لدور القطاع العام في سياق حديثنا عن زيادة كفاءة أداء هذا القطاع.

4 - **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تعتبر دول مجلس التعاون ذات اقتصاديات صغيرة ومفتوحة على العالم الخارجي؛ فهي صغيرة لأنها لا تستطيع

منفردة أن تؤثر على أسعار صادراتها أو وارداتها. وهي مفتوحة على العالم الخارجي لأن قطاعها الخارجي (الصادرات+الواردات) يمثل جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي[4]. هذا الانفتاح على العالم يجعل النشاط الاقتصادي في هذه الدول عرضة للتقلبات في الاقتصاد العالمي، كمايشهد بذلك تراجع الإيرادات النفطية لهذه الدول منذ بداية الثمانينيات وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية. لذلك فإن هذه الدول – كغيرها – تحتاج إلى استخدام مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية؛ كالنمو الاقتصادي، وتوظيف القوى العاملة المحلية، والسيطرة على التضخم، وحماية الصناعات الناشئة، وتدريب القوى العاملة الوطنية وغيرها من الأهداف. ويمكن لهذه الدول أن تستخدم مزيجا من السياسات التي تشتمل على الإنفاق الحكومي والدعم الحكومي والرسوم الحكومية والتعرفة الجمركية وسعر الصرف والسياسات النقدية، وإن كانت فعالية هذه الأخيرة تعتمد على وجود أسواق مال متطورة (James & Nobes, 1996/1997, pp. 107-124).

5 – **الآثار الخارجية**: تطلق الآثار الخارجية على كل كلفة أو منفعة تقع على أفراد في المجتمع غير الأفراد الذين قاموا بالنشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال قد يقوم مصنع للكيماويات بإلقاء مخلفاته في البحر؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحميل أفراد المجتمع الآخرين كلفة تلويث ماء البحر وأسماكه علما أن هذا المصنع لم يُدخِل هذه الكلفة التي تقع على المجتمع في حساباته لأنه لم يدفع ثمنا مقابل إلقائه هذه المخلفات في البحر (Rosen, 1995, p. 52-53). لذلك فإن إنتاج هذا المصنع سيكون أكثر مما لو أنه أضاف كلفة تلويث البحر إلى تكاليفه الكلية. في هذه الحالة لا بد أن يقوم القطاع العام بتصحيح هذا الإخفاق في أداء السوق، وذلك بفرض ضريبة على تلويث البحر من قبل المصنع المذكور؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل إنتاج هذا المصنع بما يتناسب مع التغير في تكاليفه. وفي المقابل هناك بعض النشاطات التي يفيض أثرها الإيجابي إلى غير أصحاب هذه النشاطات؛ فالفرد الذي يتعلم يحسب تكاليفه وعائده الشخصي عندما يقرر مستوى التعليم الذي سيحصل عليه، علما أن تعلم هذا الشخص تكون له آثار إيجابية على غيره من الأفراد الذين يتصل بهم كأبنائه وزوجته وكل من يتفاعل معه. ونتيجة لهذه الآثار الإيجابية الخارجية فإن القطاع العام يقوم في حالات كثيرة بتقديم الدعم للتعليم والتدريب ومحو الأمية. هذه وغيرها من النشاطات

الاقتصادية المشابهة لها، تكون ذات آثار خارجية لأن تكاليفها ومنافعها الاجتماعية تكون مختلفة عن تكاليفها ومنافعها الخاصة وهذا يعني أن موارد المجتمع لا تستغل بأكفأ صورة ممكنة، مما يحتم على القطاع العام التدخل لتصحيح هذا الاختلال.

6 – **السلع العامة وشبه العامة:** السلع أو الخدمات العامة هي تلك السلع أو الخدمات التي يكون استهلاكها غير قابل للاستبعاد (non-excludable) وتكون غير تنافسية (non-rival). وعدم قبول هذه السلع للاستبعاد يعني أنه لا يمكن أن ينفرد فرد أو فئة في المجتمع باستهلاكها دون الآخرين بل إنها تُستهلك من قبل الجميع في آن واحد. أما كون السلعة غير تنافسية فذلك يعني أن هذه الخدمة إذا توفرت بحجم معين فإن استهلاك جزء من المجتمع لهذه الخدمة لا يقلل حجم استهلاك الآخرين منها. ومن أوضح الأمثلة على السلعة العامة خدمة الدفاع الوطني التي تقدم لجميع المواطنين أمام أي عدو خارجي. وهناك سلع وخدمات تسمى سلعاً وخدمات شبه عامة لأنها تتصف بواحدة من الصفتين السابقتين اللتين وصفنا بهما السلع العامة الخالصة. ومن أمثلة السلع شبه العامة الجسور التي يمكن ان تكون خدمة عامة خالصة أي يعبر عليها الجميع ولا يؤثر عبور بعضهم على بعض، كما يمكن للدولة أن تجعل استخدام هذه الجسور برسوم؛ أي أن هذه الجسور يستبعد منها من ليس لديه الاستعداد لدفع هذه الرسوم مما يجعل هذه الجسور خدمة شبه عامة. ويتضح من التعريف السابق أن السلع العامة لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص، لأن الاستبعاد غير ممكن، ومن غير الاستبعاد لا يمكن أن تكون هذه السلعة أو الخدمة مربحة له؛ الأمر الذي يعني أن القطاع العام هو الوحيد الذي يمكن أن ينتجها. أما السلع شبه العامة فنظرا لإمكانية الاستبعاد فيها فإن القطاع الخاص يمكن أن ينتجها غير أن الاستبعاد قد يحرم غير القادر على الدفع ويؤدي بدوره إلى آثار سلبية على عموم المجتمع خاصة إذا كانت هذه الخدمة صحية أو تربوية أو أمنية أو قانونية، مما يعتبر من ضرورات الحياة في عالمنا المعاصر، بل إن هذه السلع والخدمات تعتبر أساسية لزيادة الاستثمارات وتطور القطاع الخاص، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي *(Mclean, 1987, pp. 19-21)*.

---

7 – **الاحتكارات الطبيعية:** تتصف بعض السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية؛ كخدمات الكهرباء والماء والاتصالات الهاتفية بوفورات الحجم مما يجعلها احتكارات طبيعية. والمقصود بوفورات الحجم هنا هو أن هذه الصناعات تتطلب عند تأسيسها استثمارات كبيرة، بينما تكون تكاليف تشغيلها قليلة نسبيا؛ أي أنها تتصف بتكاليف ثابتة مرتفعة وتكاليف متغيرة منخفضة؛ الأمر الذي يجعل متوسط تكلفة وحدة الإنتاج منها تنخفض كلما زادت كمية الإنتاج لأن التكلفة الثابتة الكبيرة تتوزع على عدد أكبر من الوحدات المنتجة مما يؤدي إلى انخفاض هذه التكلفة مع زيادة حجم الإنتاج وبالتالي انخفاض سعر وحدة المنتَج. فعلى سبيل المثال عندما تكون هناك شركة هواتف واحدة تتحمل تكاليف تمديد كابلات الهواتف وإقامة الشبكة اللازمة لتوصيلها لجميع المستهلكين في المجتمع فإن كلفة خدمة الهواتف ستكون أقل مما لو كانت هناك شركتان تتحمل كل منهما نفس تكاليف التأسيس المرتفعة ولكنها لا تقدم خدماتها إلا لجزء من أفراد المجتمع لأن الجزء المتبقي تخدمه الشركة الثانية، وبالتالي فإن متوسط تكلفة كل من الشركتين تكون أعلى من تكلفة شركة واحدة تحتكر السوق بأكمله، ومن هنا يأتي مفهوم الاحتكار الطبيعي. وبما أن هذه الصناعات – كما ذكرنا – يتطلب تأسيسها رأسمال كبيراً فإن القطاع العام هو الذي ينشئها كما هو حاصل في دول مجلس التعاون. وحتى لو أراد القطاع العام أن ينقل هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص بعد فترة تأسيسها فإن القطاع العام يظل مسئولاً عن وضع القوانين والتشريعات التي تضمن أن هذه الاحتكارات الطبيعية تقدم للمستهلك الخدمات بجودة عالية وأسعار معقولة (Grabowski & Shields, 1996, pp. 248-250).

يتضح مما سبق إذن أن للقطاع العام دورا رئيسا في تنمية دول المجلس ولكنه كذلك دور ديناميكي ومتفاعل مع دور القطاع الخاص. فكلما انتهت مبررات تدخل الدول في نشاطٍ ما نتيجة تزايد قدرة القطاع الخاص على القيام بهذا الدور يبدأ دور القطاع العام في التراجع والانحسار، وكلما استجدت مبررات جديدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لمستجدات العصر تتدخل الدولة مرة أخرى مادام هناك مبرر لهذا التدخل. ويمكننا الاستشهاد ببعض الأمثلة على هذا الدور الديناميكي للقطاع العام في تنمية دول المجلس. فعلى سبيل المثال هناك نشاطات أساسية لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها لاعتبارات اقتصادية وغير اقتصادية ومن أهمها الدفاع وحفظ الأمن والسياسات الاقتصادية الكلية وتوفير

الحد الأدنى من ضروريات الحياة المعيشية وحماية البيئة، وتوفير حد أدنى من التعليم، وتنظيم الاحتكارات الطبيعية ذات وفورات الحجم، وتنظيم أسواق المال والتأمينات الاجتماعية في حالة البطالة والشيخوخة والمرض، وحماية المستهلكين ووضع القوانين التي تنظم الملكية الخاصة والحقوق العامة، وتوفير الخدمات الصحية الوقائية في المجتمع، وتقديم خدمات الإغاثة في حالة الكوارث. أغلب هذه الوظائف تظل في دائرة القطاع العام في المدَيينِ القريب والمتوسط وذلك لعدم إمكانية توفيرها في القطاع الخاص في ظل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية لهذه الدول. أما الفئة الثانية من مهام الدولة فهي مهام مؤقتة ومرحلية لأن القطاع الخاص يمكن تأهيله للقيام بها في المستقبل بدل القطاع العام. ومن أمثلة الوظائف في هذه الفئة اختيار بعض الصناعات الاستراتيجية التي لهذه الدول ميزة نسبية في إنتاجها كصناعة البتروكيماويات وتكرير النفط والأسمدة والحديد والصلب وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط، وتوفير شروط النجاح لها كتدريب الطاقات اللازمة واستثمار رؤوس الأموال في تأسيسها والحصول على التقنية المتطورة التي لا تقوم هذه الصناعات إلا بها، والسعي لتوفير الأسواق الخارجية لمنتجاتها وتوفير الحماية المتناقصة لها. وعندما يشتد ساعد هذه المؤسسات وتتنوع تقوم الدولة ببيعها تدريجيا إلى القطاع الخاص بعد التأكد من تحقيقها لحد أدنى من النجاح. وتندرج تحت هذه الفئة من وظائف الدولة السلع شبه العامة؛ كالتعليم العالي والخدمات الصحية والكهرباء والاتصالات الهاتفية والبلديات وغيرها من الخدمات التي تقوم بها حكومات هذه الدول منذ بداية مسيرتها التنموية في بداية السبعينيات. أغلب هذه الخدمات يمكن السماح للقطاع الخاص بالبدء في توفيرها جنبا إلى جنب مع القطاع العام، مع الانسحاب التدريجي للقطاع العام لصالح القطاع الخاص. ولكن لا بد لهذا الانسحاب أن يواكبه تخصيص للمؤسسات الكبيرة، خاصة في القطاع النفطي لإعادة توزيع أصول المجتمع بين شرائحه الاجتماعية كافة، وبعد ذلك يكون سحب الدعم عن الكهرباء أو الصحة أو غيرها من الخدمات الأساسية أكثر منطقية وعدالة وإمكانية للنجاح. أما الفئة الثالثة والأخيرة من وظائف القطاع العام فهي ما يمكن تسميته بالوظائف المستجدة التي تواكب التطورات الكثيرة التي تحصل يوميا نتيجة للتقدم العلمي وتطور طرق الاستهلاك والإدارة والنشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

هذا إذن هو دور القطاع العام في الاقتصاديات المعاصرة – كما يقول

اقتصادي معاصر مشهور - يتجدد ويتنوع كلما تطور الاقتصاد. فهو يرى أن للقطاع العام دوراً محورياً في الاقتصاديات المعاصرة وأن هذا الدور يزداد أهمية مع توسع النشاطات الاقتصادية الحديثة وتنوعها. فالقطاع العام هو الذي يوفر الخدمات الأساسية؛ كالتعليم والمكتبات العامة والصحة والإسكان للجميع، وليس فقط للقادر على الدفع. وهو الذي يقوم ببناء شبكات الطرق ويتخلص من النفايات ويضع القوانين لحماية المستهلكين، ويقوم بتوفير البيئة القانونية اللازمة للإنتاج والإبداع. والقطاع العام هو الذي يشرع القوانين لحماية البيئة. ولا يمكن لأي اقتصاد معاصر أن يحقق أداء اقتصاديا مقبولاً ومستقراً إلا بتدخل الحكومة لتحقيق استقرار الأسعار ومكافحة المضاربات المفرطة وتنشيط الاقتصاد في حالات الركود والكساد الاقتصاديين. ولا يمكن أن تكون هناك صناعات هامة ومتطورة وناجحة من غير القطاع العام، كما تشهد بذلك صناعات الطائرات والأسلحة والأدوية والآلات والمعدات وصناعات البتروكيماويات وغيرها. بل إن قيام القطاع الخاص وتطوره يعتمد على القطاع العام كما تشير إلى ذلك تجارب الدول الصناعية الغربية والآسيوية على حد سواء (Galbraith, 1996, pp. 18-19).

إذن يمكننا أن نختتم هذا الجزء من الورقة بثلاثة استنتاجات رئيسة هي: أولا: إن للقطاع العام دوراً أساسيا في جميع المجتمعات البشرية وفي جميع مراحلها التنموية، ويتفاوت حجم هذا الدور بين الدول لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية. ثانيا: إن ضعف أداء القطاع العام في بعض الدول - في أحيان كثيرة - لا يعتبر مبررا لإلقاء مهام هذا القطاع على القطاع الخاص الذي لا يمكن أن يقوم بها لأسباب تحدثنا عنها سابقا، كما أنه في المقابل لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام إخفاقات القطاع العام، وإنما المطلوب هو أن نتحرى العوامل التي أدت إلى هذا الإخفاق، ومن ثم الانطلاق لمعالجتها بكل الطرق الممكنة مع الاستفادة من تجارب الدول التي حقق فيها القطاع العام نجاحات، كما هو الحال في الدول الصناعية، وبعض دول شرق آسيا. وأخيرا: لا يمكننا - ونحن نتحدث عن القطاع العام - أن نتجاهل العبرة من الهزة الاقتصادية التي تعرضت لها دول شرق آسيا خلال العامين 97 - 1998، والتي تكبدت فيها خسائر كبيرة في أسواق المال والعملات الأجنبية مما سيكون له آثار سلبية على الأداء الاقتصادي لهذه الدول في السنوات القادمة. وهناك شبه إجماع بين المحللين

على أن من بين أهم أسباب هذه العاصفة التي هبت على نمور آسيا ضعف الرقابة على القطاع المصرفي وتفاقم المضاربات في الأسواق المالية وارتفاع سعر الصرف وسعر الفائدة، فضلا عن تراجع صادرات هذه الدول في الأشهر الأخيرة، وهذه كلها تؤكد على أهمية دور القطاع العام وقدرته على اتباع السياسات الاقتصادية الصحيحة التي تسهم في الحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية وتوفر الظروف الملائمة للاستغلال الأمثل لموارد المجتمع.

رفع كفاءة أداء القطاع العام في دول المجلس

لقد اتضح لنا مما سبق أن النجاحات الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا خلال أكثر من ثلاثة عقود تعود إلى الدور الرائد الذي قام به القطاع العام في تأسيس الصناعات الناشئة وحمايتها وتشجيعها وإعداد الطاقات البشرية ذات المهارات العالية، وتوفير البنية الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص والتأكيد على الإنتاجية ومحاربة الفساد. كما أننا قد بينا مبررات قيام القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات القادمة بدور محوري في مسيرة التنمية. أما الجزء الحالي من الورقة فيتركز على دراسة أهم المرتكزات اللازمة للارتقاء بأداء القطاع العام في دول المجلس خلال السنوات القادمة التي ستتصف بتواضع الإيرادات النفطية من جانب وزيادة النفقات الأمنية والتنموية من جانب إلى آخر. ولتحقيق هذا الهدف سنحاول أولا تعريف ماذا نعني بكفاءة الأداء في القطاع العام، وننتقل بعد ذلك لتلمُّس الوسائل لتحقيق هذه الكفاءة.

معنى الكفاءة في أداء القطاع العام

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الكفاءة لها مدلولان رئيسان فالمدلول الأول يتمثل في الكفاءة في توجيه الموارد (Efficient Resource Allocation) والذي يتحقق من خلال الأسواق والأسعار والتدخل الإداري. أما المدلول الثاني فهو متمثل في الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency) والتي تتعلق بتعظيم العائد من عناصر الإنتاج كرأس المال والعمل، وذلك من خلال الإدارة الفعالة للمؤسسات العامة و المشاريع الاقتصادية والبرامج الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. وكل من هذين المدلولين للكفاءة له بعد ثابت ومتغير (World Bank, 1983, p.42). فالمفهوم الثابت أو الاستاتيكي (Static) للكفاءة يعني السعي من أجل تعظيم قيمة الإنتاج من كمية محددة من المدخلات أو عناصر الإنتاج، أو أن تنتج كمية معينة

من السلع أو الخدمات بأقل تكلفة ممكنة؛ أي بأقل كمية من المدخلات الإنتاجية. ولا شك أن هذه الكفاءة تكون أعلى كلما كان تسعير عناصر الإنتاج وكمية الإنتاج أكثر تعبيرا عن ندرة هذه العناصر الإنتاجية أو كمية الإنتاج، وبالتالي كلما كانت هذه الأسعار أقل تشوها. أما المعنى الديناميكي (Dynamic) للكفاءة فيتمثل في التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى استبدال التقنية الجديدة بالقديمة والمهارات العالية والمتقدمة بالبسيطة. أما الأسباب الاقتصادية لانخفاض الكفاءة سواء في الدول النامية أو الصناعية فتشتمل على سوء استخدام السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف) والتشوهات في نظام الحوافز وانخفاض عائد الاستثمارات وتأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية والطاقة الإنتاجية الفائضة، بالإضافة إلى ضعف الصيانة (World Bank, 1983, pp. 44-45). وبالتالي فإن زيادة كفاءة أداء القطاع العام لها أبعاد متعددة؛ منها السياسي ومنها المؤسسي ومنها الاقتصادي ومنها الاجتماعي، كما سيتضح من تحليلنا التالي للمرتكزات الأساسية لرفع أداء القطاع العام.

مرتكزات أساسية لزيادة كفاءة القطاع العام

في اعتقادنا أن هناك عدة مرتكزات أو منطلقات لتفعيل دور القطاع العام التنموي في دول مجلس التعاون؛ أهمها ما يلي:

1 – **تطوير البيئة المؤسسية:** كثيراً ما نسمع أن الدول الصناعية تجذب رؤوس الأموال والعقول وتوفر الظروف الملائمة للإبداع ونجاح المشاريع الاقتصادية، بينما الدول النامية – ومنها دول المجلس – تطرد هذه الأموال والعقول، ويقل فيها الإبداع وتتعثر فيها الجهود التنموية. إن هذه المقولة فيها كثير من الصحة، وتعود في – اعتقادنا – إلى كون البيئة المؤسسية في الدول الصناعية أكثر قدرة على تفعيل أداء الموارد البشرية والمادية وإنتاجيتها لتحقيق الأهداف المتعددة لتلك المجتمعات، وسنوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة من واقع الدول الصناعية ودول المجلس. ففي المجتمعات الصناعية نجد فصلا واضحا بين ما هو عام وما هو خاص، بينما يتداخل الخاص والعام في دول المجلس؛ الأمر الذي يؤدي إلى سوء استغلال الأموال العامة لتحقيق مصالح الأفراد الشخصية. وفي الدول الصناعية هناك قوانين واضحة تحفظ حقوق الأفراد والمؤسسات، وتحدد العقود وتفصل في المنازعات، وتجعل الإنسان يحصل على مكافأة تتناسب مع مبادرته ويعاقب على تقصيره، والجميع

متساوون أمام القانون الذي يستمد قوته من التطبيق الفعلي. أما في دول المجلس فإن المؤسسات القانونية دائما معرضة لتأثير السياسيين وأصحاب النفوذ مما يجعل قراراتها تتصف بالعشوائية وعدم الوضوح؛ الأمر الذي يطعن في استقلاليتها ويضعف من مصداقيتها، وبالتالي أثرها على توفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية. وفي المجتمعات الصناعية التي تكون حكوماتها منتخبة نجد أن الحكومة عادة تضع أهدافها مرتبطة بالبرنامج الذي انتخبت على أساسه، وهو برنامج يعبر بالدرجة الأولى عن مصالح غالبية شرائح المجتمع وتطلعاتهم، أما في دول المجلس وغيرها من الدول التي تعد حكوماتها غير منتخبة فإننا نجد في أحيان كثيرة أن هذه الحكومات تختلف أولوياتها عن أولويات غالبية شرائح المجتمع. فعلى سبيل المثال قد تسعى هذه الحكومات غير المنتخبة إلى توجيه كثير من موارد المجتمع إلى الإنفاق على الأمن الداخلي وتوقيع الاتفاقيات ودفع مبالغ طائلة لشراء الحماية الخارجية والدعاية الإعلامية الخارجية والداخلية متوهمة أن هذا بديل للشرعية الفعلية، غير أن أغلب هذا النوع من الإنفاق لا يعتبر من ضمن أولويات بقية أفراد المجتمع. ولا شك أن هذه الحكومات تستطيع من خلال إيجاد المشاركة السياسية أن تحصل على الشرعية الحقيقية والأمن الداخلي الفعلي، وبالتالي تنسجم أولوياتها مع أولويات شعوبها إلى درجة كبيرة، وتقلل بالتالي من هدر موارد المجتمع النادرة. إن غياب المشاركة السياسية الذي تتصف به دول المجلس ينتج عنه كذلك تركُّز القرارات الهامة في المجتمع لدى دوائر ضيقة، واتخاذ هذه القرارات في جو من السرية وعدم الشفافية، مما يقلل من إمكانية مشاركة الآخرين فيها وقدرتهم على تمحيص جدوى هذه القرارات للمجتمع (World Bank, 1992, p. 9). وبالإضافة إلى ذلك تتميز الدول الصناعية على دول المجلس بوجود معايير واضحة للتوظيف والترقية وتقييم الأداء والتدريب، وهذه المعايير تحفِّز الفرد على بذل الجهد والسعي والإبداع، وتزرع فيه قيم العمل والتفوق والعطاء بكل صوره. أما في دول المجلس فإن غياب الرقابة الفاعلة على صانع القرار يؤدي إلى تفشي المحسوبية، وعدم الاكتراث بالمعايير السابقة مما ينتج عنه مساواة المجتهد بالمتقاعس والأمين بالمرتشي والجاهل بالمتعلم، وهذا الخلط لا شك يؤدي إلى القضاء على روح الإبداع والعمل والمنافسة والتطور لدى أبناء المجتمع، ويؤدي بدوره إلى كثير من الهدر والفرص الضائعة.

2 - **تقليل التشوهات في الأسعار:** تحصل التشوهات في الأسعار - في أغلب الأحيان - نتيجة لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وهذا التدخل - سواء أكان في أسعار عناصر الإنتاج؛ كالعمل أو رأس المال أو في سعر الصرف الأجنبي أو في أسعار السلع والخدمات - يؤدي عادة إلى إيجاد فجوة بين السعر الحقيقي لهذه السلعة أو الخدمة والسعر المدفوع فعلا؛ الأمر الذي يجعل الأسعار غير معبرة عن ندرة موارد المجتمع مما يؤدي بدوره إلى انخفاض في كفاءة استغلال هذه الموارد، إما زيادة أو نقصانا. فعلى سبيل المثال تقوم دول المجلس بدعم كثير من السلع والخدمات كالكهرباء والماء والاتصالات الهاتفية وبعض الأغذية والوقود وغيرها من السلع الأساسية. والدعم هنا يعني أن المستهلك يدفع جزءاً من تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة بينما تتكفل الدولة بتغطية الجزء المتبقي. وعلى الرغم من ضرورة هذا الدعم خاصة في حالة ذوي الدخل المحدود إلا أنه يؤدي في حالات كثيرة إلى كثير من الهدر في موارد المجتمع نتيجة للإسراف في الاستهلاك، خاصة إذا علمنا أن هذه السلع والخدمات يستفيد منها أصحاب الدخول العالية والاستهلاك المرتفع، ذلك بالإضافة إلى تهرب ذوي النفوذ أحيانا من مجرد دفع السعر المدعَّم؛ الأمر الذي يثقل كاهل الموازانات العامة لهذه الدول، ويضيع عليها فرص استثمار هذه الموارد في مجالات أكثر إنتاجية. لذلك فإننا نعتقد أن هناك ضرورة لترشيد هذا الدعم في السنوات القادمة وذلك بتقليله وسد الفجوة، بين تكلفة الإنتاج والسعر الذي يدفعه المستهلك، مع بعض الاستثناءات للفئات الفقيرة، والتأكد من عدم وجود تهرب ناتج عن سوء استغلال النفوذ السياسي. وقد تفرض الدولة سقفاً على سعر اقتراض رأس المال، مما يؤدي إلى هجرة الأموال إلى خارج الدولة بحثاً عن عوائد أعلى ولذلك فإن المدخرات المحلية تتضاءل، وتتراجع نتيجة لذلك الاستثمارات والنمو الاقتصادي المحليان. ومن أمثلة السياسات التي تؤدي إلى تشوهات الأسعار قيام بعض الدول بفرض حد أدنى للأجور مما يؤدي إلى انخفاض توظيف العمل لحساب رأس المال، وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم معدلات البطالة. أما في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو عندما تكون الدولة راغبة في حماية الصناعات الناشئة فإنها تقوم بفرض تعرفة جمركية أو غير جمركية (حصص الواردات مثلا) لتقليل الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي. وينتج عن هذه الحماية عدة تشوهات؛ منها أن المستهلك يدفع سعرا مرتفعا (سعر الاستيراد + التعرفة) ويستهلك كمية أقل، في

حين يقوم المنتِج المحلي بإنتاج كمية أكبر ولكن بموارد أكبر من الموارد التي يستخدمها منافسه في الخارج، مما يعني حصول هدر في موارد المجتمع. وتزداد حدة هذا الهدر بارتفاع معدل الحماية ومدتها. وبالتالي فلا بد لسياسات الحماية أن تكون لها مبررات تنموية واضحة، وأن يكون لدى الدولة تصور واضح لإزالتها وإيجاد البيئة التنافسية الدولية لمنتجاتها مما يساعد على تطور هذه المنتجات من حيث الجودة والسعر بدل أن تبقى هذه الحماية بكلفتها العالية ومن دون تحقيقها لأهدافها التي فرضت من أجلها في الأساس. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن كلفة هذه التشوهات السعرية على كفاءة استغلال الموارد كبيرة. فعلى سبيل المثال تشير هذه الدراسات إلى أن خسارة كل من البرازيل والفلبين وباكستان وتركيا الناتجة من التشوهات السعرية في التجارة الخارجية وحدها في الستينيات كانت تتفاوت ما بين 4٪ و 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وتؤكد هذه الدراسات كذلك على أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات التشوهات السعرية كانت أقل بحوالي 2٪ سنويا من معدل النمو الاقتصادي للدول النامية ككل (World Bank, 1983, pp. 61-62).

3 - **ترشيد الإنفاق**: تعتمد دول المجلس - كما ذكرنا سابقا - على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهو مصدر ناضب في المدى البعيد ومتقلب العوائد في المدى القريب، وبالتالي وانطلاقا من هذه الخصوصية فإن أهم هدف لهذه الدول ينبغي أن يرتكز على تحويل إيرادات هذا المصدر إلى رأس مال بشري ومادي متطور يساعد على تجديد مداخيلها، والحفاظ على مستوى معيشي متقدم لأجيالها الحالية والمستقبلية. ومنذ بداية الثمانينيات بدأت أسعار النفط في التراجع، مما كان له انعكاسات سلبية على اقتصاديات هذه الدول وعلى جهودها المبذولة في ما يتعلق بتكوين رأس المال البشري والمادي، علما بأن هذه الدول لا زالت في بداية الطريق في ما يتعلق بتنويع هياكلها الاقتصادية وتطوير مواردها البشرية بما يتناسب مع تحديات العولمة، وما تعنيه من إزالة للحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الدول. وحتى البنية الأساسية التي أسستها هذه الدول خلال العشرين سنة الماضية ستتطلب مبالغ كبيرة لصيانتها وتوسيعها. كل هذه الأمور تعني أن هناك ضرورة لرفع كفاءة النفقات العامة؛ أي زيادة العائد من كل وحدة إنفاق. هذا الترشيد الإنفاقي له عدة أبعاد في اعتقادنا؛ أول هذه الأبعاد هو كفاءة القيادات السياسية وفهمها للأهداف التنموية، ووجود بيئة سياسية وقانونية تحفظ المال العام من سوء الاستغلال والنهب، ووجود

جهاز تدقيق ومحاسبة يدقق كل وجوه إنفاق المؤسسات العامة بقوة القانون. أما ثاني هذه الأبعاد فهو بلورة سياسة دفاعية تختلف عن السياسة الحالية التي تتمثل في الاستنزاف المتواصل لمداخيل هذه الدول على الأسلحة الحديثة وعلى القوات الأجنبية، ولكن من غير أن تكون هناك مؤشرات على تحقق الأمن المنشود. والبعد الثالث يتمثل في تطوير أداء أجهزة الموازنات العامة في دول المجلس باستخدام أنماط الموازنة الحديثة؛ كموازنة البرامج والأداء التي تختلف عن موازنة البنود المعمول بها حاليا في دول المجلس بتركيزها على تحديد أهداف الإنفاق واختيار البرامج المقترحة لتحقيقها والتأكد من جدواها الاقتصادية وتوفير المعلومات الكمية لقياس الإنجازات التي تحققت في كل برنامج أو مشروع استثماري. والبعد الرابع يتعلق بضرورة توفير المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق الأبعاد سابقة الذكر لترشيد الإنفاق. فدول المجلس تفتقر إلى هذه البيانات التي تعتبر أساسية للسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ولدراسات الجدوى وغيرها؛ الأمر الذي يعني أن كثيراً من القرارات التي تتخذ في هذه الدول تكون مبنية في الغالب على تخمينات وتقديرات بعيدة عن الدقة؛ الأمر الذي ينتج عنه كثير من الهدر والتبذير في موارد هذه المجتمعات. وبالتالي فإن إرساء قاعدة للبيانات والمعلومات التفصيلية حول المتغيرات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية التي تكون في خدمة القطاع الخاص والمؤسسات العامة والمؤسسات العلمية والتعليمية سيسهم في ترشيد القرار والإنفاق على كل المستويات. وأخيرا هناك البعد المتعلق بتوفير أجهزة رقابية تتصف بالشفافية وتدقق على صحة الوجوه التي يجري الإنفاق عليها وجدواها ابتداء من مشتريات الأسلحة إلى كابلات الكهرباء وذلك لتقليل فرص الفساد وسوء استخدام المال العام (World Bank, 1997, pp. 99-109).

4- **تحسين أداء الكوادر البشرية:** لا زالت الكوادر البشرية في دول المجلس دون المستوى المطلوب لمواجهة تحديات التنمية في ظل عالم تحكمه ثورة المعلومات، واتفاقية الجات، وتتراجع فيه الحواجز بكل صورها، وتكون الغلبة في حلبة هذا الصراع المفتوح لمن لديه الموارد البشرية المتعلمة والمدربة والقادرة على توليد القيمة المضافة من نشاطها الاقتصادي، سواء في الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو في قطاع الخدمات. لذلك فإن الكوادر البشرية في دول المجلس في حاجة إلى إعداد يؤهلها لمواجهة القرن الواحد والعشرين

وتحدياته؛ هذا الإعداد يتطلب العمل على عدة جبهات كالتربية والتعليم والتدريب والتوظيف والترقية والحوافز. إن المؤسسات التعليمية في دول المجلس لازالت تخرّج كوادر لا تتناسب تخصصاتها مع طلب السوق في القطاعين العام والخاص، والدليل على ذلك ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات في دول تعتمد على العمالة الوافدة وبدرجة كبيرة. إذن لا بد من تصحيح هذا الخلل في المخرجات التعليمية بمزيد من التنسيق بين المؤسسات التعليمية، أو مؤسسات عرض القوى العاملة وبين مؤسسات القطاع العام والخاص التي تمثل سوق العمل. والخطوة الأولى التي تمهد لهذه العملية وتعتمد عليها الخطوات التالية في إعداد الكوادر البشرية هي عملية توصيف تفصيلي للوظائف في القطاع العام فيما يتعلق بالمهارات والقدرات والتجارب اللازمة للقيام بوظيفة ما. هذا التوصيف الوظيفي الذي تفتقده جميع دول المجلس ينبغي الاسترشاد به في تقرير التوظيف والتدريب والترقية وتقييم الأداء (Quah, 1996, p. 79).

وبعد إيجاد هذا التوصيف الوظيفي لا بد من الالتفات إلى قضية التدريب سواء أكان خلال فترة التعليم أو قبل البدء في العمل أو خلال سنوات العمل. ونجاح التدريب يعتمد على وجود مراكز تدريب تلبي الحاجات المختلفة من المهارات اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية، ولا بد من تقييم دوري لمخرجات هذه المراكز حتى تظل هذه المراكز في حالة مواكبة مستمرة لمتطلبات أسواق العمل، وحتى يكون لدى أبناء هذه المجتمعات حافز على الكسب المستمر للمهارات، كما يجب أن يعتمد التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة على المؤهلات العلمية ومستوى التدريب للمتقدم للعمل، كما أنه لا بد أن ترتبط الترقيات والحوافز بمقدار استفادة الموظف من الفرص التدريبية وقدرته على استخدام الكمبيوتر والإنترنت والإلمام بالتطورات في ميدان عمله بمتابعته للندوات والإصدارات المتخصصة. وتشير الأرقام المتوفرة إلى أنه في عام 1987 كان نصيب الفرد من الإنفاق على التدريب خارج العمل يساوي 100 دولار في سنغافورة و300 دولار في ألمانيا و 750 دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية و 3000 دولار في اليابان (Cox, 1987, p. 40). ونظرا لانخفاض هذه النسبة في سنغافورة عنها في بقية الدول الصناعية فقد قررت الحكومة السنغافورية في عام 1987 أنه ابتداء من عام 1988 فإن من كل 200 يوم عمل في السنة سيكون هناك 10 أيام تدريب لموظفي القطاع العام. وقد زادت – نتيجة ذلك – موازنة

صندوق تطوير المهارات من 50مليون إلى 100 مليون في السنة[5]. كذلك لا بد أن تكون هناك عدالة في الرواتب والأجور وغيرها من الحقوق في القطاع العام، حتى يتمكن هذا القطاع من استقطاب أفضل الطاقات وأكفئها، وحتى لا تكون هناك تربة خصبة للفساد الإداري الذي يعتبر العدو الأول لكفاءة الأداء. فأول ما قام به حزب الشعب الحاكم في سنغافورة بعد تسلمه السلطة من الإدارة البريطانية عام 1959 هو التأكيد على كفاءة الأداء بدل الأقدمية، وسن التشريعات التي تقلل فرص الفساد الإداري، وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي الفساد (Quah, 1996, pp. 60-73). وفي كوريا الجنوبية بدأت حملات التطهير ضد الفساد الإداري منذ عام 1974 وحتى الوقت الحاضر، ابتداء من الرئيس «بارك» مرورا بالرئيس «رو» وانتهاء بالرئيس «كيم»، ولا زالت هذه الحملة مستمرة، وقد طالت بعض الرؤساء السابقين وذلك نظرا لأهمية هذه الحملة في تعميق ثقة المجتمع في حكومته، وقدرة هذه الحكومة على تنفيذ سياساتها الاقتصادية (Joung & Yoon, 1996, pp. 106-108). وفي عام 1993 قامت تايوان بحملة شديدة ضد الفساد الإداري تمثلت في تشريعات تُعاقِب مرتكبي الفساد وفرض الشفافية على أرصدة العاملين في القطاع العام. وقد قُدِّم نتيجة لهذه الحملة أكثر من 1200 موظف حكومي للمحاكمة خلال الفترة ما بين أكتوبر 1993 ويونيو 1994 (Change & Lame, 1996, p. 138).

كما أنه لا بد من التذكير بأن من أهم حوافز رفع كفاءة الكوادر البشرية هو تعميق الانتماء لدى الفرد في هذه المجتمعات الخليجية، من خلال إشراكه في صنع القرار وتأكده من أن قياداته السياسية والإدارية تعبر عن مصالح المجتمع بأكمله، وأنها محاسبة على ما تفعل، وأنها قدوة طيبة لهذا الموظف، وهذا لا يتحقق – في اعتقادنا – إلا بإيجاد البيئة المؤسسية المتكاملة التي سبق الحديث عنها. وهذا هو ما استشعرته حكومتا هونج كونج وكوريا الجنوبية منذ بداية الثمانينيات بالتوجه إلى المشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع، للحفاظ على الإنجازات الاقتصادية (Joung &Yoon, 1996, pp. 51-57) وهذا ما تؤكده كذلك أحدث دراسات البنك الدولي (World Bank, 1997, pp. 110-130). وأخيرا يتأثر أداء الأفراد كذلك بالحوافز غير المادية كما تشهد بذلك تجارب دول شرق آسيا التي يؤكد كثير من الباحثين على أن القيم الكنفوشسية التي تنتشر بين شعوبها كان لها أثر كبير على تحلي أبنائها بحب العمل والإخلاص والجدية والأمانة وغيرها من الفضائل التي ميزت أداء المؤسسات في هذه الدول عن بقية المؤسسات في الدول الأوروبية

والولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بعض الباحثين الغربيين إلى المطالبة بمعرفة أسباب تفوق هذه الدول على الولايات المتحدة في الإنتاجية بوجه عام (Vogel, 1979, p. 225). لذلك فإن غرس قيم ديننا الحنيف؛ كالصدق وقدسية العمل واحترام الرأي الآخر والتعاون والأمانة والإبداع وغيرها من الفضائل التي - لا يتسع المجال لذكرها هنا - في عقول أبناء هذه الدول سيكون له بالتأكيد عظيم الأثر على تحمل هذه الأجيال مسئوليتها على كل مستوى.

5 - **استيعاب تجارب الدول الأخرى:** إن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وتعديلها بما يتناسب مع واقع دول المجلس، يعتبر من أهم الطرق التي ترفع أداء القطاع العام، وتساعد على تجنب كثير من الأخطاء التي وقعت فيها الدول الأخرى، وهي تسعى لتحقيق أهدافها التنموية، وهذا يؤدي بدوره إلى توفير كثير من موارد المجتمع. فاليابان استفادت كثيرا - وفي كل المجالات في ثورتها الصناعية - من تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. ودول شرق آسيا التي انضمت حديثا إلى قائمة الدول الصناعية استوعبت كثيراً من الدروس التنموية من الدول الصناعية الغربية واليابان. فبعد الاستقلال اعتمدت سنغافورة على دول صغيرة كسويسرا وإسرائيل كنماذج في السياسات العامة المتعلقة بالدفاع وغيره. وقد استفادت من تجارب ألمانيا الغربية (سابقاً) في التعليم المهني، وأنشأت مطار شانجي على نمط مطار سكيفول في هولندا. واستفادت سنغافورة من اليابان في وسائل محاربة الجريمة. ومن شركة شل أخذت سنغافورة دليل تقييم أداء الموظفين (Quah, 1996, pp. 78-80). كما أنها تبنت صيغة معدلة من نظام ويستمنيستر البريطاني بدل النظام الرئاسي الأمريكي وذلك لأن هدفها الرئيس بعد الاستقلال كان رفع كفاءة أداء الحكومة بدل فرض القيود عليها. ولا شك أن أمام دول المجلس كثير من التجارب العالمية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير أداء القطاع العام في السنوات القادمة في المجالات المتعددة؛ كالمشاركة السياسية وإعداد الموازنة وتدريب الطاقات البشرية وجمع البيانات واستخدام الحاسب الآلي وتقليل الفساد وغيرها من المجالات.

6 - **الخصخصة:** تعتبر الخصخصة - أو عملية نقل ملكية و/أو إدارة المؤسسات العامة الصناعية أو التجارية أو الخدمية إلى القطاع الخاص - أحد الآليات الهامة التي تقلل من الأعباء الإدارية والمالية والاقتصادية للقطاع العام؛

وذلك بزيادة نطاق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ولكن لا بد من التذكير بأن تجارب الدول الصناعية والنامية - على حد سواء - تشير إلى أن نجاح الخصخصة في تحقيق أهدافها المتعددة - كرفع كفاءة استغلال الموارد وتقليل الأعباء المالية للدولة وزيادة حجم القطاع الخاص وتوسيع نطاق ملكية ثروات المجتمع يعتمد بالدرجة الأولى على استيعاب صانعي القرار في دول المجلس لتشعب هذه العملية وصعوبتها وبُعدها الزمني، وإمكانية إخفاقها والآثار المترتبة على هذا الإخفاق، والقدرة على التعامل الإيجابي مع مراحلها المتعددة، وتطبيقها بصورة تتناسب مع خصوصيات هذه الدول، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها. فبعد معرفة الأهداف من الخصخصة وتحديد المؤسسات الاستراتيجية التي يجب أن تبقى في ملكية القطاع العام - إضافة إلى تصفية المؤسسات التي لا يتوقع لها النجاح في ظل القطاع الخاص - تواجه صانع القرار عدة تساؤلات ترسم معالم عملية التخصيصية، غير أن الإجابة عنها تتفاوت بتفاوت أهداف الخصخصة، وباختلاف الخصائص الاقتصادية والسكانية والمؤسسية للدول. من هذه الأسئلة ما يلي: هل تبدأ الخصخصة بقطاع الخدمات أم بالقطاع الصناعي؟ بالمؤسسات الكبيرة أم الصغيرة؟ الرابحة أم الخاسرة؟ التنافسية أم الاحتكارية؟ فالبدء بتخصيص المؤسسات الصغيرة - التي ليست لها سلطة احتكارية - يجنب المستهلكين الارتفاع في أسعار الناتج الذي يحصل عند نقل المؤسسات الاحتكارية إلى القطاع الخاص، ويساعد الدولة في بيع عدد كبير من مؤسساتها العامة، وكسب خبرة تدريجية في مجال التخصيص يستفاد منها لاحقا في تخصيص المؤسسات الكبيرة. أما البدء بتخصيص المؤسسات الكبيرة فإنه يحقق للدولة مكاسب اقتصادية أكبر، ويقلل أعباءها المالية المتمثلة في الدعم والديون، فضلا عن توليدها للإيرادات وإيجاد مصداقية لتوجه الدولة نحو الخصخصة، فضلا عن توفير مبالغ كبيرة من الاستثمارات الضرورية لتطوير بعض المؤسسات العامة. وهكذا تستمر الموازنة بين المداخل المختلفة للخصخصة على ضوء الأهداف التي يحددها صانع القرار وترتيبها من حيث درجة الأهمية.

كما أن نجاح الخصخصة يعتمد على توفر مجموعة من الشروط التي لا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا، والتي من أهمها: استقلالية الهيئة المكلفة بالتخصيصية، وإعطاؤها الصلاحيات التامة، والتأكيد على نزاهة أعضائها، وشفافية قراراتها،

وتوفير البيئة القانونية المستقلة، والقوانين التجارية والإدارية الواضحة، وإعادة الهيكلة عند الضرورة، وتطوير أسواق المال الأولية والثانوية، وغيرها من العوامل التي تساعد على فعالية عملية الخصخصة ونجاحها (اليوسف، 1997).

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة أن نسلط الأضواء على أهمية دور القطاع العام في تحقيق التنمية الشاملة في دول المجلس جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص، مع معالجة هذا الموضوع بأبعاده المختلفة، *وإن كان* بشيء من الاختصار. ففي مقدمة الورقة أكدنا على أن التنمية الفعلية والشاملة في دول المجلس لا يمكن أن تتحقق *بالقطاع الخاص وحده ولا بالقطاع العام وحده وإنما بتكامل القطاعين* معا، وهذا يعني أن للقطاع العام وظائف هو أكفأ في القيام بها كما أن للقطاع الخاص وظائف هو كذلك أكثر فعالية في أدائها. وبالتالي فإن إخفاق القطاع العام في قيامه بوظائفه ليس مبررا لإلقاء هذه الوظائف على كاهل القطاع الخاص غير المؤهل للقيام بها، بل إن المنحى الصحيح والسليم هو البحث عن أسباب إخفاق القطاع العام في القيام بدوره ومعالجة أسباب الإخفاق هذه. ولتأكيد ما نعتقده انتقلنا في الجزء الأول من الورقة إلى الاستشهاد بأمثلة من واقع دول شرق آسيا التي كان للقطاع العام دور محوري في تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في تزايد حجم القطاع الخاص ونشاطه. أما الجزء الثاني من الورقة فكان تبيانا لأهمية القطاع العام في حاضر التنمية ومستقبلها في دول مجلس التعاون الخليجي. بعد ذلك انتقلنا في الجزء الثالث والأخير من الورقة إلى تحديد أسباب ضعف أداء القطاع العام في هذه الدول، واقترحنا أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الارتقاء بأدائه في السنوات القادمة.

الهوامش:

(1) Financial Times, Oct. 7, 1991.

(2) من بين هذه الشروط وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين يمنع الاحتكار من أي طرف، وغياب القيود بكل أنواعها على دخول سوق الإنتاج، وتوفر معلومات تامة لدى الأفراد حول أسعار السلع والخدمات.

(3) كانت نسبية الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عام 1995 هي على النحو التالي: الإمارات 8,7٪، البحرين 21,7٪، السعودية 8,9٪، عمان 4,6٪، قطر 11,4٪، والكويت 10,9٪، (انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995، ص263).

(4) في عام 1995 كان نصيب القطاع الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس هو كما يلي: الإمارات 150٪، البحرين 203٪، السعودية 75٪، عمان 94٪، قطر 79٪، والكويت 83٪، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص235).

(5) .Strait Times, December 31, 1987:1

المصادر:

يوسف خليفة اليوسف (1997). آفاق التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد 4، 31 - 55.

Chang, J. & Lame, J. (1996). Public administration in Taiwan: Development, challenges, and the future". p. 136. In A. Shafiqul Huque et al (ed.), *Public Administration in the NICs: Challenges and Accomplishments*. New York: St. Martin's Press, Inc.

Clarke, C., & Chang, S. (1994). The development roles of the state: Moving beyond the developmental state in conceptualizing *Asian political economies. Governance: An International Journal of Policy and Administration*, 7 (4), 332 - 59.

Cox, N. (1987). Singapore lagging in off-the-job training, *Asian Business* 23, 40.

Fukuyama, F. *(1992). The end of history and the last man.* New York: Free Press.

Galbraith, J. (1996). *The good society: The human agenda.* Boston. Houghton Mifflin Company.

Gillis, M. et al. (1996). *Economics of development.* New York: W.W. Norton & Company, 4 th ed.

Grabowski, R., & Shiellds, M.P. (1996). *Development economics.* Oxford: Blackwell Publishers, Ltd.

Ho, S. (1981). South Korea and Taiwan. *Asian Survey* (December, 21), 196.

Huntington, S. (1993). The clash of civilization. *Foreign Affairs,* 72 (Summer), 22 - 47.

James, S., & Nobes, C. (1996/97). *The economics of taxation.* New York: Prentice Hall.

Lee, J. (1996). Transformation of public administration in Hong Kong: Managing an expanding economy in the process of political transition". pp 35-42 In. A. shafiqul Huque et al (Ed.), *Public Adminstration in the NICS: Challenges and accomplishments.* New York: St. Martin's Press, Inc.

Mclean, I. (1987). *Public choice: An introduction.* Oxford, U.K: Blackwell.

Page, J. (1994). The east Asian miracle: An introduction. *World Development*, 4 (April), 615 - 625.

Pang, Chien - Kuo. (1988). The state and economic transformation: The Taiwan case, Ph.D. Dissertation, Brown University.

Quah, J. (1996). Public administration in Singapore". pp. 60-79 In. A. Shafiqul Huque et al (Ed.). Public Administration in the NIC_s: Challenges and Accomplishments. New York: St. Martin's Press, Inc.

Rosen, H. (1995). *Public finance.* Chicago: Irwin, 4 th ed.

Rothkopf, D. (1997). In praise of cultural imperialism. *Foreign Policy,* 107 (Summer), 38 - 53.

Senghaas, D. (1985). *the European experience: A historical Critique of development theory.* Dover, New Hampshire: Berg Publishers.

Streeten, P. (1996). Governance. pp. 45-46 In Quibria, M. and J.M. Dowling (Ed.). *Current issues in economic development: An Asian perspective.* Oxford: Oxford University Press.

Vogel, E. (1979). *Japan as no. 1: Lessons for America.* Cambridge, Masschusetts: Harvard University Press.

Vogel, E. (1991). *the four little dragons: The spread of industrialization in East Asia.* Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

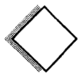
Wade, R. (1990). *Governing the market.* Princeton University: Princeton University Press.

World Bank (1983). *World development report.* Oxford: Oxford University Press.

World Bank (1992). *Governance and development.* Washington D.C.

World Band (1997). World development report. Oxford: Oxford University Press.

Yoon, Y. (1996). Korean public administration at crossroads: Culture, development and change In A. Shafiqul Huque (Ed). Public Administration in the NIC_s: Challenges and Accomplishments. New York: St. Martin's Press, Inc.



دور التعليم العالي
في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي

د. حبيب الله بن محمد التركستاني*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار بعض العوامل التي أدت إلى عدم قبول سوق العمل السعودي لمخرجات التعليم، والمسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة تلك المخرجات مع سوق العمل ميدانياً، ولذلك فقد تم توزيع استمارات الاستبيان إلى مجموعة من رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة عوامل رئيسة تشكل عائقاً دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم؛ تمثلت في الجانب السلوكي للخريج، والجانب الأكاديمي للطالب، والقدرات الفردية للمتقدم إلى الوظيفة، بالإضافة إلى مستوى الأجور المحلية. كما أظهرت الدراسة أن هناك تبايناً بين موقف رجال الأعمال ورجال التعليم نحو المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل السعودي.

المصطلحات الأساسية: التعليم العالي، سوق العمل، مخرجات التعليم.

مقدمة

تمثل عملية التعليم أحد أهم القضايا التي تشغل بال المفكرين والمسئولين، وتعقد الندوات والمؤتمرات لبحث كل ما يمكن أن يحقق مصلحة العلم والتعليم حتى أن معظم الدول تخصص ميزانية خاصة لتطوير العملية التعليمية وتحديثها

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

بصفة مستمرة. وعلى الرغم من أن التعليم بتخصصاته المتعددة في عدة مجالات مختلفة مثل: الإدارة والتمويل والتنظيم والتسويق لم يدخل إلى المملكة العربية السعودية إلا مؤخراً فإن قطاع التعليم في المملكة تطور بصورة سريعة؛ بحيث استطاع أن يحقق تقدماً كبيراً في التنمية التعليمية. وأخذ التعليم يحظى باهتمام كبير من قبل المسئولين، وسخرت المملكة جزءاً كبيراً من ميزانيتها في سبيل تحقيق الأهداف التعليمية. وما نشاهده اليوم من طاقات بشرية وإمكانات آلية ومكتبية ما هو إلا مؤشر ودليل قوي على عمق الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة وانعكاس للجهود التي تبذل في سبيل تطوير التعليم العالي وتحسينه. والجدير بالذكر أن التعليم الجامعي بدأ يواجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج إلى دراسة وبحث من قبل المسئولين عن التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، وعلى سبيل المثال، فقد ظهر موضوع زيادة أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة الذين يحتاجون إلى مواصلة تعليمهم في الجامعات، وفي المقابل أصبح التعليم يواجه مشكلة عدم حصول الخريجين على الوظائف في سوق العمل؛ حيث بدأ سوق العمل يضع شروطاً معينة لقبول خريجي الجامعات ربما لا تكون متوفرة لدى هؤلاء الخريجين. كل هذه التحديات أبرزت الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي، وذلك بتعديل مسار التعليم بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم. من أجل ذلك تسعى هذه الدراسة التعرف إلى دور الجامعات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم من خلال دراسة مدخلات التعليم العالي ومخرجاته والتي هي بحاجة إلى تلبية احتياجات سوق العمل.

الهدف من البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف المرتبطة بالعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل السعودي، وتتلخص تلك الأهداف في التالي:

أولاً: التعرف إلى أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل السعودي، وذلك بدراسة ماهية الواجبات والمسئوليات التي تقع على الجامعات السعودية في هذا الصدد.

ثانياً: دراسة أسباب عدم قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم من الطلبة المتخرجين في الجامعات السعودية، وذلك من خلال التعرف إلى أسباب عدم قبول القطاع الخاص لمخرجات التعليم الجامعي السعودي.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على الجانب الوصفي التحليلي؛ حيث حاولت التعرف إلى وجهة نظر كل من رجال الأعمال ورجال التعليم في الأسباب التي تؤدي إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل السعودي، وأهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لتضييق الفجوة بينهما، وذلك عن طريق استخدام قائمة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس.

مجتمع البحث وعينته

يمثل مجتمع البحث رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان لكُل فئة، حيث تم اختيار رجال الأعمال من خلال قائمة الشركات المسجلة في الغرفة التجارية بجدة في قائمة الدرجة الممتازة، كما تم توزيع بعض الاستمارات على رجال الأعمال المشاركين في يوم المهنة بجامعة الملك عبدالعزيز، والمنعقد في شهر رجب عام 1418هـ . وتم اختيار أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة المختلفة بالإضافة إلى المشاركين في يوم المهنة، وبذلك بلغ مجموع الاستمارات التي تم توزيعها 350 استمارة تم الحصول على استجابة 291 مفردة شكلت نسبة 56% من رجال الأعمال والممارسين للأعمال الحرة ونسبة 44% من أعضاء هيئة التدريس.

الجانب النظري

أولاً: ملامح التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

نشأ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء الاحتياجات لإعداد كوادر علمية مؤهلة تسهم في شتى مجالات الحياة المختلفة، ومن ثم مواكبة حركة التطور الاجتماعي والعلمي المتقدم. وقد أظهرت برامج التنمية الشاملة للمملكة في السبعينيات الحاجة إلى توفير الكوادر العلمية المؤهلة التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك ظهرت بعض الملامح والاتجاهات التي تميز البيئة التعليمية في الفترة الحالية على النحو التالي:

1 - **زيادة الإقبال على التعليم الجامعي:** اتجهت المملكة إلى تنمية مواردها البشرية في مجال التعليم العالي وذلك بفتح تخصصات فنية ودراسات تطبيقية من أجل سد احتياجاتها في خطط التنمية لتحقيق أكبر قدر من التقدم لتحتل موقعها بين

الدول والمجتمعات التي تفتخر بما وصلت إليه من تقدم حضاري وازدهار اقتصادي، وأقدمت الجهات المسئولة في المملكة على إنشاء عديد من الجامعات والكليات والأقسام حتى بلغ عدد الجامعات سبع جامعات في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى جامعة الملك خالد التي تم تسميتها مؤخراً كما يوضح الجدول (1). ومن الجدول نلاحظ ارتفاع عدد الطلبة والطالبات حتى وصل إلى حوالي 237 ألف طالب وطالبة عام 1416هـ، يدرسون في 138 كلية في مختلف التخصصات. مما أدى إلى زيادة العرض من الموارد البشرية في سوق العمل المحلي والتي تطلب ضرورة إيجاد الفرص الوظيفية لتلك الأعداد المتخرجة في الجامعات.

جدول (1)

تطور عدد الجامعات والكليات والطلبة والطالبات خلال عدة سنوات*

السنوات	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلبة والطالبات	معدل النمو %
1390/1389	3	18	6642	-
1395/1394	5	22	19093	187
1400/1399	6	51	47733	150
1402/1401	7	71	63563	33
1403/1402	7	74	75110	18
1407/1406	7	78	101374	35
1408/1407	7	78	112158	11
1409/1408	7	78	115006	2.5
1401/1409	7	82	129991	13
1411/1410	7	82	132827	2.2
1412/1411	7	82	135780	2,2
1414/1413	7	99	165160	22
1415	7	112	214909	30
1416	7	138	237232	10
1418	8	-	-	-

* المصدر: وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم العالي، العدد التاسع عشر، 1417هـ .

2 – **الاتجاه نحو التوسع الكمي في القبول:** على الرغم من زيادة التوسع في الجانب الكمي في قبول الطلاب بالجامعات خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، والإنفاق المالي الكبير الذي خصص للتعليم في المملكة فقد لوحظ استمرار وجود الطلب الشديد على الكوادر الفنية ذات التخصصات المختلفة لسد احتياجات خطط التنمية التي بدأت في المملكة العربية السعودية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. وقد وافق هذا الأمر بطء في تحديث مناهج التعليم بالصورة التي ينشدها قطاع الأعمال والتي لم تتماثل وسرعة التطور الاقتصادي؛ حيث شهدت المملكة العربية السعودية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن حركة نهوض وتطور اجتماعي بصورة متسارعة نجم عنها الحاجة إلى توفير كوادر بشرية مؤهلة في مختلف التخصصات العملية والفنية من حملة الشهادات الجامعية بمستوياتها المختلفة (عبدالعزيز البسام، 1985). وعموماً فإن هذا التوسع في القبول للتعليم في الجامعات لم يحقق ما تحتاجه خطط التنمية من الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً في جانبه النوعي، بل حقق أعداداً كبيرة من الخريجين في تخصصات زائدة عن الحاجة، مما أحدث آثاراً سلبية لهذا التوسع بالإضافة إلى تعيين الخريجين في أماكن عمل تختلف عن مجال دراساتهم.

3 – **ضعف الاهتمام بالنواحي التطبيقية:** تزخر المملكة العربية السعودية بكميات وفيرة من المعادن والمواد الطبيعية الأخرى مما يجعلها بحاجة إلى توفير الكوادر الفنية المدربة، ونتيجة لما تملكه من ثروة نفطية لأنها المادة الرئيسة والممول الوحيد والأساسي في خطط التنمية فإن حركة التطور العلمي والتكنولوجي في المملكة باتت توضح حقيقة هامة، هي ضرورة الاعتماد على الكوادر الفنية المحلية والعمل على توفير الكوادر الفنية المتخصصة في العلوم التطبيقية؛ مثل تخصصات الهندسة الكهربائية والهندسة المدنية والهندسة الصناعية بالإضافة إلى التخصصات المهنية الأخرى. والمعلوم أن تلك التخصصات تظل بحاجة إلى الطلاب الذين يُقبلون عليها بدافع رغبتهم الأكيدة وقدراتهم الإبداعية الذاتية. وعلى سبيل المثال فقد أشارت نتائج الدراسة التي أجراها عمر كامل (1998، ص 39) إلى عدم وجود تناسق بين التخصصات وسوق العمل؛ حيث وجد أن الجامعات لم تراع احتياجات السوق من التخصصات، فكان أن تخرج كثير من الطلبة ولم يحصلوا على العمل.

ويلاحظ من جدول (2) أن النمو في تخصص العلوم الاجتماعية يتسارع بنسب أكبر من باقي التخصصات في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى الخريجين في تخصصات العلوم التقنية والتطبيقية. وعلى سبيل المثال فإن ازدياد نسبة طلبة الدراسات الإنسانية والاجتماعية من 59% عام 1405هـ إلى حوالي 77% عام 1416هـ مقابل انخفاض نسبة الطلبة الدارسين في تخصصات الهندسة والطب.

جدول (2)

التوزيع النسبي للطلبة السعوديين في مرحلة (البكالوريوس) حسب التخصصات*

التخصصات	1405 هـ	1416 هـ	التغير
العلوم الطبية	9,4	2,7	6,7-
العلوم الهندسية	11,8	4,6	7,2-
العلوم الزراعية	3,0	1,4	1,6-
العلوم الطبيعية	8,2	6,5	1,7-
الاقتصاد والإدارة	84	7,5	0,9-
الإنسانيات والاجتماعيات	59,2	77,3	18,1+
الإجمالي	**100**	**100**	

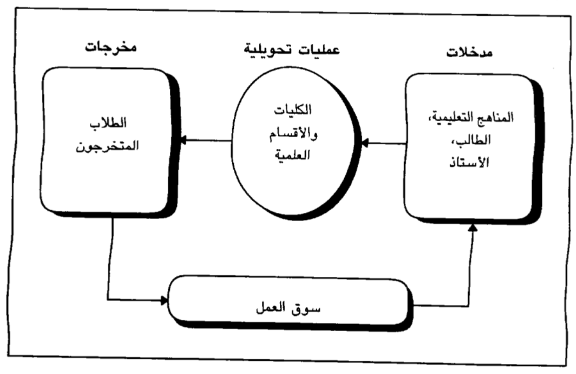
* المصدر: (عمر عبدالله كامل، 1998، ص 39).

4 – **سياسات القبول**: سارت عملية القبول في الجامعات السعودية منذ نشأتها على سياسة إتاحة الفرصة لكل من يرغب الدراسة في أيٍّ من مجالات المعرفة تمشياً مع خطط التعليم وبرامجه، وذهبت إلى وضع حوافز مالية وعينية للطلبة من أجل إغرائهم بالالتحاق بالجامعات بصرف النظر عن احتياجات خطط التنمية، ثم تطور الأمر إلى محاولة الجامعات أن توفق بين خطط التنمية التي ظهرت إلى حيز الوجود من جهة والطموحات الشخصية للطلبة من جهة أخرى، والواقع أن سياسة القبول في الجامعات المحلية مازالت تطبق إلى الآن سياسة أقرب ما تكون إلى المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي تدرس العلم والنظريات لمن يريد، بصرف النظر عن كونها لها علاقة ببيئة المجتمع أو حاجة السوق. وهذا يدفع إلى القول بأن هذا الأسلوب ليس في صالح الجامعة ولا المجتمع،

نظراً لأن إحدى وظائف الجامعة الرئيسة تكوين الكفاءات البشرية المناسبة لسوق العمل وإعدادها، وذلك لدفع حركة التنمية إلى الأمام. ومن ثم فقد اتضح أنه لا مفر من أن تقوم الجامعات في المستقبل بانتهاج سياسة قبول تساعد على تنمية المجتمع وتطويره بما يتمشى مع تطلعاته في اللحاق بمن سبقه من المجتمعات الأخرى، والتوفيق بين الحاجة إلى المؤهلين جامعياً ومن يحتاج إليهم كأعوان لهم في سوق العمل؛ يعملون في سبيل التطوير والبناء.

ثانياً: التعليم العالي وسوق العمل السعودي

يمر التعليم العالي بصورة عامة بعديد من المراحل حتى يحقق رسالة التعليم، وقد جرت العادة أن يناقش واقع التعليم العالي في المملكة من خلال ثلاثة مراحل، وهي: المدخلات، والعمليات التحويلية، والمخرجات، ولكن مع التطور الذي يشهده موضوع التعليم ومدى الاستفادة من مخرجاته أصبح من الضرورة الحديث عن عنصر رابع وهام يتمثل في سوق العمل الذي بدأ يعطي بعداً جديداً لمسألة التعليم بحيث أصبح من الضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وهذا ما يوضحه الشكل (1) وسوف نناقش هذه الجوانب بصورة موضحة.



شكل (1): العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

مدخلات التعليم العالي

ترتكز مدخلات التعليم العالي في المملكة على ثلاثة عناصر أساسية؛ هي المناهج والأستاذ والطالب حيث إن هذه العناصر الثلاثة تسهم في تشكيل سياسة التعليم.

1 – **المناهج التعليمية:** أكدت توصيات مؤتمر رسالة الجامعة في المملكة العربية السعودية[1] على أن تهتم الجامعة بمناهجها، وأن تراعي المرونة في المناهج الجامعية وقابليتها للتطوير كلما دعت الحاجة على ضوء التقدم العلمي والتربوي المعاصر، وأن تولي الجامعات مزيداً من الاهتمام بمناهج النشاط غير الصفِّي نظراً لضرورته في تحقيق النمو المتكامل لشخصية الطالب، وأن تزداد العناية بالوسائل التي تؤدي إلى تنمية قدرة الطالب على التفكير والاستقلالية والاعتماد على النفس والابتكار. والحقيقة أن مناهج الدراسة الجامعية الحالية تعتبر من أكثر مناهج المراحل الدراسية جموداً، فهي بطيئة التغير وذلك بسبب البيروقراطية، والتقاليد الجامعية التي ترى أن الخروج على هذه التقاليد إضعاف وهدم للعرف الجامعي القائم. وخير دليل على ذلك ما نراه اليوم من عزل مسئولي التعليم الجامعي كل عمليات التقنين والتطوير عن المستجدات والتحولات في حياة المجتمع وحاجات سوق العمل. وقد أشارت نتائج الدراسة التي أجراها سالم القحطاني (*1998، ص179*) حول مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية واختباره لعدد من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بوضع مناهج التعليم، أشارت تلك الدراسة إلى أن مسألة احتياجات سوق العمل تأتي في المرتبة الخامسة من الأهمية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن من أهم العوامل التي تعوق عملية تطوير المناهج عدم توفر الحوافز للقيام بالتطوير مع طول المدة التي تحتاجها عملية التطوير.

وعموماً يمكن القول بأن المناهج الحالية لا تساعد على إعداد الطالب لكي يعمل في مجال التخصص المطلوب وتزويده بالخبرات التي تؤهله لمواجهة المشكلات الاجتماعية والإسهام في تنفيذ خطط التنمية. كما أن المناهج الحالية لا تحقق احتياجات سوق العمل من التخصصات الفنية والتطبيقية بحيث يحتاج الأمر إلى توجيه هذه المناهج بما يتناسب واحتياجات القطاع الأهلي والخاص (أحمد اللقاني، 1982).

---

2 - **أستاذ الجامعة:** ما من شك أن الأستاذ الجامعي هو محور الارتكاز في التعليم الجامعي، فلا يمكن قيام جامعة بدون أستاذ، حيث هو الوسيلة لتوصيل المعلومات إلى طلابه والمؤثر في شخصياتهم وفي بنائهم العلمي، كما أنه صاحب الخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي أو هكذا ينبغي أن يكون، ومن جهة أخرى فإن الأستاذ الجامعي هو الذي ينفذ سياسات جامعته في ربطها بالمجتمع؛ حيث هو الذي يقترح البرامج وأوجه النشاط المختلفة التي تخدم هذا المجتمع، وهو الذي ينفذ تلك البرامج، كما أن أستاذ الجامعة يقوم بإجراء عمليات التقويم المختلفة لتلك البرامج والأنشطة بهدف تصحيح مسارها وزيادة الاستفادة منها. ويعتبر عضو هيئة التدريس أهم ركيزة من ركائز الجامعة، فإذا بنيت الجامعة على أكتاف هيئة ضعيفة ازداد ضعفها لأن الهيئة الضعيفة لن تنجب إلا طلاباً ضعافاً، لذلك فلابد من زيادة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس من الناحية العلمية والاجتماعية والسلوكية. وعلى الرغم من ذلك فإن الحاجة مازالت ملحة إلى الاهتمام بنواحي التطوير والتأهيل العلمي للأستاذ، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة الممكنة له للمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة التي تساعد على زيادة قدراته الفكرية والمهنية. ولابد من توفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي مما يحفزه للعمل، ويجعله يتصدى للمشكلات التي تعترض المجتمع سواء أكانت تلك المشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، فهو بدراسته لها وتحليله لعواملها وبيانه للعوامل الفاعلة والمؤثرة فيها يبين الطريق الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الآخرون؛ حيث إن مشكلات المجتمع وحاجاته تمثل المحاور الأساسية ونقاط التركيز التي تدور حولها نشاطات الجامعة بأساتذتها وكل العاملين فيها (صائب الألوسي، 1985).

3 - **الطالب:** يهدف التعليم العالي إلى تمكين الطالب من تطوير قدراته ومهاراته الشخصية من جميع جوانبها جسماً وعقلاً، فكراً وخلقاً بحيث تتجلى كل هذه المعاني بصورها المتنوعة في سلوكه بصورة متوازنة ومتكاملة وفق أصول العقيدة وقيمها السامية؛ بحيث يصل الطالب إلى مستوى يكون من خلاله مؤهلاً لأن يخدم المجتمع في التخصصات المختلفة، وبالصيغة التي تجعله قادراً على تحقيق المطلوب منه لخدمة المجتمع من داخله وخارجه كماً وكيفاً. والطالب

اليوم له أهدافه وطموحاته، فهو يرغب الحصول على العلم والمعرفة، ويريد أيضاً أن يحصل على العمل الذي يساعده على الحياة الكريمة، ويتمنى أن تكون الوثيقة التي يحملها جواز مرور يعبر من خلاله من عالم التكوين الثقافي إلى عالم الإبداع والعطاء. وحيث إن طالب الجامعة يتم اختياره من بين الحاصلين على الثانوية العامة فلابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس بالضرورة قبول جميع ذوي الثانوية في الجامعات، حيث يتطلب الأمر اختيار الكفاءات القادرة على مواصلة التعلُّم ولديها الاستعدادات الفكرية التي تعينها على الإبداع. وهذا هو المنهج التي بدأت تتبعه المملكة العربية السعودية، حيث ظهر ذلك من خلال قرارات مجلس الوزراء السعودي عام (1418) التي تدعو إلى تحديد احتياجات الجامعات من الطلبة الممكن قبولهم كل عام دراسي، ثم التوسع في فتح المعاهد الفنية لاستيعاب الأعداد الأخرى من الطلاب الذين لديهم قدرات معينة في مجالات فنية مختلفة (حمود البدر، وخالد السيف، 1985).

4 - **اتجاهات الطلاب نحو التخصصات المختلفة:** يعتبر اختيار الطلاب لدراسة التخصصات التي يحتاجها السوق من أهم العوامل التي تسهم في تشكيل مخرجات التعليم العالي، وذلك لأن عدم الاختيار السليم للتخصص يسهم في تكديس أعداد الطلبة في سوق العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة في المجتمع مع وجود فرص وظيفية في تخصصات محددة. وقد أشارت الدراسة التي أجراها جلال زكي وعبدالحي رضوان، (1998، ص121) حول اتجاهات الطلبة نحو التخصصات المختلفة، إلى أن حوالي 32% من الطلبة يختارون تخصصاتهم بناءً على رغباتهم الشخصية وليس بناءً على احتياجات سوق العمل. كما اتضح من الدراسة أن حوالي 23,5% من الطلاب يتجهون إلى التخصصات التي يعتقدون أن فرص العمل فيها متوفرة. كذلك أوضحت الدراسة أن حوالي 35% من الطلبة تقع عليهم ضغوط خارجية من الأصدقاء عند اختيار التخصص، والنسبة المتبقية كانت لأسباب مزدوجة تؤثر في اختيار التخصصات، وتتمثل في سهولة الدراسة وعدم المعرفة بالتخصصات المتوفرة.

وبذلك تؤكد هذه الدراسة أن اختيار الطالب للدراسة لا يقوم على أساس الرغبة في تغطية حاجة السوق بقدر ما هو اختيار عشوائي يشير إلى عدم اهتمام الطالب بالتخصص، أو عدم توفر المعلومات.

مخرجات التعليم العالي

تعتبر مخرجات التعليم العالي هي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الجامعات ويجني ثمارها قطاع الأعمال، لذلك فإن حسن اختيار المدخلات يؤدي إلى تحقيق المخرجات السليمة (حسن أبوركبة، 1981). ولاشك أن الهدف الأساسي من التعليم العالي هو تخريج الطلبة القادرين على الإسهام في تنمية المجتمع بما يغطي احتياجاته بحيث تؤهلهم الجامعات كما يجب وتعدهم الإعداد الجيد الذي يساعدهم فيما بعد في العمل على تنمية المجتمع. والقطاع الخاص أصبح ينظر إلى خريج الجامعة نظرة مختلفة عن السابق بحيث يستند في اختياره على كفاءة الخريجين ومهاراتهم أيضاً، الأمر الذي يحمِّل الجامعة مزيداً من الاهتمام بالطلبة والعمل على إعدادهم بصورة جيدة تساعد على تلبية احتياجات المجتمع وتحقق متطلبات سوق العمل. لذا يجب أن تحرص الجهات المهتمة بأمور التعليم العالي على توفير سبل استكمال الخريجين لتعليمهم وتنمية قدراتهم بهدف رفع مستوى الأداء.

ولاشك أن أحد العوامل المساعدة على تنمية المجتمع وتحقيق الرخاء والرفاهية لهذا المجتمع هو وجود العديد من التخصصات المختلفة والتي من شأنها أن تغطي احتياجات السوق في شتى المجالات، فقطاعات العمل بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة أصبح ينظر إلى المتخصص في مجال العمل بصورة أعمق من السابق لكي يقوم بالعمل بالصورة الصحيحة حيث إنه يعمل في بيئة تنافسية. وتتركز التنافسية في التخصصات التي تقدمها كل جامعة بمعنى أن الجامعة الأكثر قبولاً هي تلك التي تقدم التخصصات التي يحتاجها المجتمع ويتطلبها سوق العمل، لذلك فإن توجيه التخصصات الجامعية نحو احتياجات سوق العمل يعتبر من ضرورات العملية التعليمية في الوقت الراهن إلا أن هذا الأمر لا يلقى القبول والاستحسان من بعض الأكاديميين الذين يعتقدون أن الجامعات ليست بالضرورة معنية بأن تقدم الخريجين المؤهلين للعمل في القطاع الخاص بقدر ما تقوم بعملية تهيئة الطلاب إلى القبول والانخراط في العمل الميداني التطبيقي، (وديع عدنان، 1996). وعموماً فهناك كثير من وجهات النظر حول مخرجات التعليم العالي، حيث يرى بعض أصحاب العمل أن عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق يعود إلى عدم مناسبة إعداد مخرجات التعليم لمتطلبات الوظائف. كما أن العمالة الوطنية ليس لديها الخبرات اللازمة لتحقيق متطلبات الوظيفة بحيث يحتاج الأمر إلى صقلها وتدريبها لكي تصبح أداة منتجة وفعالة.

وتشير الدراسة التي أجراها مجلس القوى العاملة عن أوضاع الخريجين السعوديين في الجامعات السعودية وتوظيفهم في مجالات العمل المختلفة عام (1407هـ) إلى أن عدم توفر المعلومات عن الفرص الوظيفية في القطاع الخاص وعدم توفر المعلومات لدى الطالب عن الفرص الوظيفية المتاحة من أسباب عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.

سوق العمل السعودي

بعد مناقشة مدخلات التعليم العالي ومخرجاته ومع الإيمان التام بأن هذه المخرجات لابد وأن تحاكي الواقع الحالي فإن سوق العمل يعتبر المكان الذي تصب فيه المخرجات والمكان الذي يحدد مدى قدرة مخرجات التعليم على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية. ومن المعروف أن العمل في القطاع الخاص يتطلب بعض التخصصات والمهارات الخاصة التي تتمثل في التخصصات الدقيقة واللغة والقدرة على استخدام الحاسب الآلي وغيرها من الأمور الفنية الأخرى. ولقد أوضح مجلس القوى العاملة أن سوق العمل في المملكة العربية السعودية يتأثر بعدد من العوامل الداخلية التي من أبرزها عدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل بسبب الإقبال الكبير على التخصصات النظرية في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على التخصصات العملية والتطبيقية. وتتوقع خطة التنمية السادسة في المملكة العربية السعودية أن هناك فرصة لنمو العمل في المجال الفني والمهني بنسبة 30% خلال سنوات الخطة، وتتوقع أن تكون الفرص الوظيفية في المجال المهني أكبر من أعداد السعوديين المتوقع تخرجهم والتحاقهم بهذه الوظائف (حمد البازعي، 1998).

إذن يمكن القول أن ربط التعليم بواقع سوق العمل السعودي يعتبر مطلباً حيوياً وهاماً وذلك لعدة أسباب منها:

1 – أن القطاع الخاص المحلي مازال يتردد في توظيف الشباب السعودي بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات سوق العمل، ولذلك فإن بناء *خطة مستقبلية لتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة على ضوء احتياجات القطاع الخاص* سوف يمنع الاستمرار في إلقاء اللوم على مناهج التعليم (أحمد الصباب، 1976).

2 – أن القطاع الخاص مازال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديها بعض المهارات الإضافية بجانب التعليم مثل اللغة الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي في الإدارة. لذا فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات سوف تسهم في سرعة الالتزام بتطبيق التوجهات التي تطالب بإحلال

السعودي في الوظائف محل غيره بحيث تصبح مسألة الإحلال أو السعودة هي الأصل في العملية الوظيفية.

إذن يمكن القول بأن تطوير التعليم العالي - بحيث يتواءم مع سوق العمل السعودي - لابد وأن يحتوي على تخصصات واضحة ومتطابقة مع طموحات قطاع سوق العمل وآماله، حتى يمكن تحقيق رغبات السوق بالطريقة التي تحول دون العودة مرة أخرى إلى الحديث عن مدى مواءمة قدرات المتخرجين مع متطلبات سوق العمل السعودي. وهذا لن يتأتى إلا إذا تنوعت الدراسات والمناهج والمجالات والتخصص بالشكل الذي يتفق ومتطلبات العمل. لذلك يكون من الواجب بناء أواصر التعاون بين معاهد التعليم العالي وسوق العمل ومراكز الأنشطة الاقتصادية بما يتيح تبادل الخبرات واستمرار تبادل المعلومات، (بيكاس دانيال، 1987).

إن هذه الدراسة تسهم في اختبار بعض الأسباب التي تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم الجامعي، ويكون هذا الاختبار ميدانياً، كما تقوم الدراسة باختبار أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات القطاع الخاص.

الدراسة الميدانية

قامت الدراسة بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج المرتبطة بموقف سوق العمل السعودي من مخرجات التعليم، وباختبار عدد (20) عاملاً من العوامل التي قد تؤدي إلى عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم، وبحساب المتوسط الحسابي للإجابات والانحراف المعياري أظهرت الدراسة أن رجال الأعمال أجابوا بأن هناك عشرة أسباب تؤدي إلى عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم كما هو موضح في جدول (3)، وهذه العوامل حسب ترتيبها في الأهمية تتمثل في التالي:

1 - عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي.

2 - عدم إجادة الخريج الجامعي التحدث باللغة الإنجليزية.

3 - المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.

4 - الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

5 - مكاتب العمل لم توضح طبيعة التعامل مع القوى العاملة الداخلية.

6 - هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف الأجنبي والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.

7 – الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية بصورة تؤثر على طبيعة العمل مقارنة بغيره من العاملين.

8 – الجامعات ماتزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.

9 – الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة.

10 – الخريج الجامعي مايزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية.

وبمقارنة إجابات رجال الأعمال بإجابات أعضاء هيئة التدريس نلاحظ موافقة رجال التعليم على بعض تلك العوامل وعدم الموافقة على بعضها الآخر. وعلى سبيل المثال نجد أن بعض أعضاء هيئة التدريس لا يوافقون على مسألة عدم مناسبة المناهج مع احتياجات سوق العمل، كما لا يتفقون على وجوب قيام الجامعات بتدريب الطلبة على العمل في القطاع الخاص، حيث يرون أن مسألة التدريب من واجبات القطاع المستفيد من خدمات الطلاب وليس قطاع التعليم.

جدول (3)

أسباب عدم قبول سوق العمل مخرجات التعليم من الجامعات السعودية

	رجال أعمال	أعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفون عموميون	المجموع
عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي.	*4,48 #0,62	3,57 0,88	4,15 1,02	3,86 1,08	3,96 0,99
عدم إجادة الخريج الجامعي للغة الإنجليزية.	4,06 0,81	3,86 0,86	4,09 0,90	4,04 0,99	4,00 0,89
المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.	3,97 0,85	3,16 1,01	3,59 1,16	3,59 1,00	3,48 1,09
الجامعات لا تقوم بتدريب الطلبة وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.	4,29 0,86	3,51 1,02	3,96 1,19	3,81 0,95	3,83 1,10
مكاتب العمل لم توضح طبيعة التعامل مع قوى العمل الداخلية	3,90 0,87	3,41 1,02	3,54 1,24	3,70 1,21	3,55 1,13
هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.	3,83 0,93	3,79 0,96	3,91 1,00	4,00 0,81	3,87 0,96

تابع جدول (3)

	رجال أعمال	أعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفون عموميون	المجموع
الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية بصورة تؤثر على طبيعة العمل مقارنة بغيره من العاملين.	3,90 0,94	3,54 1,15	3,67 1,21	3,68 1,17	3,65 1,16
الجامعات ماتزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.	3,96 0,94	3,26 0,94	3,65 1,22	3,45 1,10	3,53 1,10
الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة.	3,77 0,95	3,21 1,21	3,64 1,12	3,36 1,09	3,48 1,15
الخريج الجامعي مايزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية.	4,06 0,99	3,73 0,93	4,08 1,08	3,86 0,88	3,93 1,01
التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات	3,54 1,02	2,88 1,03	3,19 1,08	3,54 1,33	3,15 1,10
الموظف السعودي لا يعمل في الفترة المسائية كما هو الأمر بالنسبة للموظف غير السعودي.	3,58 1,02	3,09 1,14	3,48 1,20	3,80 1,20	3,37 1,18
الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال أو وظائف بينما لا يقوم بذلك الموظف السعودي.	3,87 1,02	3,56 1,10	3,78 1,19	3,81 1,00	3,71 1,13
الخريج الجامعي لا يجيد العمل في القطاع الخاص.	3,29 1,03	2,66 1,10	2,83 1,42	2,72 1,12	2,81 1,26
عدم إجادة الخريج الجامعي استخدام الحاسب الآلي.	3,60 1,10	3,29 1,03	3,19 1,24	3,36 1,36	3,28 1,16
الطلاب المتخرجون في الجامعات السعودية غير قادرين على العمل في القطاع الخاص.	3,38 1,11	2,67 1,14	2,96 1,41	2,18 1,40	2,92 1,30
الخريج الجامعي لا يتساوى في الخبرة مع القادم من الخارج للعمل في القطاع الخاص.	3,83 1,15	3,41 1,18	3,75 1,24	3,63 1,39	3,63 1,22

تابع جدول (3)

	رجال أعمال	اعضاء هيئة تدريس	إداريون	موظفون عموميون	المجموع
القطاع الخاص لا يستطيع توفير الأجور التي يطلبها خريج الجامعة.	3,45 1,17	3,29 1,19	3,50 1,24	3,81 1,25	3,43 1,22
الخريج الجامعي لا يمكن ضمان استمراريته في العمل بعد اكتسابه للخبرات لدى المنشأة التي يعمل بها.	3,93 1,23	3,30 0,99	3,75 1,33	3,90 1,23	3,62 ,1,23

(*) المتوسط الحسابي Mean .(#) الانحراف المعياري .Std. Dev

وبإخضاع البيانات المرتبطة بأسباب عدم قبول سوق العمل السعودي لمخرجات التعليم الجامعي في المملكة للتحليل العاملي (Factor Analysis) بهدف الحصول على الإجابات المترابطة حول الأسباب المؤدية إلى عدم قبول مخرجات التعليم بعد إدراجها في مجموعات حسب أهميتها لكل مجموعة وتأثيرها على قرار الاستفادة أو عدم الاستفادة من مخرجات التعليم العالي. ويبين جدول (4) أن العامل الأول قد أشار إلى أن الخريج الجامعي السعودي غير منضبط في العمل مقارنة بالموظف الأجنبي وأن الطلاب المتخرجين من الجامعات السعودية غير قادرين على العمل في القطاع الخاص وان الخريج الجامعي لا يجيد العمل في القطاع الخاص؛ حيث يتطلع إلى العمل الحكومي أكثر من العمل في القطاع الأهلي، وأن الخريج الجامعي لا يمكن ضمان استمراره في العمل خاصة بعد اكتسابه للخبرات لدى المنشأة التي يعمل بها، بالإضافة إلى أن الخريج الجامعي لا يتساوى في الخبرة مع القادم من الخارج للعمل في القطاع الخاص وبذلك يمكن اعتبار أن الصفات الشخصية والسلوكية للموظف هي العامل الرئيس في تشكيل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم العالي.

وأما العامل الثاني فقد أشار إلى أن المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي، وأن الجامعات ماتزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص، وأن التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات، بالإضافة إلى أن الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص، وبذلك يمكن اعتبار أن العوامل الأكاديمية تدخل ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم.

وأما العامل الثالث فقد أشار إلى أن من أسباب عدم قبول مخرجات التعليم: عدم إجادة الجامعي التحدث باللغة الإنجليزية، وأنه مايزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية، وعدم توفر الخبرات العملية لديه وعدم إجادته استخدام الحاسب الآلي، بالإضافة إلى أن الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال بينما لا يقوم الموظف السعودي بذلك. وعليه يمكن اعتبار أن القصور في المهارات الفردية تدخل ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم وتشكل العامل الثالث.

وأخيراً فقد أشار العامل الرابع إلى أن القطاع الخاص لا يستطيع توفير *الأجور التي يطلبها خريج الجامعة؛* **حيث يجد *القطاع الخاص أن هناك مبالغة في*** المطالبة بالأجور من قبل الموظف السعودي، وبذلك فإن الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة، وإن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأجور الحالية للموظف غير السعودي والأجور التي يطلبها الموظف السعودي. وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن تحديد نتائج تحليل العوامل في أربعة جوانب هامة رئيسة تشكل السبب في عدم قبول سوق العمل لمخرجات التعليم، وهذه الجوانب هي:

1 – الجانب السلوكي للخريج الجامعي.

2 – الجانب الأكاديمي للخريج الجامعي.

3 – قدرات الخريج الجامعي ومهاراته الفردية.

4 – الجانب المرتبط بالأجور.

جدول (4): التحليل العاملي لأسباب عدم قبول سوق العمل مخرجات التعليم من الجامعات السعودية

	عامل 1 أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	Communality
الخريج الجامعي غير منضبط في العمل	0,809				0,712
الطلاب المتخرجون في الجامعات السعودية غير قادرين على العمل في القطاع الخاص.	0,738				0,673
الخريج الجامعي لا يجيد العمل في القطاع الخاص.	0,604				0,470

تابع جدول (4)

	عامل 1 أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	Communality
الخريج الجامعي لا يتساوى في الخبرة مع القادم من الخارج للعمل في القطاع الخاص.	0,492				0,532
المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السعودي.		0,793			0,692
الجامعات ماتزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.		0,758			0,663
التخصصات المطلوبة للقطاع الخاص غير متوفرة في الجامعات.		0,703			0,576
الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.		0,702			0,607
عدم إجادة الخريج الجامعي اللغة الإنجليزية.			0,715		0,646
الخريج الجامعي مايزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية.			0,660		0,494
عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج الجامعي			0,639		0,634
عدم إجادة الخريج الجامعي استخدام الحاسب الآلي.			0,550		0,358
الموظف القادم من الخارج يمكن أن يقوم بعدة أعمال أو وظائف بينما لا يقوم بذلك الموظف السعودي.			0,432		0,485
القطاع الخاص لا يستطيع توفير الأجور التي يطلبها خريج الجامعة.				0,800	0,676

تابع جدول (4)

	عامل 1 أسباب سلوكية	عامل 2 أسباب أكاديمية	عامل 3 مهارات فردية	عامل 4 أسباب مالية	Communality
الأجور التي يطلبها خريجو الجامعات غير مناسبة.				0,653	0,634
هناك تفاوت كبير بين الأجور الحالية للموظف والأجور التي يطلبها الموظف السعودي.				0,564	0,561

وللتعرف إلى أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل أجري اختبار لاثني عشر عاملاً أو مهمة تقع على عاتق قطاع التعليم، وتوصلت الدراسة إلى موافقة جميع أفراد العينة على جميع تلك المسئوليات الواردة في استمارة الاستبيان باستثناء عاملين: الأول خاص بإشراك رجال الأعمال في محتويات المناهج العلمية، والثاني خاص بإشراكهم في التدريس حسب ما يوضحه جدول (5).

وقد جاء في قائمة هذه المسئوليات ضرورة تطوير أسلوب التعليم بحيث يساعد على تنمية شخصية الطالب ويجعله قادراً على تحمل المسئولية، ثم تغيير نمط التعليم من التلقين إلى التطبيق، وإعداد الطلاب القادرين على استخدام الحاسب الآلي للعمل في القطاع الخاص، وتدريب الخريجين للعمل في القطاع الخاص، وتدريب الطلاب الجامعيين بمواقع العمل، وإعداد الطلاب القادرين على التحدث باللغة الإنجليزية للعمل في القطاع الخاص، ودراسة مدى احتياجات القطاع الخاص إلى التخصصات بصفة مستمرة، والعمل على تطويرها، والاهتمام بأعضاء هيئة التدريس بصورة أفضل عن طريق تطوير مداركهم العلمية، وتوفير تخصصات جديدة في الكليات بحيث تتلاءم مع حاجات السوق، وتعديل مناهج التعليم بحيث تتلاءم مع سوق العمل.

جدول (5)

أهم المسئوليات التي تقع على الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل من وجهة نظر جميع أفراد العينة

مسئوليات تقع على الجامعات	عدد المشاركين	هام جداً	هام	هام بدرجة قليلة	غير هام	غير هام إطلاقاً	المتوسط	الانحراف المعياري
تطوير أسلوب التعليم بحيث يساعد على تنمية شخصية الطالب ويجعله قادراً على تحمل المسؤولية.	287	0,3	0,7	3,1	22	73	4,68	0,60
تغيير نمط التعليم من التلقين إلى الممارسة أو التطبيق.	287	0,3	0,7	5,6	31,7	61,7	4,53	0,66
إعداد الطلبة القادرين على استخدام الحاسب الآلي للعمل في القطاع الخاص.	289	1,4	6,9	27,3	64,4	0,7	4,04	0,68
تدريب الخريجين للعمل في القطاع الخاص	291	0,3	1,7	4,5	35,7	57,7	4,48	0,69
تدريب الطلبة الجامعيين بموقع العمل.	288	0,7	1	5,2	34,4	58,7	4,49	0,70
إعداد الطلاب القادرين على التحدث باللغة الإنجليزية للعمل في القطاع الخاص.	289	2,1	6,2	28,4	63,3	0,7	4,52	0,70
.دراسة مدى احتياجات القطاع الخاص للتخصصات بصفة مستمرة والعمل على تطويرها.	290	0,3	2,1	7,2	29,3	61	4,48	0,75
الاهتمام باعضاء هيئة التدريس بصورة أفضل عن طريق تطوير مداركهم العلمية.	286	0,3	2,4	9,4	28,7	59,1	4,43	0,79

تابع جدول (5)

مسئوليات تقع على الجامعات	عدد المشاركين	هام جداً	هام	هام بدرجة قليلة	غير هام	غير هام إطلاقاً	المتوسط	الانحراف المعياري
توفير تخصصات جديدة في الكليات بحيث تتلاءم مع حاجات السوق.	288	0,7	2,1	9,4	26,7	61,1	4,45	0,80
تعديل مناهج التعليم بحيث تتلاءم مع سوق العمل.	289	1,0	4,5	6,6	27,3	60,6	4,41	0,87
إشراك رجال الأعمال السعوديين في وضع محتويات المناهج التعليمية.	286	8,4	11,5	18,5	28,0	32,6	3,66	1,26
إشراك رجال الأعمال في التدريس.	289	16,6	30,8	20,4	14,2	18	2,86	1,34

المناقشة

أشارت الدراسة إلى أن هناك أربعة أسباب جوهرية تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم، وأنها تحتاج إلى اهتمام المسئولين عن التعليم وسوق العمل، وتمثلت في الجانب السلوكي والأكاديمي والقدرات الفردية والجانب المالي. فالجانب السلوكي للطلاب نحو العمل يدفعنا إلى إعادة النظر في سياسة قبول الطلاب في الجامعات؛ فليس بالضرورة أن كل من انخرط في التعليم قادر على أن يكمل تعليمه، فهناك حدود وقدرات يجب أن نقف عندها لكي نستطيع أن نفرق بين الطالب المبدع والقادر على العطاء والقادر على إكمال مسيرته التعليمية دون أن يشكل عبئاً على المؤسسة التعليمية، وبين الطالب القادر على الإبداع في مجالات أخرى مهنية أو حرفية أو فنية بشرط أن تتوفر له الأدوات اللازمة لصقل هذه القدرات في المعاهد والمؤسسات المهنية

ولاشك أن تكدس أعداد الطلاب في الجامعات وفي قاعة المحاضرات يؤثر على المستوى العام للتعليم وعلى مستوى الأداء التعليمي في المستقبل. وأما الجانب الأكاديمي فيحتاج إلى التفكير في تقييم أستاذ الجامعة بحيث تعتمد العملية التعليمية على كل من يستطيع أن يحقق أهداف التعليم الجامعي؛ فليس كل من حصل على أعلى الشهادات بقادر على أن يوصل المعلومة إلى الطلاب بالصورة المطلوبة؛ حيث يحتاج هذا الفرد إلى تدريب طويل وصقل لقدراته حتى يمكن ان ينخرط في العمل التعليمي بعد أن يكتسب المهارات الإيجابية، كما يحتاج إلى استيعابه للتطورات الحديثة في أسلوب التعليم ومناهجه. وبخصوص قدرات الطالب الخريج فإن الحاجة ماسة إلى أن يهتم الطالب بتطوير إمكاناته عن طريق الاستفادة من البرامج التي توفرها الجامعات؛ مثل الدورات التدريبية في مجال استخدام الحاسب وتعليم اللغة الإنجليزية، وبالنسبة للجامعات التي لا تقدم هذه الدورات يتطلب منها الأمر الشروع في ذلك حتى يمكن مساعدة الطالب على اكتساب المهارات الفردية التي تؤهله للحصول على عمل جيد. وأما الجانب المرتبط بالأجور فيعتبر من مسئوليات الجهات الرسمية التي تحتاج إلى أن توضح المزايا التي يمكن أن يحصل عليها الخريج، والقضاء على الفروق الكبيرة بين تلك الأجور بما لا يؤثر على سوق العمل. وبالنسبة لمسئوليات الجامعات تجاه تقريب الفجوة بين مناهجها وتخصصاتها مع سوق العمل وإمكانية تدريب الطالب على العمل فإنه ليس بالضرورة أن تتكلف الجامعات بأمور التدريب

والتأهيل للعمل في القطاع الخاص، ولكن يطلب منها دراسة احتياجات سوق العمل من التخصصات واستحداث تخصصات جديدة بحيث تتلاءم مع احتياجات السوق، وهذا يتطلب تعديل مناهج التعليم. وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وجد الباحث أن هناك تماثلاً في بعض الإجابات مع نتائج الدراسة التي أجراها سالم القحطاني (1998، ص179)، حيث توصل في دراسته إلى أن أهم أسباب عدم قبول القطاع الخاص لمخرجات التعليم العالي هو عدم توفر الخبرات لدى الخريج الجامعي، والضعف في اللغة الإنجليزية، مع ضعف القدرة التحليلية لدى الطالب المتخرج.

التوصيات

على ضوء ما تقدم يمكن تقديم بعض التوصيات المرتبطة بالتعليم العالي وإمكانية مواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل السعودي على النحو الذي يمكن تشغيل الدائرة الموضحة في شكل (1) على النحو التالي.

1 – أن تطلب الجامعات من الجهات المسئولة عن توظيف القوى العاملة القيام بدراسة احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتخصصة وإبلاغ الجامعات حتى تتمكن الجهات التعليمية المعنية بتحديد التخصصات المطلوبة وتوجيه الطلاب وفقاً لحاجة قطاع الأعمال مع إدخال تعديلات جوهرية على أسلوب التعليم حتى يصبح أكثر توافقاً مع حاجات التنمية.

2 – عقد ندوات ولقاءات مكثفة مع كبريات الشركات الخاصة التي توظف أعداداً كبيرة من العاملين ومحاولة عرض المناهج الجديدة المقترحة وأخذ وجهات النظر حول مدى ملاءمة تلك المناهج مع احتياجات العمل، ومقارنة ما توصلت إليه الدراسة الأولية حول المناهج مع تجارب الجامعات والمعاهد الأخرى التي تقدم نفس التخصصات للتعرف إلى الصعوبات التي واجهت تطبيق المناهج الجديدة.

3 – تطوير مفهوم التعليم الجامعي بإعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً؛ بحيث تشمل عناصرها الطالب الإيجابي والجامعة العصرية والمناهج العلمية المتطورة والتعليم غير المنهجي أو التعاوني.

4 – توجيه التخصصات نحو سوق العمل والتوسع في التدريب على المهارات العملية الفردية عن طريق برنامج خدمة المجتمع. بالإضافة إلى توجيه

الطلاب في المراحل النهائية من الدراسة للتدريب في القطاع الخاص لاكتساب الخبرات العملية.

5 – العمل على توفير الحوافز المعنوية لتشجيع الشركات المحلية على توظيف ذوي المؤهلات المحلية.

6 – التوسع في إنشاء أقسام جديدة داخل الكليات تقوم بتوفير تخصصات جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

7 – تنشيط دور الإعلام في إبراز أهمية قيام المنظمات الربحية بتدريب الخريجين وتوظيفهم في الجامعات المحلية، وتوضيح أثر ذلك على مستقبل سوق العمل.

8 – إنشاء جامعات أهلية تسهم في توفير التخصصات التي لا تقدمها الجامعات الحكومية.

9 – فتح كليات تقنية متوسطة وزيادة تحسين نوعيتها وتوعية الرأي العام بأهمية الدراسة في الكليات المتوسطة ودورها في التنمية.

إن مستقبل التعليم الجامعي مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية وما تحتويه من برامج وأهداف تنموية في المجالات الاقتصادية والإدارية، لذلك فإن مفهوم التعليم و أسلوبه لابد أن يتغير بحيث يستطيع الوقوف أمام المتغيرات المستجدة في سوق العمل.

وأخيراً فإن موضوع التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يتطلب المزيد من الدراسات المستمرة، حيث يمكن أن تتعرض الدراسات المستقبلية للتعرف إلى اتجاهات الطلاب نحو التعليم العالي والمشاكل التي تحول دون تحقيق طموحاتهم العلمية والعملية.

المصادر

أحمد العلي الصباب (*1976*). دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جدة: دار عكاظ للطباعة والنشر.

أحمد حسين اللقاني (1982). المناهج بين النظرية والتطبيق. القاهرة: عالم الكتب.

بيكاس س. دانيال (1987). التعليم العالي والنظام الدولي الجديد، ترجمة إلى العربية ونشره مكتب التربية العربي لدول الخليج، راجع الترجمة العربية محمد الأحمد الرشيد، ص ص 420 - 421.

جلال محمد، وعبدالحي محمد رضوان (1998). مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية، الرياض، 22 - 25 فبراير، ص ص 113 - 143.

حسن أبو ركبة (1981). المقومات الأساسية لاستراتيجية التعليم العالي على ضوء الزيادة على الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، الندوة العلمية للتعليم، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، 5 ربيع الأول.

حمود البدر، وخالد السيف (1985). ترشيد سياسات القبول في التعليم الجامعي لدول الخليج العربية واقتراح برامج إعلامية لإقناع الجمهور، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص 135 - 169.

سالم سعيد القحطاني (1998). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي: رؤى مستقبلية، الرياض، فبراير 22 - 25، ص ص 145 - 184.

سليمان حمد البازعي (1998). التعليم في المملكة العربية السعودية والاتجاهات المستقبلية لأسواق العمل، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي، رؤى مستقبلية، الرياض، 22 - 25 فبراير، ص ص 185 - 201.

صائب الألوسي (1985). التعليم الجامعي في دول الخليج العربية: واقعه ومؤشراته المستقبلية، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص 53 - 84.

عبدالعزيز إبراهيم (1985). تطوير المناهج للتعليم العالي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص 99 - 133.

عمر عبدالله كامل (1998). تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي: رؤى مستقبلية، الرياض، 22 - 25 فبراير، ص ص 35 - 65.

وديع عدنان *(1996). سوق العمل العربية. في: برنامج الاتجاهات الحديثة* في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية – الجزء الثاني. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص ص *163 - 175.*

القائمة العربية لاكتئاب الأطفال:
عرض للدراسات على ثمانية مجتمعات

أحمد محمد عبدالخالق*

ملخص: يتاح عدد محدود من المقاييس التي تقيس اكتئاب الطفولة، وقد وضع كاتب هذه السطور القائمة العربية لاكتئاب الأطفال بصيغة عربية وأخرى إنجليزية. وهدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم نتائج البحوث التي أجراها عدد من الباحثين على هذه القائمة وبوساطتها. ويضم هذا العرض خمس عشرة دراسة أجريت على ما يقرب من سبعة عشر ألف مفحوص من ثماني دول هي: مصر والكويت والسعودية وقطر والبحرين وسوريا والأردن والولايات المتحدة الأمريكية. وتشتمل القائمة العربية لاكتئاب الأطفال على 27 بنداً (عبارة قصيرة)، يجاب عن كل منها على أساس ثلاثة بدائل هي: «نادراً، أحياناً، كثيراً». وتتراوح معاملات ثبات هذه القائمة بين 0,81، و0,93 على عينات من ثماني دول. وتشير هذه المعاملات إلى ثبات مرتفع للقائمة. وتتراوح معاملات الصدق المرتبط بالمحك للقائمة بين 0,39، و0,83 وكلها معاملات دالة إحصائياً إشارة إلى الصدق التلازمي للقائمة. واستخرجت من القائمة - على عينات من ثماني دول - عوامل واضحة المعالم وقابلة للتفسير ومتسقة وتستوعب قدراً لا باس به من التباين المشترك. وأهم هذه العوامل التي حظيت باتفاق مرتفع بين تلك الدول؛ العوامل الستة الآتية: ضعف التركيز، والتشاؤم، ومشكلات النوم، والشعور بعدم السعادة، والإجهاد، والوحدة. وتقع هذه العوامل في قلب ظاهرة اكتئاب الأطفال. ومن ناحية أخرى

* أستاذ (Professor) بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

استخرج ارتباط سلبي بين الدرجة الكلية على قائمة الاكتئاب والتحصيل الدراسي، كما ظهرت فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في بعض الدراسات، فضلاً عن فروق دالة بين المتوسطات لدى بعض الدول. لكل ذلك يمكن أن توصف هذه القائمة بانها ذات خواص سيكومترية جيدة، ويوصى باستخدامها لتقدير اكتئاب الطفولة والمراهقة.

المصطلحات الأساسية: الاكتئاب، الطفولة، المراهقة، مقياس، تحليل عاملي، مقارنة حضارية.

مقدمة

الاكتئاب Depression حالة انفعالية وقتية أو دائمة، يشعر فيها الفرد بالانقباض والحزن والضيق، وتشيع فيها مشاعر الهم والغم والشؤم، فضلاً عن مشاعر القنوط والجزع واليأس والعجز. وتصاحب هذه الحالة أعراض محددة متصلة بالجوانب المزاجية والمعرفية والسلوكية والجسمية، ومنها نقص الاهتمامات وتناقص الاستمتاع بمباهج الحياة، وفقد الوزن، واضطرابات في النوم والشهية، فضلاً عن سرعة التعب، وضعف التركيز، والشعور بنقص الكفاءة، وانخفاض الجدارة، والأفكار الانتحارية.

ويندرج الاكتئاب في فئة الاضطرابات الوجدانية Mood disorders، ويشترك اضطراب الاكتئاب الأساسي Major depression بين كل من الطفولة والمراهقة والرشد. وتعتمد المحكات التشخيصية لاضطراب الاكتئاب الأساسي (فترة مفردة أو معاودة) على وجود فترة episode أو أكثر من الاكتئاب الأساسي، وتعتمد محكات الفترة الاكتئابية الأساسية على ما يلي:

أ - وجود خمسة أو أكثر من الأعراض التالية خلال فترة أسبوعين، وتمثل تغيراً في وظائف الفرد السابقة، بحيث يكون أحد الأعراض على الأقل إما: (1) المزاج المكتئب، أو (2) فقد الاهتمام أو السرور.

(1) مزاج مكتئب معظم اليوم، كل يوم تقريباً، كما يتضح إما من التقرير الذاتي (كالشعور بالحزن أو عدم الجدوى) أو من الملاحظة التي يقوم بها الآخرون (كأن يبدو الفرد دامعاً) **ملحوظة:** يمكن أن يظهر ذلك لدى الأطفال والمراهقين على شكل مزاج متهيج أو مستثار.

(2) تناقص الاهتمام أو السرور بشكل واضح بكل الأنشطة (أو غالبيتها) معظم اليوم، كل يوم تقريباً (كما يتضح من التقرير الذاتي أو ملاحظة الآخرين).

(3) فقْد واضح للوزن دون نظام غذائي للحمية، أو زيادة الوزن (مثال ذلك أن يتغير وزن الجسم أكثر من 5% في شهر واحد)، أو تناقص الشهية أو زيادتها كل يوم تقريباً. **ملحوظة:** يتخذ هذا العرض لدى الأطفال شكل الفشل في تحقيق زيادة متوقعة في الوزن.

(4) الأرق أو النوم الزائد كل يوم تقريباً.

(5) التهيج النفسي الحركي أو التأخر Retardation كل يوم تقريباً (وذلك كما يلاحظه الآخرون، وليس مجرد المشاعر الذاتية المتعلقة بالتململ أو الإبطاء).

(6) التعب أو فقد الطاقة كل يوم تقريباً.

(7) مشاعر عدم الأهمية وعدم الجدارة أو الذنب الزائد أو غير المناسب (وقد يكون ضلالياً Delusional) كل يوم تقريباً.

(8) تناقص القدرة على التفكير أو التركيز، أو التردد وعدم الحسم، كل يوم تقريباً (إما عن طريق التقرير الذاتي أو تبعاً لملاحظة الآخرين).

(9) أفكار موت معاودة (ليس مجرد خوف من الاحتضار)، وأفكار انتحارية معاودة دون خطة محددة، أو محاولة الانتحار أو خطة محددة للانتحار.

(ب) لا تحقق الأعراض محكات الفترة المختلطة.

(ج) تسبب الأعراض ضيقاً وألماً إكلينيكياً واضحاً، أو إعاقة في مجالات الوظائف الاجتماعية والمهنية أو غيرها من المجالات المهمة.

(د) لا ترجع الأعراض إلى التأثيرات الفيزيولوجية المباشرة لمادة ما (مثل: سوء استخدام العقار، أو دواء طبي) أو حالة طبية عامة (مثل انخفاض إفراز الغدة الدرقية).

(هـ) لا تفسَّر الأعراض بشكل جيد عن طريق الفقد Bereavement؛ أي بعد خسارة أو فقدان شخص حبيب، وتدوم الأعراض مدة شهرين أو تتصف بإعاقة واضحة لوظائف الفرد، مع انشغال مرضي بعدم الجدارة، والأفكار الانتحارية، والأعراض الذهانية، أو التأخر النفسي الحركي (APA, 1994, p. 237).

وقد تركزت معظم البحوث النفسية والطبية النفسية في الاكتئاب (إن لم يكن

كلها) على الراشدين في المقام الأول حتى فترة قريبة، فإن الفكرة النمطية التي شاعت في هذا المجال أن الطفولة أسعد فترات العمر، فمعظم الأطفال يتمتعون بالحماية عن طريق والديهم، ولا ترهقهم مسؤوليات الرشد، ومن منظور الراشدين الكبار فإن أجسامهم تبدو كأنها مصنوعة من المطاط ومتحررة من الآلام، كما أن لديهم طاقة غير محدودة (Nevid, Rathus & Greene, 1997, p. 478).

كما استبعد الإكلينيكيون في الستينيات من هذا القرن أن يصاب الأطفال قبل المراهقة بالاكتئاب، لأن إحساسهم بذواتهم وبالمستقبل مبتسر غير ناضج تماماً حتى يصابوا بأعراض مثل: انخفاض تقدير الذات، والإحساس بالذنب، واليأس. ولكن الأبحاث خلال العقدين الأخيرين بينت أن الأطفال قبل المراهقة يطورون فعلاً الأعراض التي تشكل زملة الاكتئاب. والمؤكد أن انتشار الاكتئاب الأساسي في الطفولة أقل من نظيره لدى الراشدين، فقد حددت معظم الدراسات معدل انتشار أقل من 3% في الجمهور العام للأطفال، ولكن معدل الانتشار يتزايد في المراهقة بطريقة حادة إلى ما يقرب من ضعف معدله في الطفولة (Rosenhan & Seligman, 1995, p. 615).

وكشفت البحوث الحديثة عن تشابهات واختلافات في أعراض الاكتئاب الأساسي عند الأطفال والراشدين، فيشبه الأطفال والمراهقون من سن السابعة إلى السابعة عشر الراشدين في كل من: المزاج المكتئب،وفقد القدرة على الاستمتاع والسرور، والتعب، ومشكلات تركيز الانتباه، والتفكير في الانتحار. أما الأعراض التي تختلف عند الأطفال عن الراشدين فهي: المعدلات المرتفعة من محاولات الانتحار، والإحساس بالذنب لدى الأطفال والمراهقين، في حين أن الأعراض الشائعة لدى الراشدين كما يلي: الأرق في نهاية فترة النوم أي الاستيقاظ المبكر في الصباح قبل أخذ الفرد كفايته منه، وفقد الشهية، وفقد الوزن، والاكتئاب في الصباح الباكر (Davison & Neale, 1996, p. 445).

وهناك تأكيد على فائدة استخدام المحكات التشخيصية لاكتئاب الراشدين مع الأطفال والمراهقين، وذلك على العكس من البحوث المبكرة في الستينيات التي ذكرت أن اكتئاب الأطفال والمراهقين لا يمكن تشخيصه باستخدام محكات الراشدين ذاتها. كما بينت بعض البحوث أن الفروق التطورية في الأعراض موجودة، فإن الأعراض الفردية (أو المفردة) للاكتئاب يمكن أن تختلف من

مجموعة عمرية إلى أخرى. ولكن دراسة «ميتشيل» وصحبها (Mitchell *et al.*, 1988) أكدت أن الأطفال يتشابهون تماماً مع المراهقين في التعبير عن أعراض الاكتئاب، وأن الأعراض الاكتئابية في كل من المجموعتين تشبه نظيرتها لدى الراشدين، مع استثناءات قليلة.

لقد أثبتت البحوث الحديثة العواقب المتعددة لاكتئاب الطفولة والمراهقة، فظهر مثلاً ارتباطه الوثيق بمحاولات الانتحار وتنفيذه فعلاً؛ حيث يزيد الاكتئاب من خطر الانتحار وبخاصة لدى من تتراوح أعمارهم بين 15، و19 عاماً (Davison & Neale, 1996, p. 448). وتؤكد البحوث الأجنبية والعربية العلاقة الوثيقة بين اكتئاب الطفولة والمراهقة من جهة وضعف التحصيل الدراسي من جهة أخرى (انظر للتفصيل: فريح العنزي، 1997). كما اتضح أن اضطراب الاكتئاب عند الأطفال يميل إلى أن يستمر مدة طويلة نسبياً، وعلى الرغم من أن الأعراض تتحسن عادة عبر الزمن، فإن فرص عودة الاضطراب مرتفعة (Sarason, & Sarason, 1996, p. 469).

إن التسليم بأن اكتئاب الطفولة ظاهرة محددة يشير إلى الحاجة إلى طرق ثابتة وصادقة للقياس، لتحديد شدة الاكتئاب ومعدلات انتشاره، والعوامل النفسية والاجتماعية والبيولوجية المرتبطة بهذا الاضطراب. وفضلاً عن ذلك فإن القياس أساسي في تحديد قابلية الطفل للإصابة بالاكتئاب في الكبر. كما يمكن أن تسهل المقاييس الثابتة والصادقة تقويم نتائج العلاج، ومن ثم تساعد على تطوير بدائل فعالة له (Vella, Heath & Miezitis, 1992, p. 95).

ولا تخفى أهمية القياس في العلم بوجه عام، وتعد الأمور السيكومترية جانباً أساسياً في علم النفس بوجه خاص. ولقد وُضعت - على المستوى العالمي - مقاييس محدودة العدد لقياس اكتئاب الطفولة والمراهقة، أكثرها شيوعاً: قائمة اكتئاب الأطفال من وضع «ماريا كوفاكس» (Kovacs, 1992)، ومقياس «رينولدس» لاكتئاب المراهقة (Reynolds, 1987)، ومقياس اكتئاب الأطفال (Tisher, Lang - Takac & Lang, 1992).

وهناك حاجة ماسة إلى تأليف مقاييس نفسية عربية، تنبع من المفحوص العربي، وتراعي تقاليده وظروفه (انظر للتفصيل: أحمد عبد الخالق، 1997)، واعتماداً على هذا التوجه وُضِع المقياس العربي لاكتئاب الأطفال.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم نتائج البحوث التي أجريت على المقياس العربي لاكتئاب الأطفال على عينات أطفال ومراهقين من ثماني دول هي: مصر، والكويت، والسعودية، وقطر، والبحرين، وسوريا، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية.

المنهج

العينات

تعرض هذه الدراسة للبحوث التي أجراها عدد من الباحثين على عينات مختلفة الحجم من الأطفال والمراهقين من ثماني دول، يقرب العدد الإجمالي لها من سبعة عشر ألفاً، جميعهم من تلاميذ المدارس النظامية. ويبين جدول (1) الدول المستخدمة، وحجم العينات المسحوبة، ومدى أعمارهم، والباحثين القائمين بها، والهدف العام لكل دراسة. وليس من الميسور أن نورد تفصيلات أكثر عن هذه العينات المتعددة (17 عينة)، وللقارئ المهتم أن يرجع إلى الدراسات الأصلية.

المقياس

وضع القائمة العربية لاكتئاب الأطفال في صيغتها العربية أحمد عبد الخالق (1991) وكذلك الإنجليزية (Abdel-Khalek, 1993). وهذه القائمة - على وجه التأكيد - ليست توليفاً من مقاييس سابقة، ولا تجميعاً لبنود مشتقة من قوائم سابقة، ومع ذلك فمن المتوقع أن تتكرر بعض البنود بين هذه القائمة العربية وبعض القوائم العالمية المتاحة، ذلك أنها جميعاً تعالج ظاهرة واحدة هي اكتئاب الأطفال، فاضطرابات النوم - على سبيل المثال - أحد أعراض اكتئاب الأطفال التي تتكرر في قوائم عدة.

وقد أُلفت القائمة العربية لاكتئاب الأطفال - بادئ ذي بدء - باللغة العربية الفصحى الميسرة، وطبقت على مفحوصين عرب، ثم أعدت لها صيغة إنجليزية تتبع القواعد المتعارف عليها في ترجمة المقاييس النفسية من لغة إلى أخرى، ومن بينها الترجمة فالترجمة العكسية، وتطبيق المقياس في لغتيه على مفحوصين يتقنون اللغتين، واستخراج معامل الارتباط بين الصيغتين (ويجب أن يكون مرتفعاً) وحساب الفروق بين متوسطي الصيغتين (ويجب أن يكون غير دال إحصائياً). وتشير نتائج التحليلات في هذا الصدد إلى تكافؤ الصيغتين: العربية والإنجليزية للقائمة (انظر للتفصيل: Abdel-Khalek, 1993).

جدول (1): العينات المستخدمة في البحوث على القائمة العربية لاكتئاب الأطفال وأهم البيانات عنها والقائمين بها*

رقم	الدولة	حجم العينة	الأعمار	المرجع	هدف الدراسة
1	مصر	1673	15-11	عبدالخالق، 1991	تقديم المقياس
2	مصر	1783	15-11	Abdel - Khalek, 1993	تقديم المقياس
3	مصر	1207	15-11	عبدالخالق، النيال، 1991	الفروق العمرية
4	مصر	3133	12-11	عبدالخالق، عبدالغني، غير منشور	بيانات أحدث
5	الكويت	1981	16-10	Abdullatif, 1995	معدلات الانتشار بعد العدوان
6	الكويت	1981	16-10	Abdel-Khalek, 1996	تحليل عاملي
7	الكويت	2083	17-13	Abdel-Khalek, 1997	العلاقة بمخاوف العدوان
8	الكويت	867	14-12	فريح العنزي، 1997	العلاقة بالتحصيل
9	الكويت	108	18-14	Abdel-Khalek, 1998	حساب الصدق
10	السعودية	939	17-10	أحمد إسماعيل، 1999	معالم المقياس
11	قطر	347	16-11	حصة فخرو، مايسة النيال، آمنة تركي، 1998	الفروق العمرية والجنسية
12	قطر	185	16-11	حصة فخرو، وزميلتيها، 1998	الارتباطات
13	قطر	200	16-11	حصة فخرو، وزميلتيها، 1998	العوامل، والثبات
14	البحرين	570	15-13	توفيق عبدالمنعم، 1999	معالم المقياس
15	سوريا	701	16-13	عبدالخالق، رضوان، 1999	معالم المقياس
16	الاردن	639	15-13	عبدالخالق، غير منشور (ب)	معالم المقياس
17	الولايات المتحدة	535	18-11	Abdel-Khalek & Soliman in press	الفروق الحضارية

* الدراساتان (5، و6) استخدمتا العينة ذاتها.

وقد تكوَّن وعاء البنود اعتماداً على التراث النفسي والطبي النفسي، واستفيد من آراء الحكام في استبقاء البنود الملائمة واستبعاد غير الملائمة، وحُسب الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية، وأجريت تحليلات عاملية متعددة. وتكونت القائمة – في صيغتها النهائية – من 27 بنداً (عبارة قصيرة)، يعد معظمها (19 بنداً) مؤشرات إيجابية للاكتئاب مثل: «أنا حزين»، في حين أن ثمانية بنود منها تعد مؤشرات سلبية للاكتئاب مثل: «أشعر بالسعادة» (يُعكس مفتاح تصحيحها). ويجاب عن كل عبارة على أساس ثلاثة بدائل هي: «نادراً، أحياناً، كثيراً». وللقائمة خواص جيدة بوجه عام كما سنقدم في فقرة النتائج.

تطبيق القائمة

استخدمت القائمة العربية لاكتئاب الأطفال مع عينات الدراسة جميعاً (تلاميذ المدارس وتلميذاتها) في موقف قياس جمعي، وكانت تطبق إما وحدها أو مع مقاييس أخرى مختصرة تبعاً لتصميم كل دراسة.

النتائج

يبين جدول (2) معاملات ثبات القائمة كما طبقت على عينات من ثماني دول. ويبين جدول (3) معاملات صدق المقياس.

وقد حللت القائمة العربية لاكتئاب الأطفال عاملياً في ثماني دراسات مستقلة، ويبين جدول (4) العوامل المستخرجة.

ومن المناسب أن نذكر نماذج لهذه العوامل، ففي العينة المصرية استخرجت سبعة عوامل، استوعبت 58,5% من التباين المشترك. سمي العامل الأول «الشعور بعدم السعادة»، وكانت أهم تشبعاته المرتفعة بالبنود: 1 (أشعر بالسعادة – تشبع سلبي)، و22 (هناك أشياء كثيرة تضايقني)، و13 (أشعر بالضيق). وسمي العامل الثاني «مشكلات النوم»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 11 (أقلق اثناء نومي)، و6 (أحلم أحلاماً مزعجة)، 3 (أنام جيداً – تشبع سلبي). وسمي العامل الثالث: «الوحدة»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 25 (كثير من الناس يحبونني)، و12 (لي أصدقاء كثيرون)، و27 (أنا متفائل)، و15 (أشعر بالوحدة – تشبع سلبي). أما العامل الرابع فقد سمي: «الحزن»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 7 (أنا حزين)، و16 (أشعر أنني تعيس)، و21 (أنا راضٍ عن حياتي – تشبع سلبي). وسمي العامل الخامس: «التشاؤم»، وكانت أعلى تشبعاته

بالبنود 24 (ستحدث لي أشياء سيئة)، و8 (أنا واثق من نفسي - تشبع سلبي)، و23 (أنا متشائم)، و27 (أنا متفائل - تشبع سلبي). وسمي العامل السادس: «ضعف التركيز»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 4 (أجد صعوبة في التركيز على دراستي)، و10 (تركيزي ضعيف)، و5 (أشعر أنني لا قيمة لي)، و14 (أنا سرحان). وأخيراً سمي العامل السابع: «الإجهاد»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود 2 أشعر بالكسل)، و9 (أشعر بالتعب).

جدول (2): معاملات ثبات القائمة العربية لاكتئاب الأطفال تبعاً لعدد من الدراسات التي أجريت على ثماني دول

رقم	الدولة	ذكور		إناث		ذكور وإناث		طريقة الثبات	المرجع
		ن	ر11	ن	ر11	ن	ر11		
1	مصر	30	0,89	30	0,90	60	0,93	التنصيف	أحمد عبدالخالق، 1991
2	مصر	33	0,85	36	0,89	69	0,87	إعادة التطبيق	أحمد عبدالخالق، 1991
3	مصر	1625	0,89	1508	0,91	3133	0,90	ألفا	أحمد عبدالخالق، السيد عبدالغني، غ.م.
4	الكويت	995	0,86	986	0,88	1981	0,87	ألفا	Abdullatif, 1995
5	السعودية	-	-	-	-	-	0,85	ألفا	أحمد إسماعيل، 1999
6	قطر	100	0,83	100	0,86	200	0,82	التجزئة النصفية	حصة فخرو، وزميلتيها، 1998
7	قطر	100	0,84	100	0,81	200	0,87	ألفا	حصة فخرو، وزميلتيها، 1998
8	البحرين	-	-	-	-	570	0,84	ألفا	توفيق عبدالمنعم، 1999
9	سوريا	366	0,84	335	0,85	701	0,85	ألفا	أحمد عبدالخالق، سامر رضوان، 1999
10	الأردن	323	0,82	316	0,86	639	0,85	ألفا	أحمد عبدالخالق، غ.م (ب).
11	أمريكا	257	0,88	278	0,90	535	0,89	ألفا	Abdel-Khalek & Soliman

جدول (3): الصدق المرتبط بالمحك (ر) للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال في ست دراسات*

رقم	الدولة	ذكور		إناث		ذكور وإناث		المحك	المرجع
		ن	ر	ن	ر	ن	ر		
1	مصر	112	0,65	112	0,75	-	-	قائمة «كوفاكس»	Abdel-Khalek, 1993
2	مصر	112	0,64	112	0,56	-	-	مقياس اليأس	Abdel-Khalek, 1993
3	الكويت	-	-	-	-	-	0,53	قائمة «كوفاكس»	Abdullatif, 1995
4	الكويت	1020	0,20	1063	0,16	-	-	قائمة الخوف من العدوان	Abdel-Khalek, 1997
5	الكويت	55	0,57	54	0,83	109	0,75	قائمة «بيك» للاكتئاب	Abdel-Khalek, 1998
6	سوريا	56	0,57	56	0,39	112	0,48	قائمة «كوفاكس»	عبدالخالق، ورضوان، 1999

* جميع الارتباطات دالة إحصائياً على واحد من مستويين: 0,001 أو 0,05.

وفي العينة الكويتية استخرجت خمسة عوامل استوعبت 42,10% من التباين المشترك، سمي العامل الأول «الاكتئاب العام»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 13 (أشعر بالضيق)، و19 (أشعر بالملل)، و22 (هناك أشياء كثيرة تضايقني)، و11 (أقلق أثناء نومي)، و15 (أشعر بالوحدة). وأما العامل الثاني فقد سمي: «التشاؤم»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود 26 (أكره نفسي) و18 (أشعر أنني فاشل)، و23 (أنا متشائم)، 24 (ستحدث لي أشياء سيئة)، و5 (أشعر أنني لا قيمة لي). وكانت أعلى تشبعات العامل الثالث بالبنود: 21 (أنا راضٍ عن حياتي)، و27 (أنا متفائل)، و3 (أنام جيداً) و1 (أشعر بالسعادة)، و17 (الحياة حلوة)، وهذه البنود تشير إلى الشعور بالسعادة، وحيث إن المجال اكتئاب الطفولة فقد سمي العامل «الشعور بعدم السعادة». وكانت أعلى تشبعات العامل الرابع بالبنود: 10 (تركيزي ضعيف)، و4 (أجد صعوبة في التركيز على دراستي)، و2 (أشعر بالكسل)، و14 (أنا سرحان)، ولذا سمي هذا العامل «ضعف التركيز». أما العامل الخامس فقد سمي «الوحدة»، وكانت أعلى تشبعاته بالبنود: 12 (لي أصدقاء كثيرون)، و25 (كثير من الناس يحبونني). ولا حاجة إلى إيراد نماذج أخرى للعوامل المستخرجة من المقياس ذاته نتيجة تطبيقه على عينات من دول أخرى، ذلك أن التكرار سيكون كبيراً.

جدول (4): العوامل المستخرجة من القائمة العربية لاكتئاب الأطفال على عينات من ست دول

العوامل المصرية	العوامل الكويتية	العوامل السعودية	العوامل القطرية	العوامل البحرينية	العوامل السورية	العوامل الأردنية	العوامل الأمريكية
1 – الشعور بعدم السعادة.	1 – الاكتئاب العام.	1 – الشعور بالضيق.	1 – الضيق.	1 – الشعور بالضيق.	1 – الاكتئاب العام.	1 – الاكتئاب العام.	1 – المزاج السلبي والتقليل من الذات.
2 – مشكلات النوم.	2 – التشاؤم.	2 – التشاؤم.	2 – عدم الثقة بالنفس.	2 – التشاؤم.	2 – مشكلات النوم.	2 – الشعور بعدم السعادة.	2 – الإجهاد.
3 – الوحدة.	3 – الشعور بعدم السعادة.	3 – الشعور بعدم السعادة.	3 – التشاؤم.	3 – ضعف التركيز.	3 – الوحدة.	3 – ضعف التركيز.	3 – الوحدة.
4 – الحزن.	4 – ضعف التركيز.	4 – تشتت الانتباه.	4 – الوحدة النفسية.	4 – الشعور بعدم السعادة.	4 – ضعف التركيز.	4 – مشكلات النوم.	4 – مشكلات النوم.
5 – التشاؤم.	5 – الوحدة.	–	5 – اضطراب النوم.	5 – عدم الثقة بالنفس.	5 – الإجهاد.	5 – الإجهاد.	5 – ضعف التركيز.
6 – ضعف التركيز.	–	–	6 – اضطرابات التركيز.	6 – مشكلات النوم.	6 – التوقعات السلبية.	–	6 – التشاؤم.
7 – الإجهاد.	–	–	–	7 – الشعور بالإرهاق.	7 – التشاؤم.	–	7 – الشعور بعدم السعادة.
%58,5	%42,1	%45,2	%55,9	%48,8	%49,2	%41,4	%57,1

وقد تراوحت النسبة المئوية التي استوعبتها هذه العوامل بين 41,4%، و58,5%، وهي نسب لا بأس بها. ويبين جدول (5) أهم المعالم الوصفية للمقياس.

جدول (5): المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال في تسعة بحوث أجريت على عينات من سبع دول*

م	الدولة	ذكور			إناث			ت	المرجع
		ن	م	ع	ن	م	ع		
1	مصر	933	44,78	8,03	850	46,92	9,31	**5,21	Abdel-Khalek, 1993
2	مصر	1625	43,05	9,48	1508	44,55	10,29	**4,23	عبدالخالق، عبدالغني، غ.م.
3	الكويت	995	43,82	8,53	986	42,20	8,94	**4,13	Abdullatif, 1995
4	الكويت	447	44,94	9,30	420	44,69	10,35	0,37	فريح العنزي، 1997
5	السعودية	450	40,90	7,90	489	41,40	8,20	1,01	أحمد إسماعيل، 1999
6	البحرين	205	44,81	8,32	365	40,34	7,45	**4,87	توفيق عبدالمنعم، 1999
7	سوريا	366	41,57	7,84	335	45,88	8,89	**6,82	عبدالخالق، رضوان، 1999
8	الأردن	323	40,97	7,72	314	43,19	8,80	**3,38	عبدالخالق، غ.م.(ب).
9	أمريكا	257	45,05	8,55	278	45,18	9,16	0,15	Abdel-Khalek & Soliman, in press

* لم تورد هنا م، ع للعينة القطرية حيث حسبت اعتماداً على نسخة مبكرة من المقياس قدرت درجات المقياس فيها على أساس بدائل خمسة (وليس ثلاثة)، ولذا فليس من الممكن مقارنتها ببقية العينات.
** دالة إحصائياً عند مستوى 0,001.

وقد أجرى فريح العنزي (1997) دراسة عن العلاقة بين الاكتئاب والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب الصف الرابع المتوسط بدولة الكويت من الجنسين (ن = 867)، واستخدمت القائمة العربية لاكتئاب الأطفال ومجموع الدرجات في نهاية العام الدراسي للصف السابق (الثالث المتوسط)، وأسفرت الدراسة عن ارتباط جوهري سالب بين الاكتئاب والتحصيل الدراسي.

مناقشة النتائج

عرضت هذه الدراسة نتائج خمسة عشر بحثاً، أجريت على القائمة العربية لاكتئاب الأطفال، باستخدام عينات كبيرة الحجم من الأطفال والمراهقين، مأخوذة

من ثماني دول هي: مصر والكويت والسعودية وقطر والبحرين وسوريا والأردن والولايات المتحدة. وبرهنت هذه النتائج - بوجه عام - على خواص سيكومترية جيدة لهذا المقياس، بما يجعله قادراً على المنافسة مع نظائره المتاحة على مستوى غير محلي، ويؤدي بنا ذلك - أيضاً - إلى التوصية باستخدامه.

وفيما يختص - بداية - بمعاملات الثبات فقد استخدمت طريقتان: إعادة التطبيق والاتساق الداخلي بمنهجي التنصيف وألفا من وضع «كرونباخ». وتراوحت معاملات الثبات - على اختلاف الطرق والعينات - بين 0,81 و0,93 لدى عينات من ثماني دول أجريت عليها إحدى عشرة دراسة، اشتملت على سبعة وعشرين معاملاً للثبات (انظر جدول 2). وتبرهن هذه النتائج على ارتفاع ثبات القائمة العربية لاكتئاب الأطفال.

ومن الأهمية بمكان أن تقارن معاملات ثبات هذه القائمة بغيرها من المقاييس العالمية، ففي قائمة اكتئاب الأطفال من وضع «كوفاكس» تتراوح معاملات الثبات بين 0,71، و0,89 (Kovacs, 1992, p. 37). وفي مقياس «رينولدس» لاكتئاب المراهقين تتراوح معاملات ثبات ألفا بين 0,89، و0,96 (Reynolds, 1987, p. 15). وللمقياس الأخير أعلى معاملات ثبات، يليه المقياس العربي ثم قائمة «كوفاكس».

وتتراوح معاملات الصدق المرتبط بالمحك (انظر جدول 3) بين القائمة الحالية ومقاييس أخرى للاكتئاب (كوفاكس، وبيك، واليأس) بين 0,39، و0,83 وكلها دالة إحصائياً إشارة إلى الصدق المرتبط بالمحك للقائمة بدرجة لا بأس بها. وبالمقارنة إلى مقياس «رينولدس» فإن معاملات صدقه التلازمي تتراوح بين 0,68، و0,76 (Reynolds, 1987, p.21)، والأخيرة أعلى.

وأما الارتباط بين القائمة العربية لاكتئاب الأطفال وقائمة المنبهات المثيرة للخوف والمرتبطة بالعدوان العراقي لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين فإنها دالة إحصائياً (عند مستوى 0,01). ولكنها أقل من نظيرتها بين القائمة العربية للاكتئاب وغيرها من المقاييس المباشرة للاكتئاب. وهذا أمر متوقع تماماً، ذلك أن الارتباطات المتبادلة بين المقاييس التي تقيس خاصة واحدة كالاكتئاب يجب أن تكون أعلى من الارتباطات بين المقاييس التي تقيس خاصتين مختلفتين إلى حد معين كالاكتئاب والمخاوف، ومع ذلك فالأخيرين يتداخلان معاً إلى حد ما.

ومن ناحية أخرى فإن الارتباط الجوهري السالب بين الاكتئاب والتحصيل الدراسي (فريح العنزي، 1997) يعد أحد مؤشرات صدق مقياس الاكتئاب.

وقد طبق المقياس العربي لاكتئاب الأطفال على تلاميذ مدارس من سبع دول عربية (مصر، والكويت، والسعودية، وقطر، والبحرين، وسوريا، والأردن) في صيغته العربية، كما طبق المقياس ذاته - في صيغته الإنجليزية - على عينة أمريكية من تلاميذ المدارس، واستخرجت سبعة عوامل من أربع دول (مصر، والبحرين، وسوريا، وأمريكا)، واستخرجت ستة عوامل من عينة قطر، في حين استخرجت خمسة عوامل من العينتين الكويتية والأردنية، وأربعة عوامل من العينة السعودية. وتقع العوامل المستخرجة من هذه العينات الست في قلب ظاهرة الاكتئاب، وهي عوامل واضحة المعالم، وقابلة للتفسير، وذات تشبعات مرتفعة، ولها اتساق مرتفع؛ حيث تقل في معظمها البنود التي لا تتسق مع تسمية العامل وتستوعب هذه العوامل قدراً معقولاً من التباين المشترك، لكل ذلك يمكن القول بأن القائمة لها تركيب عاملي ذو معنى. واعتماداً على جدول (4) نعرض في جدول (6) العوامل المشتركة بين هذه التحليلات المعتمدة على بيانات من ثماني دول.

جدول (6): تصنيف تكراري للعوامل المستخرجة
من القائمة العربية لاكتئاب الأطفال في ثماني دول

العوامل*	عدد الدول التي استخرج فيها العامل
1 - ضعف التركيز.	8
2 - التشاؤم.	7
3 - مشكلات النوم.	6
4 - الشعور بعدم السعادة.	6
5 - الإجهاد.	5
6 - الوحدة.	5
7 - الاكتئاب العام.	3
8 - الشعور بالضيق.	3
9 - عدم الثقة بالنفس.	2
10 - الحزن.	1
11 - التوقعات السلبية.	1
12 - المزاج السلبي والتقليل من الذات.	1
مجموع العوامل	**48**

* من المتوقع بطبيعة الحال أن تختلف بعض أسماء العوامل من دراسة إلى أخرى، ومع ذلك فإنها تعني المفهوم ذاته غالباً، مثال ذلك عامل ضعف التركيز هنا سمي في العينة السعودية تشتت الانتباه، وفي العينة القطرية اضطرابات التركيز.

ومن البدهي أن تعكس العوامل المستخرجة من القائمة العربية لاكتئاب الأطفال الخواص الأساسية لهذه القائمة وبخاصة مضمون بنودها، ومع ذلك فمن الممكن أيضاً أن تعكس هذه العوامل الخواص الأساسية والعامة لاكتئاب الطفولة لدى عينات هذه الدول الثماني، ومن أهم العوامل أو المؤشرات ذات التكرارات الأعلى بين الدول، والتي تعد عوامل قابلة للتكرار Replicable ما يلي: ضعف التركيز، والتشاؤم، ومشكلات النوم، والشعور بعدم السعادة، والإجهاد، والوحدة. ومن ناحية أخرى فإن العوامل التي لم تتكرر كثيراً من عينة أو دولة لأخرى (تكرار واحد فقط) قد تعد من الخواص الثانوية لاكتئاب الطفولة نظراً لكونها عوامل غير قابلة للتكرار، ومن هذه العوامل ما يلي: الحزن، والتوقعات السلبية، والمزاج السلبي والتقليل من الذات. وقد تعد مثل هذه العوامل خاصة أساسية للعينة الواحدة التي استخرجت منها. وليس من الميسور أن نحدد أي المؤشرات (العوامل) أساسية وأيها ثانوية في اكتئاب الطفولة، ولكن ذلك يمكن أن يتحدد – في هذا المستوى على الأقل – اعتماداً على العوامل ذات القابلية المرتفعة للتكرار من عينة إلى أخرى كما سبق أن أوضحنا. وعلى كل حال فإن مزيداً من الفحص لهذه العوامل على عينات أخرى يمكن أن يسهم في تحديد الخواص الأساسية لاكتئاب الطفولة، هذا فضلاً عن مقارنة هذه العوامل بالعوامل المستخرجة من دراسات أخرى بمقاييس أخرى، وكل ذلك جدير بدراسة مستقلة.

وتشير المقارنة الواردة في جدول (6) بوجه عام إلى أن نتائج التحليلات العاملية للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال تعد خطوة نحو البرهنة على الصدق العاملي للقائمة، على الرغم من أن بعض الاختلاف في التركيب العاملي أمر متوقع، وبخاصة في عينات الأطفال والمراهقين الذين يعد سلوكهم أقل استقراراً وثباتاً بالنسبة إلى سلوك الراشدين. وقد ظهر هذا الاختلاف في التركيب العاملي في مقاييس أخرى مثل قائمة اكتئاب الأطفال من وضع «كوفاكس» (Kovacs, 1992, p. 42).

من الواضح أن الاختلاف في التركيب العاملي يمكن أن يعتمد – من بين ما يعتمد – على خصائص العينات المستخدمة، فما جوانب الاختلاف بين هذه العينات المستخدمة من الدول الثماني؟ لقد اختلفت أحجام العينات التي أجريت لها تحليلات عاملية، فقد تراوحت بين (200) و(1981) وكلها – إلا واحدة – عينات تقع في فئة العينات كبيرة الحجم، وهناك تعارف بين الباحثين على أن العوامل

المستخرجة من عينة تبلغ (500) فرد تعد عوامل مستقرة كالعوامل المستخرجة من عينة تبلغ الألفين. وتشتمل كل هذه العينات على الجنسين معاً، وتقع في الفئة العمرية التي تتراوح بين 10، و18 عاماً (ولو أن عدد أفراد العينة التي تقع في عمر 17 عاماً = 7,7%، وفي عمر 18 عاماً = 2,1%، وذلك في العينة الأمريكية وحدها). وباستثناء ذلك فإن غالبية العينات تقع في المدى العمري الذي يتراوح بين 11 - 16 عاماً (انظر جدول 1، العينات الثماني رقم: 2، 6، 10، 13، 14، 15، 16، 17 وهي العينات التي أجريت عليها التحليلات العاملية). كما تجدر الإشارة إلى أن جميع أفراد العينات من تلاميذ المدارس من الجنسين، اختيرت بالطريقة ذاتها إلى حد بعيد.

ومع كل ذلك فهناك بعض الاختلاف في التركيب العاملي للقائمة من دولة إلى أخرى، ويتضح هذا الاختلاف في الجوانب الآتية:

1 – النسبة المئوية للتباين الكلي للعوامل الجوهرية.

2 – عدد العوامل المستخرجة (4 مقابل 7).

3 – عدد البنود المشبعة جوهرياً بكل عامل.

4 – نوعية البنود المشبعة جوهرياً بكل عامل.

5 – أسماء بعض العوامل.

هل هذا الاختلاف راجع إلى الفروق الحضارية أو متعلق بالخواص السيكومترية للقائمة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب دراسة مستقلة ليس محلها هذه الدراسة التي تهدف إلى عرض البحوث التي أجريت على القائمة العربية لاكتئاب الأطفال.

ومع ذلك يجب أن نؤكد أن التركيب العاملي للقائمة متسق في عينة كل دولة على حدة، بمعنى أنها عوامل واضحة المعالم محددة القسمات تتفق تسمياتها مع البنود التي تشكل العامل.

على أن الأمر الأكثر أهمية يتلخص في أنه ليس من أهداف وضع هذه القائمة أن تستخدم الدرجات عليها بوصفها عوامل نوعية فرعية، كالاكتئاب العام، أو الشعور بعدم السعادة، أو ضعف التركيز، أو مشكلات النوم... وهكذا. ولكن الهدف – بالأحرى – أن تستخدم فقط الدرجة الكلية على القائمة بوصفها مؤشراً عاماً

لاكتئاب الطفولة، ذلك أن بعض العوامل تختلف من عينة إلى أخرى كما سبق أن بيَّنا، والعوامل الفرعية - كذلك - تستوعب عدداً قليلاً من البنود، ومن ثم ينخفض ثباتها غالباً، وهكذا الحال في مقاييس اكتئاب الطفولة التي تستخدم على مستوى عالمي.

السؤال المهم الذي يترتب على التركيز على الدرجة الكلية على المقياس وحدها يكون إذن كالآتي: ما فائدة إجراء هذه التحليلات العاملية للمقياس على عينات هذه الدول الثماني؟ وتكون الإجابة عن ذلك أن إجراء مثل هذه التحليلات العاملية أمر على درجة كبيرة من الأهمية، بهدف التثبت من أن التركيب العاملي للقائمة متسق في ذاته، وفي كل دولة على حدة، ويؤدي إلى عوامل ذات معنى، وقابلة للتفسير، وهذا نوع من صدق التكوين، ولكن دون الاعتماد على هذه العوامل بوصفها مقاييس فرعية للقائمة، فهذا ليس من أهداف القائمة العربية لاكتئاب الأطفال.

وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين (انظر جدول 5) في عينتي كل دولة على حدة، فقد ظهرت فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في عينات كل من: مصر (دراستان) والكويت (في دراسة واحدة، ولم تكن دالة في دراسة أخرى)، والبحرين، وسوريا، والأردن. ولم تكن الفروق دالة إحصائياً بين الجنسين في إحدى الدراسات الكويتية وعينتي السعودية والولايات المتحدة. ويتفق ذلك مع دراسات سابقة (انظر: Nolen - Hoeksema & Girgus, 1994). وفي حالة الفروق الدالة إحصائياً بين الجنسين كان متوسط الإناث أعلى من الذكور في أربع مقارنات: في دراستين مصريتين وعينتي سوريا والأردن. ويتفق ذلك مع دراسات أجريت بمقاييس أخرى (انظر: Koening *et al.*, 1994; Nevid *et al.*, 1977, p. 479)، في حين كان متوسط الذكور أعلى في عينتي الكويت والبحرين. ويشير بعض الباحثين (Rehm *et al.*, 1987) إلى أن النتائج متضاربة فيما يختص بالفروق بين الجنسين في اكتئاب الطفولة.

وعند مقارنة الذكور من سبع دول، يتضح أن أعلى متوسطات الاكتئاب قد حصل عليها الذكور من الولايات المتحدة، في حين حصل على أقل المتوسطات عينة الذكور السعوديين. وفيما يختص بالإناث فقد حصلت المصريات على أعلى متوسطات الاكتئاب، وعلى أقل المتوسطات بنات البحرين. وتحتاج هذه المقارنات

إلى مزيد من الفحص والتحليل في دراسة مستقلة.

موجز القول أن خمس عشرة دراسة، أجريت على عينات تقرب من سبعة عشر ألفا من تلاميذ المدارس وتلميذاتها، مأخوذة من ثماني دول، تشير إلى أن القائمة العربية لاكتئاب الأطفال تتسم بخواص سيكومترية جيدة، فثباتها مرتفع، وصدقها لا بأس به، والعوامل المستخرجة منها متسقة مع ظاهرة اكتئاب الطفولة، كل ذلك يحدو بنا إلى التوصية باستخدامها في صيغتيها: العربية والإنجليزية.

على أنه تجب الإشارة إلى أهم جوانب النقص في هذه القائمة، فعلى الرغم من أنها تهدف إلى تقدير اكتئاب الطفولة وقياسه فإنها لم تستخدم حتى الآن استخداماً إكلينيكياً بهدف تحديد معاملات ثباتها وصدقها على العينات الإكلينيكية، ومدى قدرتها على التمييز بين العينات السوية وغير السوية، فضلاً عن معايير القائمة على هذه العينات. ومن ناحية أخرى يجدر بنا استخراج معاملات ارتباط القائمة العربية لاكتئاب الأطفال ببقية مقاييس الاضطراب النفسي لدى الأطفال والمراهقين وبخاصة العصابية والقلق والمخاوف المرضية والوساوس القهرية.

وأخيراً فإن الحاجة ماسة إلى القيام بفحص دقيق لمعاملات الارتباط والتشبعات العاملية التي استخرجت للمقياس على عينات من ثماني دول، لتحديد ارتباطات كل بند بالعوامل المستخرجة وبالدرجة الكلية على المقياس، بهدف استبعاد البنود الضعيفة نظراً لارتباطاتها المنخفضة، وهي الإجراءات التي طبقت عند تأليف المقياس على العينة المصرية وحدها، وبعد إتاحة نتائج على عينات مشتقة من دول عديدة ومختلفة فإن الظروف مواتية في الوقت الراهن لتطبيق المحكات التي استخدمت مع العينة المصرية الأصلية على بقية العينات المأخوذة من دول عدة، وذلك محله دراسة أخرى.

المصادر

أحمد السيد إسماعيل (1999). البنية العاملية لقائمة اكتئاب الأطفال لدى عينة من تلاميذ المدارس السعودية. بحث ألقي في: مؤتمر الخدمة النفسية والتنمية، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، في المدة من 5 - 7 أبريل 1999.

أحمد محمد عبدالخالق (1991). بناء مقياس الاكتئاب لدى الأطفال في البيئة المصرية. **دراسات نفسية**، 1، 219 - 251.

أحمد محمد عبدالخالق (1998). المقاييس اللفظية للشخصية بين التأليف والتعريب. **مجلة علم النفس**، العدد 45، السنة 12، ص ص 6 - 21.

أحمد محمد عبدالخالق (غير منشور «أ»). الاكتئاب لدى الأطفال والمراهقين.

أحمد محمد عبدالخالق (غير منشور «ب»). القائمة العربية لاكتئاب الأطفال: دراسة على عينات أردنية.

أحمد محمد عبدالخالق، ومايسة أحمد النيال (1991). الاكتئاب لدى مجموعات عمرية مختلفة من الأطفال. المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، المنعقد في المدة من 27 - 30 أبريل 1991، ص ص 1053 - 1076.

أحمد محمد عبدالخالق، والسيد محمد عبدالغني (غير منشور). بيانات مصرية أحدث عن القائمة العربية لاكتئاب الأطفال.

أحمد محمد عبدالخالق، وسامر جميل رضوان (1999). تقنين مبدئي للقائمة العربية لاكتئاب الأطفال على عينات سورية. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت.

توفيق عبدالمنعم توفيق (1999). المكونات العاملية للاكتئاب لدى عينة من تلاميذ المرحلة الإعدادية بدولة البحرين. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، ١٣، ١٧٣-٢٠٠.

حصة عبدالرحمن فخرو، ومايسة أحمد النيال، وآمنة عبدالله تركي (1998). بعض المتغيرات النفسية لدى مجموعات عمرية مختلفة من تلاميذ وتلميذات المدارس بدولة قطر (دراسة ارتقائية ارتباطية). ندوة علم النفس وآفاق التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، 11 - 13 مايو 1998، كلية التربية، جامعة قطر.

فريح عويد العنزي (1997). الاكتئاب وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب الصف الرابع المتوسط بدولة الكويت. **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، العدد 45، المجلد 12، ص ص 157 - 180.

Abdel - Khalek, A.M. (1993). The construction and validation of the Arabic Children's Depression Inventory. *European Journal of Psychological Assessment*, 9, 41 - 50.

Abdel - Khalek, A.M. (1996). Factorial structure of the Arabic Children's Depression Inventory among Kuwaiti subjects. *Psychological Reports*, 78, 963 - 967.

Abdel - Khalek, A.M. (1997). A survey of fears associated with Iraqi aggression among Kuwaiti children and adolescents: A factorial study 5.7 years after the Gulf War. *Psychological Reports*, 81, 247, 255.

Abdel - Khalek, A.M. (1998). Criterion - related validity of the Arabic Children's Depression Inventory. *Psychological Reports*, 82, 930.

Abdel - Khalek, A.M., & Soliman, H.H. (in press). A cross-cultural evaluation of depression in children in Egypt, Kuwait, and United States. *Psychological Reports*.

Abdullatif, H.I. (1995). Prevalence of depression among middle - school Kuwaiti students following the Iraqi invasion. *Psychological Reports*, 77, 643 - 649.

American Psychiatric Association (1994). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders, DSM- IV*. Washington DC: Author.

Cohen, P., Cohen, J., Kasen, S., Velez, C.N., Hartmark, C., Johnson, J., Rojas, M., Brook, J., & Streuning, E.L. (1993). An epidemiological study of disorders in late childhood and adolescence - I. age - and gender - specific prevalence. *Journal of Child Psychology & Psychiatry*, 34, 851 - 867.

Davison, G.C., & Neale, J.M. (1996). *Abnormal psychology*. New York: Wiley, 6th ed.

Koenig, L.J., Isaacs, A.M., & Schwartz, J.A.J. (1994). Sex differences in adolescent depression and loneliness: Why are boys lonelier if girls are more depressed? *Journal of Research in Personality*, 28, 27 - 43.

Kovacs, M. (1992). *Children's Depression Inventory manual*. New York: Multi-Health Systems Inc.

Mitchell, J., McCauley, E., Burke, P.M., & Moss, S.J. (1988). Phenomenology of depression in children and adolescents. *Journal of the American Academy of Child & Adolescent Psychiatry*, 27, 12 - 20.

Nevid, J.S., Rathus, S.A., & Greene, B. (1997). *Abnormal psychology in a changing world*. New Jersey: Prentice - Hall, 3rd ed.

Nolen - Hoeksema, S., & Girgus, J.S. (1994). The emergence of gender differences in depression during adolescence. *Psychological Bulletin*, 115, 424 - 443.

Rehm, L.P., Gordon - Leventon, B., & Ivens, C. (1987). Depression. In C.L. Frame & J. L. Matson (Eds.) *Handbook of assessment in childhood psychopathology*. New York: Plenum Press, pp. 341 - 371.

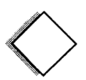
Reynolds, W.M. (1987). *Reynolds Adolescent Depression Scale: Professional manual.* Odessa, FL: Psychological Assessment Resources, Inc.

Rosenhan, D.l., & Seligman, M.E.P. (1995). *Abnormal psychology*. New York: W.W. Norton & Comp., 3rd ed.

Sarason, I.G., & Sarason, B.R. (1996). *Abnormal psychology: The problem of maladaptive behavior*. New Jersey: Prentice - Hall, 8th ed.

Tisher, M., Lang - Takac, E., & Lang, M. (1992). The Children's Depression Scale: Review of Australian and Overseas experience. *Australian Journal of Psychology*, 44, 27 - 35.

Vella, D.D., Heath, N.L., & Miezitis, S. (1992). Depression in children and adolescents: Assessment issues. In S. Miezitis (Ed.) *Creating alternatives to depression in our schools: Assessment, intervention, prevention*. Seattle, Toronto: Hogrefe & Huber Pup., pp. 95 - 106.





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميَّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربيّة وآخر بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجانا.

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٤ د.ك للمؤسسات : ١٢ د.ك

خارج الكويت : ٢٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د. ك

توجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالدية رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

الشباب وفوائد استثمار وقت الفراغ

كامل عمران*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تصور طلاب جامعة دمشق نحو ظاهرة وقت الفراغ، من خلال الإجابة عن عدد من التساؤلات والافتراضات التي تتعلق بفوائد استثمار وقت الفراغ. ولتحقيق ذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأداة جمع بيانات تتكون من الاستبانة، ومقابلات فردية وجماعية. وقد أجري البحث على عينة عشوائية طبقية من طلاب جامعة دمشق عددهم 7500 طالب وطالبة، وفق المتغيرات المستقلة التالية: مكان الإقامة والجنس والعمر ونوع الكلية والمستوى الاقتصادي. كما استخدم البحث عدداً من المقاييس الإحصائية وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها: 1 - إدراك طلبة جامعة دمشق لأهمية استثمار وقت الفراغ. 2 - حدد طلبة جامعة دمشق أهم فوائد استثمار وقت الفراغ. 3 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ بين طلبة جامعة دمشق والمتغيرات السابقة. 4 - وجود علاقة بين تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلبة جامعة دمشق والمتغيرات السابقة. كما قدمت الدراسة بعض التوصيات.

المصطلحات الأساسية: وقت الفراغ، وقت العمل، طلاب الجامعة.

أبرزت الحضارة المعاصرة في مسيرتها، بفضل مصادر تطورها الداخلية، ظاهرة تدعى «وقت الفراغ» Leisure Time التي سرعان ما وسمت هذه الحضارة بطابعها، وجعلتها تعبيراً عنها، بحيث باتت تدعى اليوم حضارة «وقت الفراغ».

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) بقسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

وتشير الوقائع إلى أن ظاهرة وقت الفراغ تلازم وجود الثقافة في المجتمع، سواء أكانت الثقافة قديمة أم حديثة. إلا أن تلك السمة التي تميز الحضارة المعاصرة، المتمثلة في إنقاص يوم العمل وأسبوعه، وانتشار نظام العطل والأجازات مدفوعة الأجر، التي أنتجت مزيداً من ساعات الفراغ عند أفراد المجتمع، قد أعطت هذه الظاهرة بعدها وانتشارها في المجتمع المعاصر. ويعتقد بعض الباحثين أن ظاهرة وقت الفراغ تتجلى في صورة زمن محرر بالتقابل مع زمن العمل، ولا يمكن فهمها إلا ضمن هذا التقابل، بحيث أصبحت أمراً لا غنى عنه لنمو المجتمع الحديث وتطوره. فمن خلالها يتم تصريف سلع الاستهلاك التي يجري إنتاجها على نحو دائم ومتزايد، وتبين الأدلة أن ليس ثمة وقت متحرر نسبياً من الالتزام المعياري، فما هو عمل بالنسبة للبعض قد يكون فراغاً عند الآخرين، وهذا بدوره يجعل من وقت الفراغ مفهوماً يتسم بالنسبية إلى حد كبير، وربما كان ذلك أيضاً سبباً يدعونا إلى تدعيم تصورنا لوقت الفراغ بوصفه مفهوماً أكثر شمولاً من مجرد الوقت المتحرر نسبياً من الالتزام بالعمل. فوقت الفراغ مفهوم اجتماعي يمكن أن يستخدم للإشارة إلى الاتجاهات، والرغبات، والتفضيلات، وأنماط التفكير، والاهتمامات ذات الأنواع المتعددة لدى الأفراد والجماعات، خلال فترات من حياتهم اليومية لهم الحق في استثمارها على نحو يشبع حاجاتهم الشخصية ويحقق أهدافهم الخاصة.

ونظراً لأهمية هذه الظاهرة الاجتماعية، ذات الجوانب الإيجابية والسلبية، نشأ علم اجتماع خاص بها، يبحث جوانبها المختلفة وارتباطاتها بالبناء الاجتماعي، هو علم اجتماع الفراغ Sociology of Leisure.

مشكلة الدراسة وأهميتها

إذا كان وقت الإنسان يتألف من وقت العمل الضروري ووقت الراحة ووقت الفراغ فإن وقت الفراغ ذاته الذي يمثل جزءاً من منظومة الوقت الكلية، يفرض نفسه على أجزاء الوقت الأخرى، بحيث لا تصح تلك الأجزاء بدونه. فوقت الفراغ يمنح تلك الأجزاء مضمونها، ويعطي منظومة الوقت كليتها. ونظراً لأهمية الوقت، فقد أقسم الله تعالى بمفردات الوقت[1]. وقد ذكر ابن كثير أن الله إذا أقسم بشيء فهو دليل عظمته (ابن كثير، 1388هـ، ص 297). ويمثل أسلوب التعامل مع أحد

مكونات منظومة الوقت – وقت العمل الضروري أو وقت الراحة أو وقت الفراغ – تعبيراً عن مستوى تطور المجتمع، انطلاقاً من جدلية العام (المجتمع) والخاص (أحد مكونات منظومة الوقت).

ولما كان التطور الاجتماعي يقوم على التلازم بين أقسام الوقت الثلاثة، فقد أدت زيادة وقت الفراغ إلى زيادة أهميته. فالمادة (24) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 تؤكد أنَّ «لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ...» (الأمم المتحدة، 1983، ص 4). وأصبح التلازم بين وقت العمل ووقت الفراغ سمة أساسية من سمات المجتمعات المتقدمة، بحيث يمكن استثمار وقت الفراغ من أجل تنمية دوافع العمل.

ويرتبط وقت الفراغ واستثماره بالبناء الاجتماعي السائد، وبمستوى التقدم الحضاري، ودرجة تعقد النظم الاجتماعية والتقانية، ويعتمد وقت الفراغ على العلاقات الاجتماعية، ويخضع للقوانين التي يفرضها المجتمع على هيئاته المختلفة. لهذا تختلف أنشطة أوقات الفراغ باختلاف المجتمعات والثقافات، بل إن هذه الأنشطة تختلف باختلاف الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد. ويعود السبب إلى التباين والاختلاف في طابع القيم والأنماط السلوكية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ولا يجوز اعتبار وقت الفراغ مسألة ثانوية بحيث يمكن التقليل من أهميته وقيمته بالنسبة للإنسان والمجتمع، فقد قال سقراط: «إنَّ وقت الفراغ لهو أثمن ما نملك» (محمد علي، 1985، ص 5). ولا يمكن في هذا العصر تصور الحياة عملاً متواصلاً، لأنَّ ذلك يؤدي بعد فترة إلى الشعور بالتعب والملل، لذا فإنَّ تحقيق التوازن بين وقت العمل ووقت الفراغ أمر أساسي للإنسان، فالترفيه الثقافي والروحي والجسدي، ضرورة حيوية تمهد لحركة العمل والإبداع.

وتعتمد سياسة وقت الفراغ في المجتمعات المعاصرة، على مبدأ إنساني، يطمح إلى تحويل وقت الفراغ إلى وقت ممارسة أنشطة ترويحية، بما يتناسب مع أوضاع الفرد المادية والاجتماعية، وقيمه ومعتقداته، وعمره وجنسه. أي أنَّ وقت الفراغ يعتمد على طبيعة النشاطات والفعاليات المتنوعة التي يمارسها الفرد في حياته اليومية، ويختارها بإرادة حرة، تلائم ميوله واتجاهاته وظروفه، وطبيعته الاجتماعية والنفسية، بهدف المتعة والسرور.

وتتجلى أهمية وقت الفراغ في أنه منطلق التكوين الذاتي، وإعادة إنتاج الحياة الذاتية، من خلال ممارسة أفراد المجتمع نشاطات تسهم في بناء شخصياتهم وتنميتها. فمن خلال معرفة نشاطات أوقات الفراغ يمكن الحكم على شخصيات الإنسان؛ اي قل لي ماذا تفعل في وقت فراغك، وأنا أخبرك بشخصيتك. ويمكن أن تكشف أنشطة وقت الفراغ عن مواهب الناس وقدراتهم، وتعمل على الترويح والترفيه عن أنفسهم، وتجدد طاقاتهم الإنتاجية، وتلبي حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية. كما تعمل على استعادة القوى التي خسرها الإنسان أثناء عمله اليومي. مما يعني أنَّ وقت الفراغ مرحلة من مراحل التهيؤ للعمل والإبداع. ولا بد من الإشارة إلى أن إساءة استثمار وقت العمل ووقت الفراغ، أو التناقض بينهما، قد يؤدي إلى تصرفات غير سوية؛ مثل: اندفاع الشباب، وملل الكبار ويأس الشيوخ، إضافة إلى الحوادث المختلفة من سرقة واعتداء، وعدم استقرار عاطفي، وضعف المستوى الصحي، وإدمان على المسكرات والمخدرات، وهذه كلها سلوكيات تبدد الطاقات الإنسانية، وتعرقل تحقيق طموحات تنمية المجتمع.

وتزداد أهمية استثمار وقت الفراغ عندما يتعلق الأمر بالشباب عموماً، لا سيّما الشباب الجامعي، هذا الشباب الذي يشكل فئة متميزة في أي مجتمع بشري، لأسباب ذاتية وموضوعية، تتلخص في وجودهم في طبقات المجتمع وفئاته كلها، وهم أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً، ويعدون مصدراً من مصادر التغير الاجتماعي، وحالة نفسية اجتماعية انفعالية تتقبل التغيير، وسرعة التوافق مع المتغيرات والتكيف معها بكل جرأة، كما تتصف هذه الفئة بالإنتاج والعطاء والإبداع في المجالات كافة. إنهم المؤهلون قوة وعملاً وعلماً وثقافة وسلوكاً، للنهوض بمسؤوليات بناء المجتمع، لأن خصائصهم المتميزة تختصر الزمن وتدفع عملية التنمية إلى الأمام.

إن كثرة أوقات فراغ الشباب، إضافة إلى الوسائل المتطورة التي أنتجها التقدم العلمي والتقاني، وعدم التحكم في آليتها وكيفية استثمارها، وقدرتها على جذب الشباب إليها، خصوصاً الشباب الذي لم يدخل معترك الحياة بعد، تتطلب التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ عند الشباب، لفهم حاجاتهم ورغباتهم، وإيجاد

الوعي بأهمية استثمار أوقات فراغهم، وتدريبهم على حسن استثماره، بوضع برامج تحقق لهم توازناً انفعالياً وعقلياً وصحياً واجتماعياً، بحيث يغدو وقت الفراغ منفذ تعبير عن حاجاتهم ورغباتهم. وبذلك يكسبهم أنماطاً من السلوك تعزز صفات إيجابية؛ مثل: التعاون والصداقة، والشعور بالولاء والانتماء، والمنافسة الشريفة، والمبادرة، والعطاء، ويمكنهم من التكيف الاجتماعي الذي يتفق مع المعايير الاجتماعية. وقد يؤدي عدم استثمار أوقات الفراغ إيجابياً إلى وقوع الشباب في مشكلات منها: القلق والتوتر والخوف من الذات والضجر والملل والبطالة والضياع والسقوط والانهيار الأخلاقي وتناول المسكرات وتعاطي المخدرات والسهر في أماكن منحرفة. وهذه كلها سلوكيات تؤدي إلى الحط من قيمة الإنسان، وزيادة احتمال حدوث مظاهر الضعف والجمود والسلبية والانحراف لديه، وإضعاف شخصيته الاجتماعية. فالتخطيط في مجال الشباب عمل وقائي تنموي، يندرج في إطار خطط التنمية الشاملة، التي تحمي المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وتصون إمكاناته، وتبعده عن الوقوع في المشكلات التي تمنع تطوره بشكل متوازن.

ومن الممكن أن يساعد هذا البحث المنظمات الشبابية ووسائل الإعلام على وضع برامج تلبي حاجات الشباب المتصاعدة، من خلال الاهتمام بأنشطتهم ودوافعهم وحاجاتهم، ومختلف الظروف والعوامل التي تشبع هذه الحاجات. واعتبار وقت الفراغ ظاهرة اجتماعية ذات صلة وثيقة بالحياة والبناء الاجتماعي الشامل، وليست منفصلة أو منعزلة عن الهدف الأساسي الذي يسعى علم الاجتماع المعاصر إلى تحقيقه، وهو الإسهام في دراسة العمل والإنتاج بوصفهما يمثلان أهم عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان هناك من يعتقد أنَّ أي إنفاق في أوقات الفراغ، أو من أجل تأمين القاعدة المادية الضرورية لاستثمار أوقات الفراغ، هو إنفاق ترفي غير منتج، فإن هذا الرأي لا يدرك معنى علاقة التأثير المتبادل بين وقت العمل Labour Time ووقت الفراغ Leisure Time، فالتوظيف في مجالات وقت الفراغ ينعكس إيجابياً على إنتاجية العمل وتصاعدها، ويوفر الإمكانات الكبيرة التي كان من المفترض أن تهدر في سبيل معالجة المشكلات الاجتماعية، الأمر الذي يعني أن الاستثمار في أوقات الفراغ هو استثمار إنتاجي في الدرجة الأولى.

أهداف الدراسة

بعد عرض مشكلة الدراسة يمكن بلورة أهدافها على الشكل التالي:

1 – تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلاب جامعة دمشق.

2 – الكشف عن الفروق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلبة جامعة دمشق تبعاً لمتغيرات مكان الإقامة والجنس والعمر والكلية والمستوى الاقتصادي.

3 – تحديد العلاقة بين المتغيرات السابقة وفوائد استثمار وقت الفراغ.

4 – تقديم التوصيات اللازمة.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بمجالات ثلاثة هي:

1 – المجال الاجتماعي: يتحدد مجال الدراسة اجتماعياً بطلاب جامعة دمشق ذكوراً وإناثاً من الكليات والسنوات الدراسية كافة.

2 – المجال المكاني: إنّ مجال الدراسة المكاني هو جامعة دمشق بكلياتها الأربع عشرة الكائنة جميعها في مدينة دمشق.

3 – المجال الزماني: يتحدد مجال الدراسة الزماني اعتباراً من شهر تشرين الأول (أكتوبر) لعام 1997 وحتى نهاية شهر أيلول (سبتمبر) لعام 1998.

مصطلحات الدراسة

«وقت الفراغ» مصطلح مكون من كلمتين: وقت، وفراغ. فكلمة وقت من الناحية اللغوية تعني «مقداراً من الزمان» (ابن منظور ج2، 107)، أما كلمة الفراغ فتعني «الخلاء» (ابن منظور 1883، ص 444). و«فرغ من العمل أي: خلا منه» (لويس معلوف 1960، ص 578). أي إن مصطلح وقت الفراغ يعني لغوياً: الزمن الذي يخلو الإنسان فيه من العمل.

ويقابل هذا المصطلح في اللغة الإنكليزية Leisure، وفي الفرنسية Loisir. وتعود جذور الكلمة إلى اللاتينية Licere التي تعني «أن تكون حراً»، أي أن الحرية في صلب مصطلح وقت الفراغ، وجزء لا يتجزأ منه. والمقصود بالحرية هنا الوقت الحر الذي لا يرتبط بعملية تحصيل المعيشة أو غيرها، والشعور بالاستقلال وحرية الاختيار والابتعاد عن الفرض والإلزام والتبعية.

أما اجتماعياً فإن مصطلح وقت الفراغ، يشير إلى مفهومين: الوقت Time، والنشاط Activity، فوقت الفراغ وقت خال من العمل والالتزامات الأخرى، والنشاط الذي يمارس خلال هذا الوقت، يتسم هو الآخر بدرجة عالية من الشعور بالحرية النسبية. فهو إذن تجربة الفرد بالنظر إلى عدد من النشاطات الاجتماعية. وقد يطرح مفهوم وقت الفراغ مقابلة مع مفهوم وقت العمل، وذلك يخالف منطق المفهوم، لأن وقت الفراغ لا يعني الانقطاع عن العمل، بل يشير إلى استمراريته في صيغته الحرة.

وقد عرف أرسطو وقت الفراغ بأنه «حالة وجود يمارس فيها بنو الإنسان النشاطات لذاتها» (مها زحلوق ، وعلي وطفة 1995، ص 58). وهو تأكيد على أهمية النشاط والفعل وذاتيتهما في أوقات الفراغ بعيداً عن أي غاية نفعية.

وعرّفت المادة الأولى من الميثاق الدولي للفراغ الصادر عام 1970، وقت الفراغ بأنه «ذلك الوقت الذي يكون للفرد فيه حرية التصرف الكاملة في شغله، وذلك بعد انتهائه من عمله ومن مسؤولياته الأخرى» (عبدالله السدحان، 1994، ص 27).

ويركز (أحمد زكي بدوي، 1978، ص 245) في تعريف وقت الفراغ على ضرورة التمييز بين جوانب وقت الفراغ الإيجابية كالرياضة البدنية، وجوانبه السلبية كالتردد على المقاهي. أما عاطف غيث (1979، ص ص 270 - 271)، فيعرف وقت الفراغ بأنه: «الوقت الفائض بعد خصم الوقت المخصص للعمل والنوم والضروريات الأخرى من الأربع والعشرين ساعة».

لقد برزت اتجاهات مختلفة في تناول مفهوم الفراغ وتعريفه، أبرز هذه التعريفات ما ذهب إليه «ديمازودييه» في أن تعريف وقت الفراغ سوسيولوجياً، يجب أن تتحقق له أربع صفات رئيسة هي: أن يكون تعريفاً منطقياً Logical أي جامعاً مانعاً مميزاً الموضوع الذي يتناوله، ويجب أن يكون صادقاً Valid بالنظر إلى مشكلات المجتمع الرئيسة، وأن يكون إجرائياً Operational في علاقته بالسلوك الاجتماعي، وأخيراً، أن يأخذ هذا التعريف في اعتباره فكرة تقسيم العمل داخل ميدان علم الاجتماع، بحيث يحدد موضوع الدراسة تحديداً لا يجعله يختلط بالموضوعات التي تختص بدراستها فروع علم الاجتماع الأخرى (Dumazedier, 1974, p. 67).

وبعد عرض سريع لتعريفات وقت الفراغ، التي تناولت جانباً أو أكثر من

جوانب المفهوم، يصبح من المناسب تقديم تعريف إجرائي، يتناول هذا المفهوم الذي نستخدمه بحيث يصبح التعريف الاجرائي لوقت الفراغ على الشكل التالي:

«وقت الفراغ هو وقت زائد عن وقت العمل الضروري، وعن الوقت المستخدم في إنجاز ضروريات الحياة اليومية كالطعام والنوم والنظافة».

وتعاملت الدراسة مع فئتين من الأعمار «فئة الأعمار الأصغر»، وهي فئة من الطلبة تتراوح أعمارهم بين (20-24) سنة. و«فئة الأعمار الأكبر»، وهي فئة من الطلبة تتراوح أعمارهم بين (25-29) سنة.

واستخدمت الدراسة مفهوم المستوى الاقتصادي[2] بمستوياته الثلاثة التالية:

1 – المستوى الاقتصادي المنخفض، وهو يشير إلى المستوى الاقتصادي للأسرة التي تحصل على أقل من (6400) ليرة سورية شهرياً.

2 – المستوى الاقتصادي المتوسط، وهو يشير إلى المستوى الاقتصادي للأسرة النى تحصل على دخل يتراوح بين (6400 وأقل من 10400) ليرة سورية شهرياً.

3 – المستوى الاقتصادي المرتفع، وهو يشير إلى المستوى الاقتصادي للأسرة التي تحصل على دخل يزيد على (10400) ليرة سورية شهرياً.

الدراسات السابقة

1 – دراسة إحسان محمد الحسن (1986، ص ص 73 – 82) عن أنشطة فراغ الشباب بين الواقع والطموح. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تقسيم الوقت لدى الشباب، وتَيَسُّر وقت الفراغ ونشاطاته، ودرجة اقتناع الشباب بنشاطات وقت الفراغ التي يمارسونها. وتناولت الدراسة ثلاث مناطق في مدينة بغداد. وأجري المسح عام 1980، واستغرق أكثر من ستة أشهر، وكانت العينة عشوائية مكونة من 200 شاب وشابة بالتساوي، جرى اختيارهم من شرائح اجتماعية مختلفة تمثل المجتمع العراقي. وقد راعى الباحث متغيري الجنس والعمر لدى الشباب، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ – اعتقاد الشباب بضرورة تقسيم الوقت إلى وقت عمل ووقت فراغ، إلا أن الغالبية منهم لا تتقيد بذلك.

ب – عدد ساعات الفراغ عند الشباب مساوٍ تقريباً لعدد ساعات الفراغ عند الشابات.

ج – ضعف المواهب الفنية والإبداعية لدى الشباب ذكوراً وإناثاً.

د – ميل معظم الشباب والشابات إلى قضاء أوقات فراغهم بالمكوث في البيت والنوم والمحادثة.

هـ – معظم الشباب والشابات غير مقتنع بأنشطة الفراغ التي يمارسها.

و – وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في تحديد عائق استثمار وقت الفراغ.

2 – دراسة عبدالمنعم محمد بدر (1985) عن مشكلة أوقات الفراغ واتجاهات الترويح، أجريت الدراسة عام 1983 على عينة تقدر بألف شاب وشابة في المملكة العربية السعودية، من أعمار مختلفة ومناطق مختلفة. أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد العينة لديهم وقت فراغ يتراوح بين ساعة واحدة وأربع ساعات، وأن الجانب السلبي هو المسيطر في قضاء وقت الفراغ، في حين وجد الباحث أن 33% منهم يقضون وقت فراغهم في القراءة الحرة والجلسات العائلية والرياضة والزيارات، وقد اعتبرها الباحث أنشطة إيجابية.

3 – دراسة سالم مرزوق الطحيح (1985) الشباب ووقت الفراغ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة النشاطات التي يمارسها الشباب في الكويت خلال أوقات فراغهم وفق متغيري الجنس والجنسية، وبينت النتائج أن الشباب الكويتي يقضي أوقات فراغه على النحو التالي: 65% يتجولون بالسيارات، 50% يقومون بـ تكوين علاقات مع الجنس الآخر، 49% يشاهدون أفلام فيديو ممنوعة، 43% يقضون وقت فراغهم في المطالعة... الخ.

4 – دراسة محمد علي محمد (1985، ص ص 315-237) عن اتجاهات الشباب الجامعي نحو الفراغ والترويح أجريت الدراسة على طلبة جامعة الإسكندرية وفق متغيري نوع الدراسة والجنس، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ حجم العينة 3793 حالة، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

أ – استشعار الشباب الجامعي ضرورة الاهتمام بأوقات فراغهم، وقد تبين وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث.

ب – وجود علاقة موجبة بين المستوى الاقتصادي وبين القدرة على استثمار وقت الفراغ، لكن هذه العلاقة يحكمها متغير ثالث هو مستوى الوعي الثقافي للشباب.

ج – وجود اتجاه عام بين الشباب الجامعي بضرورة استثمار وقت الفراغ في أهداف اقتصادية، مقابل نسبة (31.8%) أدركت أن وقت الفراغ وقت مخصص للترويح وتنمية الاهتمامات الخاصة.

د – وجود علاقة ذات دلالة بين نوع الكلية وتحديد مفهوم وقت الفراغ لصالح الكليات العملية.

هـ – يشعر الطلاب بوجود وقت فراغ أكثر مما تشعر به الطالبات.

5 – دراسة علاء الدين كفافي (1986) عن قضاء وقت الفراغ وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به عند طلبة وطالبات جامعة قطر. أجريت الدراسة في العام الدراسي الجامعي 85/84، حيث بلغ حجم العينة 285 طالباً وطالبة. تناولت الدراسة متغيرات أساسية هي: المتغير الاجتماعي الترويحي النفسي، ووقت الفراغ وهو محور الدراسة، ومتغير وِجْهة الضبط، وبعد الانطواء والانبساط، وبعد السواء/العصاب.

هدفت الدراسة إلى معرفة التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه المتغيرات على أسلوب قضاء وقت الفراغ وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ – عدد ساعات الفراغ عند الطالبات أكثر مما هي عند الطلاب.

ب – أعلن أصحاب الوجهة الداخلية في الضبط أن لديهم ساعات فراغ يومياً أكثر مما قرره أصحاب الوجهة الخارجية سواء عند الطالبات أو عند الطلاب.

ج – كانت ساعات الفراغ اليومية عند الانطوائيين أكثر مما هي عند الانبساطيين، وكان ذلك عند الذكور والإناث على السواء.

د – كانت ساعات الفراغ اليومية عند العصابيين أكثر مما هي عند الأسوياء، وانطبق ذلك على الذكور والإناث على السواء.

هـ – لم تظهر فروق دالة بين الانطوائيين والانبساطيين في الإحساس بحدة مشكلة وقت الفراغ. ولكن الانبساطيات شعرن بها أكثر من الانطوائيات، وكان الفرق دالاً في حالة الطالبات.

---

6 – دراسة عبدالله بن ناصر السدحان (1994) وعنوانها وقت الفراغ وأثره في انحراف الشباب. جرت الدراسة خلال عام 1993 في مدينة الرياض عاصمة السعودية. وهدفت إلى معرفة العلاقة بين كيفية قضاء وقت الفراغ والانحراف لدى الشباب. بلغ حجم العينة 300 حَدَث موزعة على فئتين: الأولى تمثل 150 حدثاً من فئة الأحداث الجانحين المودعين في دار الملاحظة الاجتماعية في مدينة الرياض، والثانية تبلغ 150 حدثاً تمثل الأحداث الأسوياء من طلاب مدارس مختلفة في المرحلة المتوسطة والثانوية في مدينة الرياض أيضاً. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة بين كل من: مكان قضاء وقت الفراغ، ونوعية المشاركة، ونوعية الوسيلة، وبين انحراف الأحداث. على الرغم من أن هذه العلاقة ربما لا تكون مباشرة وذات أثر غير واضح، فإن المحصلة النهائية لها تكون انحرافاً أو على الأقل تهيئة مناخ مناسب للانحراف. وفي النهاية قدمت الدراسة توصيات هامة إلى الجهات المعنية.

7 – دراسة مها زحلوق وعلي وطفة (1995) عن توظيف وقت الفراغ عند الشباب في سوريا. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أنماط الشباب السوري السلوكية أثناء فعالياتهم، وبيان طبيعة هذه الفعاليات والنشاطات وفقاً لمتغيرين: الجنس والمرحلة الدراسية (طلاب الجامعة وطلاب المرحلة الثانوية). اعتمد الباحثان على منهج البحث الميداني ومن ثم على المنهج التحليلي الوصفي في معالجة النتائج وتوظيفها.

أبرزت الدراسة أهم النشاطات الأساسية التي يمارسها الشباب وهي: الرياضة والمطالعة والموسيقا، وبينت عدم ظهور فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مجموعة شباب الثانوية في طرطوس وفي مجموعة جامعة دمشق. وعدم ظهور فروق دالة إحصائياً بين مجموعتي طرطوس ودمشق، وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات والمقترحات الهامة التي تتصل بتوفير القاعدة المادية التي تساعد الشباب على توظيف أوقات فراغهم بشكل إيجابي.

بعض الملاحظات على الدراسات السابقة

1 – تناولت الدراسات السابقة الأنشطة التي يمارسها الشباب في أوقات فراغهم.

2 – أجمعت الدراسات السابقة على دراسة متغير الجنس وعلاقته بأنشطة

وقت الفراغ عند الشباب، باستثناء دراسة (السدحان) التي اكتفت بدراسة الأحداث الذكور فقط.

3 - إضافة إلى متغير الجنس، فقد تناولت بعض الدراسات السابقة علاقة متغير العمر (إحسان الحسن، عبدالمنعم بدر)، أو متغير الدراسة (محمد علي، ومها زحلوق وعلي وطفة) ومتغير الجنسية (سالم الطحيح)، أو متغير مكان الإقامة (عبدالمنعم بدر)، أو بعض العوامل النفسية (علاء كفافي).

4 - تناولت ثلاث من الدراسات السابقة الشباب الجامعي وتعامله مع وقت الفراغ (محمد علي، علاء كفافي، مها زحلوق وعلي وطفة).

فروض الدراسة

على ضوء نتائج الدراسات السابقة، ولتحقيق أهداف الدراسة وُضعت الفروض التالية[3]:

1 - يتسم إدراك طلاب جامعة دمشق لفوائد استثمار وقت الفراغ بشكل عام بالإيجابية.

2 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة سكان المدينة والطلبة سكان الريف من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ لصالح طلبة المدينة.

3 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ.

4 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة دمشق وفقاً لأعمارهم في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ.

5 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكليات النظرية وطلبة الكليات العملية من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ.

6 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة دمشق بحسب مستواهم الاقتصادي في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ.

المنهج

العينة

تألف مجتمع الدراسة من طلاب جامعة دمشق في العام الدراسي الجامعي 1997-1998 البالغ عددهم 75000 طالب وطالبة. منهم 45450 طالباً تبلغ نسبتهم 60.6%، و29550 طالبة تبلغ نسبتهن 39.4%. ويتوزعون على أربع عشرة كلية، اصطلح على تقسيمها إلى كليات نظرية وكليات عملية. وتضم الكليات النظرية ما يلي: الآداب والعلوم الإنسانية والتربية والشريعة والحقوق والاقتصاد. ويبلغ عدد طلاب الكليات النظرية 53400 طالب وطالبة، يشكلون 71.2% من مجموع طلاب جامعة دمشق، منهم 30750 طالباً يشكلون 41% من مجموع طلاب جامعة دمشق، و57.6% من مجموع طلبة الكليات النظرية، و22650 طالبة يشكلن 30.2% من مجموع طلاب جامعة دمشق، و42.4% من مجموع طلاب الكليات النظرية.

الكليات العملية وتضم كليات العلوم والهندسة المدنية والهندسة المعمارية والهندسة الميكانيكية والكهربائية والفنون الجميلة والهندسة الزراعية والطب البشري وطب الأسنان والصيدلة. ويبلغ عدد طلبة الكليات العملية 21600 طالب وطالبة، يشكلون 28.8% من مجموع طلاب جامعة دمشق، منهم 14700 طالب يشكلون 19.6% من مجموع طلاب جامعة دمشق، و68.1% من مجموع طلبة الكليات العملية. ويبلغ عدد الطالبات 6900 طالبة بنسبة 9.2% من مجموع طلاب جامعة دمشق، و31.9% من مجموع طلاب الكليات العملية.

وقد اختيرت في هذه الدراسة العينة «العشوائية الطبقية[4]» على أساس مستوى ثقة ملائم بلغ 99%. وللتأكد من سلامة اختيار العينة فقد تجنب الباحث مصادر الخطأ في اختيارها وهي خطأ الصدفة، وخطأ التحيز. ونعتقد أن حجم العينة على هذا النحو يعد ملائماً لتحقيق أهداف الدراسة، وينقص كلاً من الخطأين ألفا وبيتا معاً، حيث ألفا هي احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول، ويسمى مستوى الأهمية، وهو رفض الفرضية الابتدائية. على الرغم من أنها صحيحة، وبيتا هي احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الثاني، وهو الخطأ الناجم عن قبول الفرضية الابتدائية على الرغم من أنها خاطئة.

بناء على ذلك بلغ حجم عينة البحث 7500 طالب وطالبة[5]، يمثلون (10%) من طلاب جامعة دمشق وفق المتغيرات الموضحة في الجدول (1).

جدول (1): توزيع العينة بحسب متغيرات الدراسة

المتغير		العدد	النسبة
الإقامة	مدينة	5400	72
	ريف	2100	28
الجنس	ذكر	4545	60.6
	انثى	2955	39.4
العمر	أصغر	5085	67.8
	أكبر	2415	32.2
الكلية	نظرية	5340	71.2
	عملية	2160	28.8
المستوى الاقتصادي	منخفض	510	6.8
	متوسط	6555	87.4
	مرتفع	435	5.8
المجموع		7500	100

أداة الدراسة

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي[6] (Friedrichs, 1990). أما أداة الدراسة فهي «الاستبانة Questionnaire» وقد حصرت العناصر الرئيسة التي رئي أن تحتوي عليها الاستبانة بمساعدة عدد من أساتذة علم الاجتماع والمهتمين بالبحوث الاجتماعية. ثم ترجمت هذه العناصر إلى أسئلة وعبارات قابلة للاستجابة، فأصبحت تمثل الاستبانة في صورتها الأولية. وللتحقق من صلاحية الاستبانة، فقد عرضت على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا ملاحظات قيمة، أفادت في إدخال تعديلات على الاستبانة في المضمون والشكل. ثم اختبرت الاستبانة اختباراً قبلياً (Pre-test) ثلاث مرات قبل تطبيقها على مجتمع البحث، وذلك على 75 طالباً وطالبة، من كليات جامعة دمشق لحساب ثبات الاستبانة، يفصل بين الاختبار والآخر خمسة عشر يوماً. وقد أدخلت نتيجة ذلك بعض التعديلات، وتم التعرف إلى مدى قابلية أسئلة الاستبانة للفهم والاستجابة، واستبعدت الأسئلة التي لم تعط ثباتاً في كل مرة يصل إلى 70% فأكثر من استجابات المبحوثين (الجوهري وزملاؤه، 1982، ص60). وكانت

هذه المجموعة من الكبر والتنوع، وتمثيل خصائص مجتمع البحث، بحيث سمحت بإجراء تحليلات إحصائية على الاستجابات لتقدير معدلات «الصدق Validity» و«الثبات Reliability»[7] بأنواعهما المختلفة. وقد أظهر الاختبار في المرة الثالثة أن التعديلات المطلوبة محدودة للغاية وشكلية، وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهري والثبات لأسئلة الاستبانة قبل تعميمها على المبحوثين وجمع البيانات عن مشكلة الدراسة، وبالتالي تقرر صياغة الاستبانة في صورتها النهائية. وتغطي أداة جمع البيانات هذه أهداف الدراسة الوصفية، ومتطلبات التحليل الكمي. أما متطلبات التحليل الكيفي فيتمثل في استخدام الأداتين التاليتين: أ – المقابلات الحرة Free Interviews، وهي مقابلات فردية يتم فيها طرح الأفكار الأساسية على الفرد. وواضح أن هذه الأداة تعطينا معلومات كيفية يمكن أن تكمل التصور الذي تقدمه لنا البيانات الكمية، بحيث تشكل الشواهد الكمية والكيفية رصيد المعلومات الذي يعتمد عليه البحث في التحليل والتفسير واستخلاص النتائج. وبلغ مجموع الحالات الفردية (70) حالة أجريت معها مقابلات.

ب – المقابلات الجماعية Group Interviews، أجريت مجموعة من المقابلات الجماعية عددها خمس مقابلات مع الطلاب، وكانت طريقة المناقشة الجماعية Group Discussion هي الأسلوب المتبع في هذه المقابلات، حيث أثيرت القضايا التي نوقشت في المقابلات الفردية، وترك للحضور مناقشة ذلك مع حرية التعبير عن وجهات النظر.

لقد استخدمت هذه الدراسة خطة منهجية تضمنت عدداً من أدوات البحث الكمي والكيفي، وقد قام طلبة الدراسات العليا في قسم علم الاجتماع في جامعة دمشق، بإلقاء الأسئلة الواردة في الاستبانة على المبحوثين، وتسجيل إجاباتهم على الاستبانة، الأمر الذي سمح لأفراد العينة جميعاً بالإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبانة جميعها. كذلك قام طلبة الدراسات العليا بإجراء المقابلات الفردية الحرة. وأشرف الباحث على المقابلات الجماعية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار صحة فروض الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار كاي مربع (Marija, 1993, p. 208).

– اختبار النسب ومستوى دلالة الاختبار الملاحظ (Shaefer and Farber, 1992, p. 198).

– معامل الاقتران (Marija, 1993, p. 210).

من خلال برنامجين إحصائيين هما: حزمة البرامج الإحصائية (Minitab)، وحزمة البرامج الإحصائية (SPSS)[8].

نتائج الدراسة

أولاً – فيما يختص بالفرض الأول الذي ينص على أنه «يتسم إدراك طلبة جامعة دمشق لفوائد استثمار وقت الفراغ بشكل عام بالإيجابية».

وفي سبيل التحقق من هذا الفرض، قام الباحث بتحليل البيانات التي كشفت أن طلبة جامعة دمشق يدركون أن استثمار وقت الفراغ يعود عليهم بفوائد متعددة، وقد رتبوها كما يلي[9]:

– المرتبة الأولى، وهي فائدة «الترويح عن النفس»، بلغت نسبة الذين وافقوا على هذه الفائدة (46.4%) من أفراد العينة.

– المرتبة الثانية، وهي فائدة «تحقيق التوازن النفسي والانفعالي»، بلغت نسبة الذين وافقوا على هذه الفائدة (45.4%) من أفراد العينة.

– المرتبة الثالثة، وهي فائدة «بناء شخصية الإنسان»، بلغت نسبة الذين وافقوا على هذه الفائدة (42.8%) من أفراد العينة.

– المرتبة الرابعة، وهي فائدة «الكشف عن قدرات الإنسان»، بلغت نسبة الذين وافقوا على هذه الفائدة (42.2%) من أفراد العينة.

– المرتبة الخامسة، وهي فائدة «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، بلغت نسبة الذين وافقوا على هذه الفائدة (29%) من افراد العينة.

وبشكل عام يتبين من جدول (2) أن المستوى العام لإدراك أفراد العينة فوائد استثمار وقت الفراغ يتسم بالإيجابية، وهذا يعني قبول صحة الفرض الأول.

ثانياً – بالنسبة إلى الفرض الثاني الذي ينص على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة سكان المدينة، والطلبة سكان الريف من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ لصالح طلبة المدينة».

بينت الدراسة الميدانية أن فوائد استثمار وقت الفراغ التي حددها الطلبة متباينة بتباين مكان الإقامة، حيث يلاحظ من جدول (2) ما يلي:

1 - تتكافأ مراتب فائدتين من فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلبة المدينة والريف هما:

* «تحقيق التوازن النفسي والانفعالي»، وهذه الفائدة احتلت المرتبة الثانية بفارق 0.6% لصالح طلبة المدينة.

* «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، وقد احتلت المرتبة الأخيرة بفارق 7.4% لصالح طلبة الريف.

2 - تختلف مراتب الفوائد الأخرى الباقية كما يلي:

* «الترويح عن النفس»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى عند طلبة المدينة، والمرتبة الثالثة عند طلبة الريف بفارق 5.9% لصالح طلبة المدينة.

* «الكشف عن قدرات الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثالثة عند طلبة المدينة، والمرتبة الرابعة عند طلبة الريف بفارق 2.7% لصالح طلبة المدينة.

* «بناء شخصية الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الرابعة عند طلبة المدينة، والمرتبة الأولى عند طلبة الريف بفارق 9% لصالح طلبة الريف.

جدول (2): فوائد استثمار وقت الفراغ بحسب متغيرات الدراسة

القوائد	الترويح عن النفس		التوزان النفسي		بناء الشخصية		كشف القدرات		تجديد الطاقات	
المتغيرات	المرتبة	النسبة	المرتبة	النسبة	المرتبة	النسبة	المرتبة	النسبة	المرتبة	النسبة
مدينة	1.0	48.0	2.0	45.6	4.0	40.3	3.0	42.8	5.0	26.9
ريف	3.0	42.1	2.0	45.0	1.0	49.3	4.0	40.7	5.0	34.3
ذكر	1.0	45.9	4.0	43.2	2.0	45.5	3.0	45.2	5.0	29.0
أنثى	2.0	47.2	1.0	48.7	3.0	38.6	4.0	37.6	5.0	28.9
العمر الأصغر	1.0	47.8	2.0	45.1	4.0	39.5	3.0	42.2	5.0	26.8
العمر الأكبر	3.0	43.5	2.0	46.0	1.0	49.7	4.0	42.2	5.0	33.5
كلية نظرية	2.0	42.4	1.0	44.7	3.0	42.1	4.0	41.3	5.0	28.1
كلية عملية	1.0	56.3	2.0	47.2	3.0	44.4	4.0	44.3	5.0	31.3
مستوى منخفض	4.0	35.3	1.0	47.0	3.0	41.2	2.0	44.1	5.0	23.5
مستوى متوسط	1.0	47.4	2.0	46.0	3.0	43.0	4.0	42.1	5.0	29.5
مستوى مرتفع	1.0	44.8	4.0	34.5	3.0	41.4	2.0	41.5	5.0	27.6

وتشير نتائج جدول (3) إلى أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير مكان الإقامة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً بين سكان المدينة الذين كانت نسبتهم (49.1%) وسكان الريف الذين كانت نسبتهم (47.3%) – كما يبين جدول (4) – لصالح سكان المدينة. مما يعني قبول صحة الفرض الثاني.

ثالثاً – بالنسبة إلى الفرض الثالث الذي ينص على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

يبين جدول (2) أن هناك تبايناً في إجابات الذكور والإناث عن فوائد استثمار وقت الفراغ حيث يلاحظ ما يلي:

1 – تتكافأ مرتبة فائدة واحدة عند الذكور والإناث هي:

* «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، حيث احتلت هذه الفائدة المرتبة الأخيرة لدى الجنسين بفارق 0.1% لصالح الذكور.

2 – تختلف مراتب الفوائد الأخرى كما يلي:

* «الترويح عن النفس»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى عند الذكور، والمرتبة الثانية عند الإناث بفارق 1.3% لصالح الإناث.

* «بناء شخصية الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثانية عند الذكور، والمرتبة الثالثة عند الإناث بفارق 6.9% لصالح الذكور.

* «الكشف عن قدرات الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثالثة عند الذكور، والمرتبة الرابعة عند الإناث بفارق 7.6% لصالح الذكور.

* «تحقيق التوازن النفسي والانفعالي»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الرابعة عند الذكور، والمرتبة الأولى عند الإناث، بفارق 5.5% لصالح الإناث.

وتشير نتائج جدول (3) إلى أن الفروق بين الجنسين دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً بين الطلاب الذين كانت نسبتهم (47.9%) والطالبات اللاتي كانت نسبتهن (59.8%) – كما يبين جدول (4) – لصالح الطالبات. مما يعني عدم صحة الفرض الثالث.

رابعاً – بالنسبة إلى الفرض الرابع الذي ينص «على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة دمشق وفقاً لأعمارهم في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

كشفت بيانات جدول (2) عن تباين في إجابات الطلبة حول فوائد استثمار وقت الفراغ تبعاً لاختلاف الأعمار، حيث يلاحظ ما يلي:

1 - تتكافأ مراتب فائدتين عند الفئتين العمريتين هما:

* «تحقيق التوازن النفسي والانفعالي»، حيث احتلت هذه الفائدة المرتبة الثانية بفارق 1.6% لصالح فئة الأعمار الأكبر.

* «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأخيرة بفارق 6.7% لصالح فئة الأعمار الأكبر.

2 - تختلف مراتب الفوائد الأخرى كما يلي:

* «الترويح عن النفس»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى عند فئة الأعمار الأصغر، والمرتبة الثالثة عند فئة الأعمار الأكبر بفارق 4.3% لصالح فئة الأعمار الأصغر.

* «الكشف عن قدرات الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثالثة عند فئة الأعمار الأصغر، والمرتبة الرابعة عند فئة الأعمار الأكبر دون فارق بينهما.

وتشير نتائج جدول (3) إلى أن متغير العمر دال إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً بين فئة الأعمار الأصغر التي كانت نسبتها (49.6%) وفئة الأعمار الأكبر التي كانت نسبتها (46.5%) - كما يبين جدول (4) - لصالح فئة الأعمار الأصغر. مما يعني عدم صحة الفرض الرابع.

جدول (3): بعض المعاملات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	كاي مربع	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الاقتران
الإقامة:	64.24	4	* 0.000	0.09
مدينة	359.88	4	* 0.000	
ريف	61.01	4	* 0.000	
الجنس:	52.7	4	* 0.000	0.08
ذكر	225.26	4	* 0.000	
أنثى	430.8	4	* 0.000	
فئات العمر:	56.02	4	* 0.000	0.09
العمر الأصغر	333.95	4	* 0.000	
العمر الأكبر	80.81	4	* 0.000	
الكلية:	28.35	4	* 0.000	0.16
كلية نظرية	197.85	4	* 0.000	
كلية عملية	95.3	4	* 0.000	
المستوى الاقتصادي:	23.96	8	* 0.002	0.06
مستوى منخفض	46.15	4	* 0.000	
مستوى متوسط	316.4	4	* 0.000	
مستوى مرتفع	21.82	4	* 0.0002	

* دال عند مستوى 0.01

خامساً – بالنسبة إلى الفرض الخامس، الذي ينص على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكليات النظرية وطلبة الكليات العملية من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

يبين جدول (2) تبايناً في آراء الطلبة نحو فوائد استثمار وقت الفراغ حسب الكلية التي ينتمون إليها، حيث يظهر تفوق طلبة الكليات العملية على طلبة الكليات النظرية في نسب فوائد استثمار وقت الفراغ جميعها، كما تبين الملاحظات التالية:

1 – تتكافأ مراتب ثلاث فوائد من استثمار وقت الفراغ عند طلبة الكليات النظرية والعملية هي:

* «بناء شخصية الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثالثة بفارق 2.3% لصالح الكليات العملية.

* «الكشف عن قدرات الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الرابعة بفارق 3% لصالح الكليات العملية.

* «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأخيرة بفارق 3,2% لصالح الكليات العملية.

2 – تختلف مراتب فائدتين من فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلبة الكليات النظرية والعملية هي:

* «تحقيق التوازن النفسي والانفعالي»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى عند طلبة الكليات النظرية، والمرتبة الثانية عند طلبة الكليات العملية بفارق 2.5% لصالح الكليات العملية.

* «الترويح عن النفس»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى عند طلبة الكليات العملية، والمرتبة الثانية عند طلبة الكليات النظرية بفارق 13.9% لصالح الكليات العملية.

وتشير نتائج جدول (3) إلى أن قيمة مستوى الدلالة لمتغير الكلية دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يبين وجود فروق دالة إحصائياً بين طلبة الكليات النظرية التي كانت نسبتهم (50.3%) وطلبة الكليات العملية الذين كانت نسبتهم (44.7%) – كما يبين جدول (4) – لصالح طلبة الكليات النظرية، مما يعني عدم صحة الفرض الخامس.

سادساً – بالنسبة إلى الفرض السادس الذي ينص على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة دمشق بحسب مستواهم الاقتصادي في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

يظهر تحليل جدول (2) تبايناً واضحاً في مواقف طلبة جامعة دمشق من فوائد استثمار وقت الفراغ، حيث نلاحظ ما يلي:

1 – تتكافأ كلياً مراتب فائدتين هما:

* «بناء شخصية الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثالثة لدى المستويات الثلاثة.

* «تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأخيرة لدى المستويات الثلاثة.

2 – تتكافأ جزئياً مراتب فائدتين هما:

* «الترويح عن النفس»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الأولى لدى المستوى المتوسط والمرتفع.

* «الكشف عن قدرات الإنسان»، احتلت هذه الفائدة المرتبة الثانية لدى المستوى المنخفض والمرتفع.

وتشير نتائج جدول (3) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين طلبة المستويات الاقتصادية الثلاثة (المنخفض، والمتوسط، والمرتفع) الذين كانت نسبتهم (52.3% ، و 48.07% ، 52.7%) بالترتيب كما يوضح جدول (4) لصالح المستوى الاقتصادي المنخفض والمرتفع، مما يعني عدم صحة الفرض السادس.

سابعاً – كذلك يبين جدول (3) وجود علاقة اقتران ذات دلالة إحصائية بين تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ عند طلبة جامعة دمشق وبين متغيرات الدراسة. ويمكن على أساس قوة علاقة الاقتران تفسير هذا التباين في إجابات الطلبة في المقام الأول على أساس متغير الكلية الذي يكمن وراء 16% من حجم التباين في آراء الطلبة، وفي المقام الثاني على أساس متغير مكان الإقامة وفئات الأعمار اللذين يفسران 9% من هذا التباين، وفي المقام الثالث على أساس متغير

الجنس الذي يفسر 8% من هذا التباين، وأخيراً، على أساس متغير المستوى الاقتصادي الذي يفسر 6% من هذه التباينات.

جدول (4): اختبار النسب لمتغيرات الدراسة

المتغير		النسبة	الانحراف المعياري	Z (المحسوبة)	Z النظرية
الإقامة	مدينة ريف	%49.1 %47.3	0.009	2.045	1.96
الجنس	ذكر أنثى	%47.9 %59.8	0.0086	13.08−	1.96
العمر	أصغر أكبر	%49.1 %46.5	0.0085	3.64	1.96
الكلية	نظرية عملية	%50.3 %44.7	0.0086	6.51	1.96
المستوى الاقتصادي	منخفض متوسط مرتفع	%52.3 %48.07 %52.7	0.016	2.56	1.96

مناقشة النتائج

تعكس النتائج السابقة إجابات الطلبة، ويمكن تحليل هذه النتائج على النحو التالي:

1 – ينص الفرض الأول على أنه «يتسم إدراك طلبة جامعة دمشق لفوائد استثمار وقت الفراغ بشكل عام بالإيجابية».

وبالرجوع إلى جدول (3) نجد أن النتائج قد أثبتت صحة هذا الفرض، مما يعني أن إدراك أفراد العينة لفوائد استثمار وقت الفراغ يتسم بالإيجابية. وإن كانت هذه الإيجابية ليست على المستوى نفسه عند مجموعات الدراسة، وذلك لاختلاف طبيعة المتغيرات المؤثرة في إدراك أفراد العينة. واتسام عينة البحث بالإيجابية نحو فوائد استثمار وقت الفراغ نتيجة متوقعة في نظر الباحث، وذلك لما طرأ على الناس من تغير كبير في مفاهيمهم، نتيجة ما شهده المجتمع في سورية وبقية الأقطار العربية في السنوات الأخيرة من تطور ثقافي واضح،

إضافة إلى زيادة وعي الناس وتفاعلهم بقضايا المجتمع الحديث، وما كان لهذه المتغيرات من تاثيرات إيجابية على الشباب. ومن هذه العوامل التي يعتقد الباحث أيضاً أنها أسهمت في تكوين هذه الرؤية الإيجابية نحو فوائد استثمار وقت الفراغ، الانتشار الإعلامي الذي أصبح متوافراً لمعظم فئات المجتمع وشرائحه الاجتماعية، إضافة إلى دور منظمات المجتمع المختلفة الرسمية منها والأهلية في تكوين وعي لدى الناس بأهمية الترويح واستثماره الإيجابي. كما ترجع إيجابية أفراد العينة نحو فوائد استثمار وقت الفراغ إلى كونهم طلبة جامعيين، قد تلقوا مستوى من التعليم أعلى من غيرهم من أفراد المجتمع، مما جعلهم أكثر خبرة ورؤية وإدراكاً لقضايا مجتمعهم ومنها فوائد استثمار وقت الفراغ.

وعلى الرغم من هذه الإيجابية النسبية التي أظهرها أفراد العينة نحو فوائد استثمار وقت الفراغ وأيدتها نتائج دراسة محمد علي (1985)، فإنه ينبغي عدم التسليم بهذه النتيجة دون تمحيص وتدقيق، خاصة وأن بعض الدراسات مثل دراسة إحسان الحسن (1986)، تختلف في نتائجها حول هذه القضية، إضافة إلى أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تتعرض لها المجتمعات قد لا يرتبط بها بالضرورة زيادة في الوعي عند الناس بقضايا الفراغ. ففائدة تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية التي احتلت المرتبة الأخيرة عند أفراد العينة، وحازت على نسبة ضئيلة تبلغ (29 %) من أفراد العينة، تبين أن دور وقت الفراغ في تجديد طاقة الإنسان الإنتاجية لا يزال ضعيفاً لدى عينة الدراسة، على الرغم من أن وقت الفراغ مرحلة من مراحل التهيؤ للعمل والإبداع. فالإنسان يحتاج إلى وقت فراغ يستثمره في إعادة القوى التي خسرها أثناء عمله اليومي. ومهما كانت النتائج فإن الأمر يدعو في نظر الباحث إلى زيادة الدراسات في هذا المجال.

2 - ينص الفرض الثاني على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة سكان المدينة والطلبة سكان الريف من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ لصالح طلبة المدينة».

وبالرجوع إلى الجدولين (3) و(4) نجد أن نتائج الدراسة قد أثبتت صحة هذا الفرض، ويعتبر الباحث أن هذه النتيجة منطقية، لأسباب من أهمها أن المدينة من حيث هي تجمع حضاري توفر مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية وإعلامية وخدمية، إضافة إلى وسائل الاتصال المتعددة مع المجتمعات الأخرى، وهو ما

يجعل سكان المدينة أكثر اطلاعاً على القضايا المجتمعية الداخلية منها والخارجية، وبالتالي أكثر إدراكاً لأهمية هذه القضايا ومنها فوائد استثمار وقت الفراغ. كذلك تعد المدينة سوق عمل واسعة، تستقطب الأيدي العاملة التي تحتاج بعد الانتهاء من العمل إلى وقت راحة وترويح عن النفس، تنفيساً عن حياة المدينة الصاخبة، لمواصلة العمل من جديد. وهو ما يولد وعياً بأهمية الفوائد الناتجة عن استثمار وقت الفراغ. إضافة إلى أن المدينة تميل إلى توليد نمط حياتي يجعل البحث عن وقت الفراغ واستثماره في أنشطة ترويحية مختلفة إحدى سمات مجتمع المدينة. ومما يعزز هذه النظرة اقتران وقت الفراغ عند طلبة المدينة بالترويح عن النفس من حيث هو منطلق أساسي لبقية الفوائد، في حين اقترن وقت الفراغ عند طلبة الريف ببناء شخصية الإنسان بوصفه منطلقاً أساسياً لبقية الفوائد.

3 – ينص الفرض الثالث على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

وبالرجوع إلى الجدولين (3) و(4) نجد أن نتائج الدراسة تبين عدم صحة هذا الفرض، حيث يلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الطالبات، وبالرغم من أن كلا الجنسين يتعرضان لمواقف تعليمية متشابهة ومؤثرات ثقافية وإعلامية واحدة، فإن الباحث يعتقد أن ثقافة المجتمع – ومن ضمنها عاداته وتقاليده التي لا تسمح للمرأة بالخروج من البيت في أي وقت – تجعل وقت فراغ الطالبات أكثر من وقت فراغ الطلاب، الأمر الذي يجعل الإحساس لديهن بوقت الفراغ أكثر، وهو ما أيدته دراسة علاء كفافي (1986). ولهذا تدرك الطالبات أهمية استثمار وقت الفراغ والفوائد الناتجة عنه أكثر من إدراك الطلاب. ومما يعزز هذه النظرة التي تمليها ثقافة المجتمع، اقتران وقت الفراغ عند الطالبات بتحقيق التوازن النفسي والانفعالي من حيث هو منطلق أساسي لبقية الفوائد، وهي نظرة داخلية في مقابل اقتران وقت الفراغ عند الطلاب بالترويح عن النفس بوصفه منطلقاً أساسياً لبقية الفوائد، وهي نظرة خارجية تؤكدها ثقافة المجتمع التي تعطي الذكور حرية أكثر من الحرية التي تمنحها للإناث في قضاء وقت الفراغ.

4 – ينص الفرض الرابع على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة جامعة دمشق وفقاً لأعمارهم في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

وبالرجوع إلى الجدولين (3) و(4) نجد أن نتائج الدراسة بينت عدم صحة هذا الفرض، وربما يرجع تفسير هذه النتيجة إلى أن الطلبة من فئة الأعمار الأصغر، أكثر اطلاعاً على قضايا المجتمع المعاصرة، وما يتصل بالترويح عن النفس وغيرها من أنشطة وقت الفراغ. ومما يؤكد هذه النظرة اقتران وقت الفراغ عند أفراد هذه الفئة بالترويح عن النفس بوصفه منطلقاً أساسياً لبقية الفوائد، وهو يتفق مع هذه الفئة التي تميل إلى المرح والترويح والأنشطة الجماعية التي تلبي رغباتها. في حين اقترن وقت الفراغ عند أفراد فئة الأعمار الأكبر ببناء شخصية الإنسان، وهي نظرة بنائية تكاملية تتفق مع خصائص هذه الفئة.

5 – ينص الفرض الخامس على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الكليات النظرية وطلبة الكليات العملية من جامعة دمشق في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

وبالرجوع إلى الجدولين (3) و(4) نجد أن نتائج الدراسة قد بينت عدم صحة هذا الفرض، وهي نتيجة تتفق مع نتائج محمد علي (1985) ولعلَّ تفسير ذلك يرجع إلى طبيعة التخصصات النظرية التي توفر وقت فراغ أكثر لطلبة الكليات النظرية، وتركز على العوامل الذاتية للفرد، ودور الشخصية وخصائصها النفسية. مما يجعل هؤلاء الطلبة أكثر تحديداً لفوائد استثمار وقت الفراغ من طلبة الكليات العملية، ومما يدعم هذه النظرة اقتران وقت الفراغ عند طلبة الكليات النظرية بتحقيق التوازن النفسي والانفعالي بوصفه منطلقاً أساسياً لبقية الفوائد، وهي نظرة داخلية تركز على خصائص الفرد وسماته في مقابل طبيعة المناهج في الكليات العملية التي ربما لا تركز على الجوانب الشخصية والانفعالية والذاتية للفرد، بحيث اقترن وقت الفراغ لدى طلبة هذه الكليات بالترويح عن النفس.

6 – ينص الفرض السادس على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب جامعة دمشق بحسب مستواهم الاقتصادي في تحديد فوائد استثمار وقت الفراغ».

وبالرجوع إلى الجدولين (3) و(4) نجد أن نتائج الدراسة تثبت عدم صحة هذا الفرض، وهو ما أكدته دراسة محمد علي (1985)، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائياً لصالح المستوى الاقتصادي المنخفض والمرتفع. وربما يرجع ذلك

إلى أن المستوى الاقتصادي المنخفض يولد الحرمان لدى أفراده، بحيث يكون دافعاً لهم لإعطاء فوائد استثمار وقت الفراغ أهمية كبيرة. ومما يعزز هذه النظرة اقتران وقت الفراغ عند أفراد المستوى الاقتصادي المنخفض بفائدة تحقيق التوازن النفسي والانفعالي، وهي نظرة داخلية تمثل تكيفاً واضحاً في مقابل ضعف الإمكانات المادية لدى أفراد هذا المستوى. فوضعهم الاقتصادي يدفعهم إلى البحث عن فوائد غير مكلفة مادياً لقضاء أوقات فراغهم، بينما اقترن وقت الفراغ عند أفراد المستوى الاقتصادي المتوسط والمرتفع بالترويح عن النفس، وهي نظرة تجد قاعدتها في ارتفاع مستوى أفرادهما الاقتصادي، الذي يمنحهم إمكانية الإنفاق المادي على أنشطة الترويح عن النفس، وهي أنشطة غالباً ما تتطلب نفقات مالية غير قليلة.

التوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات عينة من طلبة جامعة دمشق نحو فوائد اُستثمار وقت الفراغ، ومدى تأثر هذه التصورات بمتغيرات مكان الإقامة والجنس، والعمر، والكلية، والمستوى الاقتصادي.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن إدراك طلبة الجامعة يتسم بصورة عامة بالإيجابية نحو فوائد استثمار وقت الفراغ، إضافة إلى أهمية متغيرات الدراسة في تكوين تصورات أفراد العينة.

واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1 - إقامة الندوات العلمية في الجامعات حول أهمية استثمار وقت الفراغ، وكيفية استثماره في أنشطة ترويحية مناسبة، والبحث عن أفضل الأساليب التي يستطيع الشباب عن طريقها قضاء وقت فراغه بشكل إيجابي.

2 - توفير مستلزمات أنشطة وقت الفراغ الإيجابية في المدينة والريف، المتمثلة في: المكتبات العامة، والملاعب الرياضية، والمسابح، وبيوت الشباب، والمسارح، والمقاهي والمطاعم الشعبية، وأماكن الراحة والاستجمام.

3 - الارتقاء بمستوى البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تستطيع تعليم الأفراد بعض المهارات اليدوية أو الهوايات، بحيث تسهم بشكل فعلي في تنمية شخصيات الشباب.

---

4 - حث المدارس والمعاهد والجامعات على القيام بالأنشطة الطلابية الثقافية والمسرحية والموسيقية والرياضية والاجتماعية والسياسية، وإشراك معظم الطلاب فيها، واعتبار ذلك جزءاً من عملها.

5 - إعادة النظر في بعض المناهج التعليمية، بحيث تستطيع المناهج تزويد الطالب بالخبرات العملية، وتنمية المهارات اليدوية والعقلية.

6 - توجيه برامج خاصة تشارك فيها الأسرة والمؤسسات الدينية لحث الشباب على تحقيق الموازنة بين العمل والفراغ، وتثمين الوقت وعدم هدره واستثماره بأنشطة ترويحية إيجابية.

7 - تقوم المدرسة والأسرة والمنظمات المعنية، بتشجيع الأطفال على ممارسة هوايات مفيدة وتنميتها وترسيخها في نفوسهم، بحيث تسد أوقات فراغهم، وتنمي قدراتهم الإبداعية، وتطور شخصياتهم.

8 - تشجيع العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية بتخصيص أعمال صباحية أو مسائية تتناسب وإشباع حاجات الشباب النفسية والاجتماعية، وإجراء الدعاية اللازمة لها في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات.

9 - تقوية الوازع الديني لدى الشباب باعتباره خطاً دفاعياً أولياً يحصن الشباب من الوقوع في أنشطة سلبية.

الهوامش

(1) أقسم الله تعالى بمفردات الوقت منها: «والعصر» (سورة العصر، الآية 1). ﴿والفجر * وليال عشر * والشفع والوتر * والليل إذا يسر﴾. (سورة الفجر، الآيات 1 - 4). ﴿والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلى﴾. (سورة الليل، الآية 1 - 2). ﴿والضحى * والليل إذا سجى﴾. (سورة الضحى، الآية 1 - 2). ﴿والنهار إذا جلاها * والليل إذا يغشاها﴾. (سورة الشمس، الآية 3 - 4).

(2) استخدم الباحث مفهوم المستوى الاقتصادي، وهو مفهوم معقد يحتاج إلى أكثر من مؤشر لتوضيحه كالدخل والإنفاق والإعالة... الخ. ونظراً للصعوبات المنهجية والعملية لتحديد هذا المفهوم، وبناء على استشارات متخصصة في هذا المجال، ارتأى الباحث أن يكون مؤشر الدخل الشهري للأسرة هو المؤشر المحدد للمستوى الاقتصادي. وبناء عليه جرى تقسيم الطلبة إلى مستويات اقتصادية ثلاثة. انظر المكتب المركزي للإحصاء في سورية (1998)، المجموعة الإحصائية لعام 1998، دمشق.

(3) حول تأثير الهياكل الاجتماعية على اتجاهات الأفراد عموماً، انظر:
Inkeles, A., & Smith, D.H. (1974). Becoming modern: Individual change in six developing countries. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

(4) لمزيد من التفاصيل حول موضوع العينات وأنواعها وخصائص كل منها، وطرق اختيارها، انظر:
Leege, D.C. & Francis, W.L. (1974). Political research: Design, measurement and analysis. Chap. 4, New York: Basic Books.

Palumbo, D. J. (1969). Statistics in political and behavioural science, Chap.5, New York: Appleton-Century - Crofts.

– محمد، شفيق (1994). البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

– طلعت إبراهيم لطفي (1995). أساليب وأدوات البحث الاجتماعي. القاهرة: دار غريب.

(5) واجهت الباحث مشكلة حصر الوجود الفعلي للطلبة خاصة في بعض الكليات النظرية، كالحقوق والتربية، وبعض أقسام كلية الآداب؛ مثل: قسم اللغة العربية والتاريخ والجغرافية وقسم الفلسفة وعلم الاجتماع، على الرغم من أن نسبة لابأس بها من الطلبة تداوم في هذه الكليات والأقسام. وقد حاول الباحث حل هذه المشكلة المنهجية بجعل شهر حزيران لعام 1998 وهو شهر الامتحان، الذي يكثر وجود الطلبة فيه بشكل فعلي موعداً لتوزيع الاستبانة على الطلبة. أما بقية الكليات النظرية، وكذلك الكليات العملية فلم يجد الباحث مشكلة منهجية في حصر الوجود الفعلي للطلبة، فهي كليات مداومة فعلياً.

(6) حول المنهج وأدواته انظر:

Friedrichs, J. (1990). Methoden empirischer sozialforschung, 14. Auflage, Opladen: Westdeutscher Verlag.

Gultung J., (1967). Theory and methods of social research. London: George Allen.

– مصطفى عمر التير (1995). مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي. طرابلس: الجامعة المفتوحة، ط3.

– محمد الغريب عبدالكريم (1996). البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات. القاهرة: مكتب نهضة الشرق.

(7) من أجل تفصيلات فنية عن الصدق والثبات في مناهج البحث، انظر:

علي عبدالرازق جلبي وآخرون (1983). تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

Festinger, L. & Kaz, D. (1970). Research methods in behavioural sciences. New Delhi.

Moser, C.A. (1969). Survey methods in social investigation. London.

(8) الهدف من استخدام برنامج (Minitab) وبرنامج (SPSS) هو الحصول على نتائج دقيقة حول اختبار كاي مربع واختبار النسب، وتحديد مستوى دلالة الاختبار الملاحظ، إضافة إلى قياس بعض المعاملات المرتبطة باختبار كاي مربع منها: معامل (فاي)، و(كرامر) و(معامل الاقتران). وقد تبين لدى الباحث أن هذه المعاملات الثلاثة تؤدي الغرض نفسه، مما دفعه إلى الاكتفاء بمعامل الاقتران فقط.

(9) عند سؤال أفراد العينة عن الفوائد التي يمكن أن يحصلوا عليها من استثمار وقت فراغهم، أجاب أفراد العينة بعدد من الفوائد بلغت (23) ثلاثاً وعشرين فائدة. ونظراً للتشابه بين هذه الفوائد من النواحي الشكلية والمضمونية، قام الباحث بتصنيف الفوائد الثلاث والعشرين إلى خمس فوائد رئيسة كما هي معروضة في البحث.

المصادر

ابن منظور (1883). ج2، ج8، بيروت: دار صادر.

إحسان محمد الحسن، (1985). أنشطة فراغ الشباب بين الواقع والطموح، في: الفراغ ومشكلات استثماره. دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ، بيروت: دار الطليعة.

أحمد زكي بدوي (1978). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.

إسماعيل ابن كثير (1388هـ). تفسير القرآن العظيم، ج4، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأمم المتحدة (1983). حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية. نيويورك: الأمم المتحدة.

القرآن الكريم.

سالم مرزوق الطحيح (1986). الشباب ووقت الفراغ. الكويت: الديوان الأميري.

طلعت إبراهيم لطفي (1995). اتجاهات الشباب الجامعي نحو الفراغ والترويح. في: وقت الفراغ في المجتمع الحديث، بيروت: دار النهضة العربية.

عبدالله بن ناصر السدحان (1994). وقت الفراغ وأثره في انحراف الشباب. الرياض: مكتبة العبيكان.

عبدالمنعم محمد بدر (1984). مشكلة أوقات الفراغ واتجاهات الترويح. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

علاء الدين كفافي (1986). قضاء وقت الفراغ وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به عند طلبة وطالبات جامعة قطر. الدوحة: جامعة قطر.

علي عبدالرازق جلبي وآخرون (1983). تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

لويس معروف (1960). المنجد في اللغة والأعلام. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط16.

محمد الجوهري وزملاؤه (1982). دراسة علم الاجتماع. القاهرة: دار المعارف، ط4

محمد الغريب عبدالكريم (1996). البحث العلمي: التصميم والمنهج والإجراءات. القاهرة: مكتب نهضة الشرق.

محمد شفيق (1994). البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد عاطف غيث (1979). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مديرية التخطيط والإحصاء والدراسات (1998). المجموعة الإحصائية للعام الدراسي 1998/1997، دمشق: جامعة دمشق.

مصطفى عمر التير (1995). مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي. طرابلس: الجامعة المفتوحة، ط3.

المكتب المركزي للإحصاء (1998). المجموعة الإحصائية لعام 1998. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

مها زحلوق، وعلي وطفه (1995). توظيف وقت الفراغ عند الشباب في سوريا: دراسة مقارنة بين طلاب المرحلة الثانوية والجامعية. دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد 11، العددان 43-44.

Dumazedier, J. (1974). Sociology of leisure. New York: Elsevier.

Festinger, L., & Kaz,D. (1970). Research methods in behavioural sciences, New Delhi: Inter Press Service.

Friedrichs, J. (1990). Methoden empirischer sozialforschung,, 14. Aflage, Opladen: Wesdeutscher Verlag.

Gultung, J. (1967). Theory and methods of social research. London: George Allen, Unwin.

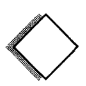
Inkeles, A. & Smith, D.H. (1974). Becoming modern: Individual change in six developing countries. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Marija, J.N. (1993). SPSS users guide, release 6.5, SPSS inc. Chicago: McGraw - Hill Book.

Moser, C.A. (1969). Survey methods in social investigation. London: Heinemann.

Palumbo, D.J. (1969). Statistics in political and behavioural science, Chap. 5, New York: Appleton Century Crofts.

Schaefer, E. & Faber, E. (1992). The student edition of minitab release 8. New York: Addison Wesley Publishing Company, Inc.



مقابلة

بين الإسلاموية والعولمة
حوار مع علي مزروعي

حاوره: حسن الأشهب*

يعد «علي مزروعي» من أكثر المفكرين إبداعاً وإنتاجاً وتغيراً وإثارة للجدل في الفكر الاجتماعي لمرحلة ما بعد الحرب.

لقد قام بتأليف وتحرير حوالي ثلاثين كتاباً، ونشر أكثر من 350 مقالة في مجلات أكاديمية مشهورة، وكذلك أكثر من 500 مقالة نشرت في عديد من المجلات البحثية.

ولقد شارك مزروعي في كثير من المؤتمرات والحلقات النقاشية، وألقى عدداً كبيراً من المحاضرات العامة، وعلق على عدد من البرامج التلفزيونية أكثرها شهرة مسلسله التلفزيوني: «الأفريقان: التراث الثلاثي».

وفي كل ما سبق غطى طائفة كبيرة من الموضوعات المتنوعة مثل: القومية، والحكم العسكري، ودولة ما بعد الاستعمار، والعنف السياسي، والجنسانية والعرقية، وعلم الاجتماع السياسي للغة، وعلم الاجتماع التاريخي للإسلام، والثقافة السياسية العالمية... وغيرها.

وقد وُصف مزروعي كثيراً بكونه «ليبرالياً سلساً»، وكذلك بأنه «مجادل». ولقد وُصفت كتاباته بعدم اتساق رؤيتها وانتقائيتها، بل ذهب بعض النقاد إلى الاقتناع بأنه ليس سوى غير متخصص متهور تفتقد أعماله إلى الصرامة والنضج الفكري. ولكن هذه الانتقادات ليست سوى انتقادات أيديولوجية؛ لأن قراءة أعماله بدقة، وإعادة بناء موضوعاتها – حتى لو تغير منظورها من وقت إلى آخر – توضح النظم الموضوعي الجامع لما فيها.

* كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ بداية أعماله أخذ مزروعي بدراسة تراث أفريقيا الثقافي وإعادة تركيبه بأكثر الطرق إنسانية، كان ذلك بالنسبة له شرطاً مسبقاً لنهضة أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، وما النهضة إن لم تكن حول الإنسان وكرامته؟

وإلى أين ستؤدي محاولة إعادة بناء أفريقيا – التي تعرضت مجتمعاتها للسلب الطويل – إن لم تكن هذه الجهود تستند إلى اعتراف صريح وواضح بالروح الأفريقية وإمكاناتها وحقها في المشاركة في رسم قدرها؟

هكذا كان هدف كتابات مزروعي ومحركه، ومازالت أهدافه تتلخص في إعادة التأكيد على وجه أفريقيا الإنساني وسط بيئة عالمية معقدة وسريعة التغير، وكذلك إعادة وضع تاريخها الحضاري الطويل.

ولكن هذا المسعى لا يقتصر على أفريقيا وحدها، فالمزروعي أفريقي ولكنه كذلك مسلم، وفرد من مجتمع العالم الثالث، وهو أخيراً باحث مطلع تماماً على كل إنجازات الأجيال التي سبقته من الباحثين، وبخاصة من تناولوا العالم اللاغربي. لذلك فهو يسعى إلى تجاوز هذه الحدود، ومفهوماتها وتطبيقاتها المعرفية، ليعيد بناء ما هو إيجابي، ويُسْتَخْرجُ – بطريقة أكثر فائدة – لتحسين الشروط الإنسانية بمجملها. هذا ما يعتبره مزروعي المهمة الرئيسة والخاصة الأصلية والجانب الأصيل للباحث الحقيقي. ومؤخراً اعتبر مزروعي من أكثر الأصوات العالية في المعركة ضد الشوفينية والعنصرية، وجرائم الإبادة الجماعية، والحصاد المر للهيمنة الاستعمارية، والتقدم غير المتساوي للإنسانية.

إن إعادة اكتشاف هذا الاعتراف بمزروعي اتضح بمجلدين كرسا لدراسة متعمقة وتقييم لما يسمى الآن بالمزروعية (وهو الحصاد العلمي الكبير لمزروعي). وفي كلا المجلدين يظهر مزروعي بوصفه مفكراً تنويرياً أفريقانياً عالمياً، ودارساً دقيقاً للتاريخ.

ولسوء الحظ، ما زال «علي مزروعي» مجهولاً في العالم العربي على الرغم من أنه تعامل مع جوانب متصلة بالعالم العربي وتاريخه وثقافته وتراثه وسياساته وموقعه في الساحة العالمية، والاستثناء من ذلك هو في ترجمة عملين له في العام الأخير إلى اللغة العربية.

والمجلة من خلال نشر هذه المقابلة تأمل في أن تعيد تقديمه إلى الباحثين والقراء في العالم العربي.

■ **لنتحدث أولاً عن البدايات؟ هل لك أن تحدثنا عن نفسك؟ وما الذي هدفت إلى تحقيقه؟ وأين تجد نفسك الآن على ضوء تاريخك البحثي والاكاديمي وعلى ضوء تغيير خارطة المعرفة الإنسانية؟**

بدأت الكتابة في عام 1967 بتأليف ثلاثة كتب في عام واحد:

On heroes and Ohuru-worship (London)

Towards Pax Africana (London & chicago)

The Anglo - African commonwealth (oxford)

ومنذ ذلك الوقت قمت بتأليف ما يقارب العشرين كتاباً من بينها:

The political sociology of language 1975, The Hague

A world federation of cultures 1977, New York

Cultural forces in world politics 1990, London

The power of Babel: Language and governance in Africa 1998, Oxfford and Chicago

إنني عالم سياسة ومؤرخ، حصلت على درجة الماجستير من جامعة كولومبيا بنيويورك، وعلى درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد في بريطانيا. ولكنني أعتبر الحياة مدرستي الحقيقية، التي علمتني عديداً من القضايا ذات الصلة بمهنتي، والتي تفوق تلك التي تعلمتها على مقاعد الدراسة. لقد كان يطلق عليّ لقب «التراث الثلاثي المتحرك»، حيث تجسد في ذاتي التراث الثلاثي لأفريقيا والإسلام والغرب، فهل هذا التراث الثلاثي منعكس على مهنتي؟

في بداياتي الأكاديمية، ركزت على تراثين: الأفريقي والغربي، على الرغم من أنني في حياتي الخاصة كنت كذلك مسلماً. على أية حال، منذ بداية الثمانينيات، عملت على إتمام التراث الثلاثي واستكماله حتى في حياتي المهنية، فكتاباتي الآن ليست عن أفريقيا والغرب، بل كذلك عن الإسلام والغرب، فأنا أشتغل بأعمال عن الإسلام والغرب. وبصورة عارضة، فإن مصطلح «التراث الثلاثي» قمت بصياغته للإشارة إلى الحضارات الثلاث المتداخلة في أفريقيا (الأفريقانية، والإسلام، والغرب). وقد استخدم بعض الناس هذا المصطلح لوصفي شخصياً.

■ **في مطلع السبعينيات قدمت مقرراً دراسياً بعنوان «الثقافة السياسية العالمية». آنذاك بدا هذا المقرر غريباً وفي غير محله، ولكنه مع ذلك كان أكثر المقررات شعبية في جامعة ميتشيغان، وعندما نسترجع هذا المقرر، نتساءل كيف أوصلك - في الأعوام الأخيرة - إلى الأسلوب المباشر والواضح في التعامل مع القضايا الثقافية والسياسية باختلاف المكان والزمان؟**

نعم، ما زلت أتذكر مقرر «الثقافة السياسية العالمية» بجامعة ميتشيغان، فقد كان تجليات أكثر من كونه سبباً لاهتماماتي المتزايدة بالثقافة السياسية. فبالأصل وضعت هذا المقرر بنفسي ووافقت عليه الجامعة. ومنذ ذلك الحين تطور المقرر إلى آخر متكامل سمي «القوى الثقافية في السياسات العالمية»، والذي درَّسته بشكل مستمر في جامعات جديدة لمستويي الخريجين والطلبة.

■ **هل لهذا السبب قمت بتأليف كتاب «القوى الثقافية في السياسات العالمية»؟**

نعم، إن كتاب «القوى الثقافية في السياسات العالمية» كان نتاج وعي عميق بالثقافة، فقد تمكنت من إقناع جامعة نيويورك بمساعدتي في تأسيس مركز أبحاث ونشر جديد أطلقنا عليه اسم «معهد الدراسات الثقافية العالمي».

إن افتتاني بالثقافة شاركه الاهتمام المتزايد بالعولمة، ففعلاً أصبح الإسلام وأفريقيا معولمين، بعدما أصبح أبناؤهم وبناتهم مشتتين في أصقاع الأرض بفعل تجارة الرقيق ومن بعدها الهجرة بوجه عام.

واليوم، هناك أناس من أفريقيا ينحدرون من هراري وصولاً إلى هارلم، ومن ليڤربول إلى لاغوس، ومن باهيا في البرازيل إلى برلين في ألمانيا، إن هذا التشتت الأفريقاني هو ما أطلق عليه «أفريقيا العالمية»، والإسلام كذلك تمت عولمته، وأصبح إحدى قوى العولمة، فاليوم لدينا أكثر من «الأمة»، لدينا «الأمة الضخمة» Mega-Ommah قوامها 1,2 مليار مسلم من جميع الأعراق والجنسيات. إنك تستطيع أن تسمع صوت المؤذن بدءاً من مآذن جاكرتا بأندونيسيا وانتهاء ببيوت العبادة في ديربورن بميتشيغان، والقرآن أصبح أكثر كتاب مقروء في لغته الأصلية على مر التاريخ (في حين أن الإنجيل هو أكثر كتاب مترجم مقروء).

لقد أصبح، مصطلح «العولمة» يطلق - مؤخراً - على معنى واضح وهو آثار

ثورة المعلوماتية، والتوسع الجديد للأسواق العالمية. ولكن ربما كان من الصواب اعتبار «العولمة» محصلة لكل القوى التي تدفع العالم ليصبح قرية عالمية، ومن هذا المنظور فإن العولمة محاولة لجعل العالم كالقرية Villagization of the globe. إن معهد دراسات الثقافة العالمية يدرج هذه العملية على جدول اهتماماته، ولكنها أيضا عملية ضخمة في حاجة إلى كل الاهتمام العالمي.

- **هل يوفر هذا الكتاب تركيبة لمجموعة من الأفكار بصيغة متطورة؟ وهل تشكل تمهيداً لبدايات جديدة في مسيرتك الفكرية؟**

إن هذه النظرة المتعمقة إلى الثقافة العالمية نتاج لمفهوم التراث الثلاثي، فنقطة المركز في أبحاثي هي تقاطع الثقافات الأفريقانية، والإسلام، والغرب، ولكنني عن طريق المقارنة والتقابل مهتم كذلك بثقافات أخرى. وقد شرع معهد الدراسات الثقافية العالمية في بينغامتون، فعلياً، برعاية مؤلفات عن اليهودية، والكونفوشيوسية وباقي المنظومات الفكرية، ونماذج التواصل الأخرى.

- **في محاضراتك التي قدمتها في هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. عام 1979، توسعت في استخدام مقولة «المفارقة» Paradox في تحليلك للحالة الأفريقية. وأجادلك هنا بأن هذه المقولة أصبحت اليوم أكثر معنى، فكيف لك أن تتوسع في استخدامها الآن؟ وهل بمقدورك توفير تفسير عام ومقارن فيما يتعلق بالحالة العربية؟**

نعم، صحيح أنني معجب بالكيفية التي تتكشف بها الحقائق الاجتماعية عبر التضاد والتناقض. فهذه المتناقضات الجلية يمكن أن تكون مفارقات أو جدلية. ففي العالم العربي أنا مشدود لمفارقة قوامها أن في الدول الموالية للغرب من هم أقل غربية، فالميل إلى الغرب نتاج موقف أو تحالف سياسي، في حين أن التغريب Westernization هو مقدار الاستيعاب الثقافي. فالنخب السياسية في سورية والعراق هي أكثر غربية من نظيراتها في السعودية والبحرين، ولكن سورية والعراق أقل ميلاً للغرب من السعودية والبحرين. ومفارقة أخرى على صلة بذلك، هي صورة العرب في الغرب، فعلى الرغم من أن أغلب الحكومات العربية صديقة للغرب فإن الشعب العربي يُعرف بكونه عدوا للغرب.

وعلى الرغم من أن الحكومات العربية نادراً ما تكون تواقة إلى الإساءة

للغرب وبخاصة واشنطن فإن صورة العرب كإرهابيين ما زالت مسيطرة على الرأي العام الغربي.

هذا المنطق هو الذي أدى إلى أطروحة صمويل هنتنغتون حول «صراع الحضارات» الآن انتهت الحرب، فهل سيكون التوتر المستقبلي بين الحضارات والثقافات عوضاً عن الدول والتكتلات الأيديولوجية؟ يبدو أن ذلك ما يعتقده هنتنغتون وآخرون. ويبدو كذلك أن العرب قد تم إدراجهم في هذا السيناريو.

■ **هل أدت نهاية الحرب الباردة وتلاشي الاستقطاب الأيديولوجي الذي ميز تلك المرحلة إلى فهم أفضل وإدراك أكبر لأعمالك وآرائك؟**

في ذروة الحرب الباردة كان كل كاتب أفريقي ينتقد الماركسية يوصم بالخيانة، كما لو أن كارل ماركس كان أفريقياً. لقد كنت شخصياً، وفي بعض الأحيان، أنتقد الماركسية، فضلاً عن أنني كنت أشك في أن الاشتراكية ودولة الحزب الواحد في أفريقيا لم تكن سوى تبريراً للديكتاتورية. وهذا ما جعلني في أفريقيا هدفا لمؤلفات أسميتها «اليسار العظيم». ونظراً لمعارضتي للإمبريالية بما فيها الإمبريالية الثقافية، فإنني اعتبرت الاعتناق الأعمى للماركسية ليس سوى استبدال ثقافة إمبريالية غربية بأخرى. لقد كان «كارل ماركس» غربياً تماماً كبنجامين دزرائيلي والملكة فيكتوريا. بكل ترحاب، لنتعلم من ماركس ولكنني أعارض إهمال استقلالنا الفكري لصالح ماركس أو لينين.

ولأن الحرب الباردة قد قادت الآن إلى شك عالمي واسع في ماركس ولينين فقد كان لشكّي الأصيل ما يبرره.

■ **يبدو أنك الآن – أكثر من ذي قبل – ما زلت مصمماً على إصرارك على حاجة أفريقيا وأجزاء أخرى من الجنوب للديمقراطية. فعلى أي نحو كان غياب الديموقراطية مسؤولاً عن الأزمات الاجتماعية والسياسية المتفاقمة في هذا الجزء من العالم؟ وهل هناك مخرج لذلك؟**

إن الديموقراطية الفورية قد لا تكون متاحة لكل بلد، ولكن كل بلد في حاجة إلى خطة «دمقرطة» بتواريخ محددة لتطبيقها. فإذا كان هناك بلد ما تحت الأمر الواقع لحكم حزب واحد، فيتوجب أن يكون هناك تاريخ محدد لسن تشريعات لأحزاب معارضة، وبالتالي انتخابات تنافسية. وإذا كان لبلد ما نسبة ضئيلة من مشاركة النساء في السياسة، فيتوجب أن يكون هناك برنامج مرحلي لتعضيد

الناخبات «النسوة». إن عملية الديموقراطية يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن. ولكن أية مؤسسات ديموقراطية يمكن لها أن تستمر في ظل مجتمع عربي أو مسلم؟ إننا الآن نعود إلى الصلة الثقافية، فيجب أن تكون هذه المؤسسات حية ثقافيا. لكن على ألا تستخدم الثقافة بوصفها مبرراً للتسويف أو التأخير غير الضروري. إن اليابان احتلت لما لا يقل عن عقد من الأمريكان، وفرض عليها الدستور بوساطة الجنرال دوغلاس مكارثر، ومع ذلك ظل الدستور قائماً حتى وقتنا هذا. إن التجربة اليابانية تثبت أن الثقافات أكثر ميلاً للديموقراطية أكثر مما تبدو للوهلة الأولى. والثقافات الديموقراطية بالأصل أكثر قابلية للتكيف مع المؤسسات الجماعية.

■ **من منظور العولمة، وتغير مفاهيم الأمن الوطني والدولي، وعلى ضوء تغير القوى الدولية والإقليمية، ما الذي يتوجب على دول صغيرة مثل الكويت أن تفعله لضمان أمنها وازدهارها؟ وهل هناك آمال للمصالحة بين العراق والكويت؟ وما هي الشروط الواجب توافرها لتحقيق ذلك؟**

في حالة الخطر، تكون الدول الصغيرة مثل الكويت في حاجة إلى حماية المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة. ولكن على المدى البعيد، فإن العالم العربي في حاجة إلى منظومة أمنية ومؤسسية خاصة به، سواء لحل النزاعات العربية الداخلية أو لردع التهديدات الخارجية التي تتعرض لها الدول العربية. وهناك حاجة ملحة لتحالف عسكري عربي إقليمي لدرء استئساد مستقبلي تتعرض له دول عربية من قبل جار كبير كتركيا أو إيران، أو خصم عسكري قوي مثل إسرائيل.

كان استئساد تركيا على سورية في عام 1998 مثالاً على ذلك، ومع تقارب إسرائيل وتركيا عسكريا، ألم يحن الوقت للعرب بَعْدُ أن يفكروا جدياً في إنشاء منظمة عسكرية على غرار حلف الناتو، للدفاع عن الأمة العربية سواء ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية. وأفضل خلفية للمصالحة بين العراق والكويت هي تلك التي تحتكم إلى الثقة المتبادلة والوحدة العربية المتعددة الجوانب.

■ **ما هو الهدف من مداخلاتك في النقاش الدائر حول الإسلام والقيم الإسلامية، ودور الإسلام والمسلمين على الساحة الدولية؟ وما هي الموضوعات التي تستحق اهتمام الباحثين المسلمين في هذا الجانب المتحرك والمضطرب من**

تاريخ البشرية؟ وهل بمقدور هؤلاء الباحثين خلق إسهام ذي معنى نحو تطوير العلوم الاجتماعية؟

نحن نعود مرة أخرى إلى تطبيق المقياس العالمي، فالعولمة من حيث هي عملية Process يمكن أن تكون داعماً للإسلام بنشرها للقيم الإسلامية وجلبها إلى العالم الإسلامي مهارات جديدة وفرصا جديدة للتقدم. ولكن العولمة من الممكن أن تصبح عدواً للإسلام عندما يؤدي تأثيرها الرئيس إلى تآكل القيم الإسلامية والتقليل من شأن المؤسسات الإسلامية.

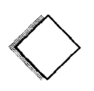
بدءاً من الآن، فإن العولمة تمثل خطراً وتصبح عدواً للإسلام، لأنها ليست سوى مسمى آخر «للتغريب» ولكن على نطاق أكبر، فهل بالتكنولوجيا الحديثة والمعلومات والاتصال يصبح الإسلام مهدداً؟ حتى هذه اللحظة فإن الرد سيكون بالإيجاب. ولكن نفس التكنولوجيا من الممكن أن تستخدم لتطوير المعرفة الإسلامية والبحث العلمي الإسلامي، والقيم الإسلامية، واقتصاديات العالم الإسلامي.

- **ما الذي يشتغل به البروفسور مزروعي حالياً؟ وما مدى صلته باقتراب دخول البشرية إلى الألفية الثالثة؟ وهل سيكون القرن الحادي والعشرين أكثر أمناً أو اضطراباً عن القرن الحالي، الذي وصف بأنه أكثر القرون دموية وعنفاً في تاريخ البشرية؟**

في الحقيقة، أود عمل حلقات تلفزيونية خصيصاً عن موضوعات «الإسلام والعولمة»، وأود اكتشاف فوائد العولمة وشرورها من وجهة نظر إسلامية، وفي حال التمكن من توفير التمويل اللازم، فإن هذه الحلقات التلفزيونية ستفحص العالم الإسلامي بأكمله من السنغال إلى سمرقند، ومن القاهرة إلى كوالالمبور، ومن البوسنة حتى بنغلاديش. إننا نود أن ننظر إلى الإسلام بوصفه قوة عالمية في التاريخ، وإلى العولمة بوصفها قوة إسلامية كامنة في المستقبل. هل يمكن أن يكون القرن الحادي والعشرين مضطرباً كالقرن العشرين، أعتقد أننا تعلمنا دروساً في هذا القرن يمكن لها أن تجنبنا بعضاً من أسوأ الكوارث.

يبدو أنه لن تكون هناك امبراطوريات استعمارية متكاملة مثلما كان في العهود القديمة. ويبدو أننا لن نتسامح إزاء جرائم إبادة الجنس البشري على يد الحكومات إذا ظهرت بعد فترة طويلة.

ويبدو أننا لن نخلق «إسرائيل» أجنبية أخرى في قلب مناطق رافضة لها، حتى نزرع – مرة أخرى – بذور حربٍ وصراعاً يدوم لنصف قرن. ويبدو أننا لن نعيد مرة أخرى في أي بقعة من العالم الخطأ المريع والظالم عامي 47-1948 عندما تم اصطناع إسرائيل في قلب أمة عربية رافضة. أعتقد أننا تعلمنا بعض الدروس من القرن العشرين.





المجلة العربية للعلوم الاداريــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الإدارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

اجتماع

العرب وتحديات العلم والتقانة

تقدم من دون تغيير

تأليف: أنطوان زحلان
الناشر: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، 423 صفحة
مراجعة: فريدة الأنصاري*

يقع هذا الكتاب ضمن الإصدارات القيمة التي دأب مركز دراسات الوحدة العربية على إصدارها في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمعالجة مشاكل الوطن العربي.

أما مؤلفه الدكتور أنطوان زحلان فهو واحد من النخبة العربية المثقفة، تغطي مؤلفاته العديدة بالعربية والإنكليزية مجالات العلم والتكنولوجيا والقوى البشرية.

يدرسُ الكتاب النشاطات الراهنة في الوطن العربي في حقول البحث العلمي والثقافي والقوة العاملة والمنظمات والسياسات العلمية في الوطن العربي، محاولاً استكشاف أسباب الشلل السائد في شئون العلم والتقانة في الوطن العربي.

الفصل الأول منه يضم مجموعة ملاحظات تمهيدية يطرحها المؤلف مقدمة للكتاب، مبيناً أن العلم والتقانة يقومان بدور حاسم في تشكيل التحديات التي تواجه الأفراد والمنظمات والجاليات والأمم باستمرار، ويرى أن أهم ما يواجه البشرية - اليوم - هو تنمية العالم الثالث، إذ إن 80% من الجنس البشري يقع ضمن إطار العالم الثالث.

* باحثة من سورية.

أما الفصل الثاني: «التحدي والتجاوب» فيتطرق فيه إلى التحديات الاستراتيجية التي واجهت العرب منذ عام 1498 حتى الوقت الحالي. ويبحث كذلك في طريقة تفاعل العلم والتقانة، وبروزهما كقوتين رئيستين تدعمان التغير التاريخي. وهنا يقسم المؤلف هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل، مشيراً إلى أن كل مرحلة من هذه المراحل لها خصوصيتها وتحدياتها.

المرحلة الأولى: كان العام 1498م نقطة تحول في التاريخ الغربي وفي التجارة العالمية؛ ففي هذا العام دحل البرتغاليون المحيط الهندي، وبدأت مرحلة جديدة من الاستعمار الغربي، وكان المغاربة أول من تلقى صدمة القوة المتزايدة للأسطول البرتغالي. وعلى الرغم من أن الضرر الذي ألحقوه كان شديداً، غير أنه لم يكن لديهم القوة الاقتصادية التي تحل محل النظام العربي للتجارة الدولية أو تدمره، وكان بإمكان التجار العرب - في مختلف أنحاء الوطن في القرن السابع عشر - شراءُ منتجاتهم من تجار جملةٍ من العرب في بغداد والبصرة وحلب وعدن وهرمز وجدة والقاهرة، وما زال بإمكان تجار البندقية شراء التوابل ومنتجات أخرى من التجار العرب حينئذ.

أما **المرحلة الثانية**: فيشير المؤلف إلى أنها تبدأ بعام 1798م حتى عام 1945م أي بتراجع القوة العثمانية وبدء الثورة الصناعية في أوروبا، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال هذه المرحلة احتلت بريطانيا وفرنسا معظم دول الوطن العربي بينما احتلت إيطاليا ليبيا.

وتعد هيمنة تلك الدول الاستعمارية على صنع القرار الاقتصادي والثقافي في كل بلدان حوض البحر المتوسط واحداً من أكثر عواقب هذه المرحلة خطورة، حيث أصبح اقتصاد البلدان العربية معتمداً على المخططين والممولين والمدخلات التقنية والأسواق الأوربية. وجُوبِه العربُ بسيل متواصل من التحديات، ولكنها لم تؤد إلى التغييرات المطلوبة في الثقافة السياسية السائدة.

أما **المرحلة الثالثة**: من التحديات فيرى أنها بدأت عام 1945م، حيث كانت البلدان العربية عشية الاستقلال السياسي ملأى بممثلين للحكومات الاستعمارية، بارعين في إحالة كل نشاط إلى سلطة معينة، ولم يكن للذين تولوا الزعامة في الدول العربية - عند الاستقلال - أية دراية رسمية أو غير رسمية بمضامين العلم والتقانة، غير أن النخب العربية سعت إلى تسريع عملية التنمية بطرق لم تدرك أنها لا تؤدي إلا إلى أنكال تقاني.

في الفصل الثالث: «البحث العلمي في الوطن العربي» يركز المؤلف على أهمية البحث العلمي في تقدم العلم والتقانة هادفاً إلى إظهار عوامل القوة والضعف فيه مستنداً على قاعدة إحصائية. فيبين أن إنتاج الباحثين العرب مسجل – جزء منه – في دوريات عالمية والجزء الآخر في دوريات وطنية، وتقع ضمن مناطق جغرافية رئيسة هي: مصر، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والمغرب، والأردن ولبنان وسوريا معاً. ويمكن للسودان أن يشكل جماعة منفصلة مع الصومال وجيبوتي، ولكن هذه المنطقة منكوبة بحروب أهلية وتحتاج إلى وقت طويل لتأخذ مكانها الصحيح.

ووفق قاعدة إحصائية منظمة ودقيقة يتبين لنا أن العراق بعد عام 1977 بدأ نتاج البحث العلمي فيه بالهبوط، وهاجر عدد كبير من الباحثين إلى الخارج، ويعزوه المؤلف إلى القمع السائد في العراق، عند هذه النقطة أقف قليلاً لأن تدهور البحث العلمي في العراق لم يكن نتيجة القمع السائد فيه فقط، بل نتيجة مجموعة عوامل منها: تسييس العلم، وافتقار البلد إلى التقانة العلمية، وقد حاولت الحكومة العراقية استرجاع الأدمغة العراقية بمنحهم حوافز مادية كبيرة منها: إعطاؤهم أحدث السيارات وقطعة أرضٍ (لمن ليس له دار) وقرضاً مصرفياً، وفعلاً رجع عدد كبير من الباحثين وأصحاب الكفاءات، ولكنهم بعد فترة وجيزة عادوا من حيث أتوا لعدم توفر التقانة العلمية التي تيسر لهم سبل البحث العلمي.

أما بالنسبة للبنان فقد كان له قبلَ بدء الحرب الأهلية دور مميز في البحث العلمي، ويعد ثاني أكبر منتج عربي للبحث العلمي. وأما سوريا والأردن واليمن في الواقع لم يكن لها أي إنتاج قبل عام 1975.

وأما أكبر منتج تُبينه لنا الجداول من رقم 5:3 المنشورة (ص71 من الكتاب) أن مصر ومجلس التعاون الخليجي هما أكبر منتج، وبرغم تعرض الكويت للغزو فإنها بعد عام 1995 بدأت تستعيد دورها المميز. ولو قارنا إنتاجها مع معظم إنتاج البلدان النامية الرئيسة لظهر لنا أنها تقترب من مستوى قريب من بلدان النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان...

وتتركز أهم حقول الإنتاج العلمي في الوطن العربي في البحوث الطبية في المجالين الوصفي والمستوصفي، ويليها الكيمياء والزراعة، أما حقول علم الحاسوب والفيزياء والفلك والرياضيات فتشكل جزءاً صغيراً من مجمل الإنتاج.

في الفصل الرابع: «التعاون الإقليمي» يُبين المؤلف مدى أهمية التعاون الدولي والإقليمي للباحثين العرب، ويبحث فيه - بالتفصيل - المشاركة في التأليف والمساهمات في المؤتمرات الدولية. ويرى بأن المسلك الصحيح للبحث العلمي يتطلب تبادلاً مستمراً للمعلومات والأفكار بين الباحثين، وعملية التبادل هذه تدخل فيها اتصالات بين الباحثين في حقول تخصصهم، فعلماء البحث في كل فرع من فروع العلم يشكلون كلية غير مرئية.

أما التعاون الإقليمي فيتطلب أدوات متنوعة لتسهيل الاتصال والتبادل بين العلماء، وتعتبر المكتبة أهم أداة للتعاون إضافة إلى أنها أكثر الأدوات اقتصاداً وكفاءة، وبالإضافة إلى توفيرها الكتب العلمية فإنها توفر لمستخدميها الوصول إلى شبكة الإنترنت التي تعتبر في الوقت الحاضر أهم داعم أو مكمل للمكتبة الجديدة.

وتعد المؤتمرات والاجتماعات العلمية أكثر السبل شعبية للتعاون على المستوى الشخصي، وهي تشجع الاتصال وجهاً لوجه، وهذا يؤدي في الغالب إلى تنمية تعاون أطول أمداً بين العلماء.

وفي مجال التعاون الإقليمي لا ينسى المؤلف دور الجامعة العربية والتعاون الإقليمي عبر منظماتها العلمية؛ مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) ومقرها «تونس»، والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة (اكساد) الذي أنشئ في عام 1971 ومقره «دمشق».

أما مجلس التعاون الخليجي فله دور مميز في مجال التعاون بين العلماء العرب، ووفق الإحصاءات الحديثة ولهذا المجلس أعلى إنتاج منشورات بحثية بالنسبة للفرد الواحد. ويلخص الجدول رقم (4-3) المنشور في (ص122) من الكتاب إنتاج المنشورات في المجلس المذكور بنسب مساوية لإنتاج مصر بسكانها البالغ عددهم ثلاثة أضعاف سكانهم.

وفي مجال التعاون الدولي هناك زيادة بوجه عام، والجداول المرفقة بالكتاب رقم (4-1) تبين أن هناك زيادة بنسبة 21% خلال فترة السنوات الخمس الماضية، بينما ارتفع عدد الأوراق المشتركة بنسبة 5%، وهكذا فإن معظم الزيادة في الإنتاج جاءت عبر التعاون الدولي.

وخصص الفصل الخامس: «منظومة العلم والتقانة في الوطن العربي»

لوصف عمل منظومات العلم والتقانة. ويبحث فيه بنظرة اقتصادية عمل عناصر المنظومة، والخصائص الرئيسة لها، مبيناً كيف أن الثقافة السياسية تقرر سيرورتي النظام مؤكداً على حرية العلماء وعدم تدخل السلطات في شؤونهم العلمية، وفي انتخاب رؤساء الجمعيات العلمية ورؤساء تحرير المجلات العلمية (ص171-176) ومتى ما تدخلت السلطة يكون من الصعب إيجاد علماء وباحثين يناقشون بدقة سياسات عامة.

ويؤكد المؤلف على الحرية الأكاديمية ودرجة الانضباط الاجتماعي معتبراً إياها قضيتين مهمتين في المجتمع الليبرالي، مستنداً على تحليل بلومكنست Blomgnist الذي حلل استقلال الجامعات السويدية وتبعيتها بين عامي 1820-1920 والتي أدت إلى تطورات اجتماعية وسياسية متنوعة أثرت في التعليم العالي السويدي وعديد من القضايا التي كانت مهمة في ذلك الوقت ولا تزال مهمة إلى اليوم.

وفي فصل لاحق: «البعد الدولي والإقليمي للعلم» يوضح العلاقات العربية مع الدول الأوروبية ومع الاتحاد الوطني والتقانة في الوطن العربي مؤكداً على العلاقات الأمريكية؛ فالدور المميز والرائد للولايات المتحدة في مجال علم الحاسوب وعلم المواد والبيولوجيا والجزيئات أعطاها حضوراً قيادياً في عالم العلم والتقانة.

وهذا الدور القيادي – مع وجود أعداد كبيرة من المغتربين العرب في الولايات المتحدة ممن لهم دور بارز في العلوم (الصحة والهندسة والعلوم البيولوجية) – يجعل المجموعة العلمية الأمريكية سهلة المنال للعلماء في الوطن العربي، وسهولة المنال تسهل التعاون.

وفي هذا الفصل يشيد المؤلف بدور المنظمات الإسلامية في العلم والتقانة وبخاصة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (مقرها الرباط) والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتقانة والتنمية واللجنة الوزارية (مقرها جدة)؛ فقد طورت هذه المنظمات برامج وأهدافاً قيِّمة ولكن أياً منها لم يتمكن من تأمين الأموال اللازمة من الدول الأعضاء، وهذا أثر على تطبيق برامجها (ص323) كما يشير المؤلف.

ثم يتطرق إلى عولمة العلم والتقانة مؤكداً على أهمية العولمة، وأن الدول

العربية لا يمكنها التهرب من الاقتصاد المعولم. وأن المشاركة في العولمة والاستفادة منها تتطلبان منظمة وطنية متينة في العلم والتقانة.

أما الفصل الأخير: من الكتاب فيتناول فيه «مستقبل التقانة في الوطن العربي» مؤكدا على قدرة العرب على تطوير ثقافتهم السياسية، وإذا وضعت منظومات علم وتقانة في مواقعها، يمكن للكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالاستثمارات المالية والجديدة أن تتحسن بشكل واسع، وبالتالي يؤدي إلى تطوير العلم والتقانة.

ومن قراءتنا لفصول هذا الكتاب نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأقطار العربية لديها الوسائل لبناء مستقبل أفضل مما هي عليه الآن، فالقوة البشرية العلمية التي تمتلكها والثروات الوطنية التي لديها والتي تدعم التعاون الإقليمي والدولي يؤهلانها لاحتلال مركز مرموق في العلم والتقانة.

أساسيات البحث الكيفي:

أساليب وإجراءات النظرية المجذّرة

تاليف: آ. ستراوس، ج. كوربين
ترجمة:عبدالله بن حسين الخليفة
الناشر: معهد الإدارة العامة بالرياض، 1419هـ (1999)م، 311 صفحة.
مراجعة: رشود بن محمد الخريف*

لقد انتشر استخدام الأساليب الكمية في العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، والجغرافيا، والاقتصاد، والإعلام وغيرها، خلال العقود الأولى من النصف الثاني من هذا القرن الذي أوشك على الرحيل، وحظيت باهتمام كبير جداً من الباحثين، لدرجة أثارت تخوف بعض المتخصصين حول الإفراط في استخدام هذه الأساليب، وذلك لصعوبة تحديد قيم (كمية) لكثير من المفاهيم والظواهر، ومن ثم دب شعور الخشية لدى هؤلاء من خطورة التوصل إلى نتائج

* وكيل كلية الآداب، أستاذ مشارك (Associate Prof.)، بقسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، السعودية.

قاصرة بسبب إقحام هذه الطرق في دراسة موضوعات لا تتناسب معها، ولا يمكن من خلالها فهم بعض أنواع الظواهر أو المشكلات المعقدة. ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام بالأساليب الكيفية خلال العقدين الماضيين بشكل ملحوظ. وظهر عديد من الكتب لإبراز الطرق والإجراءات اللازمة لإعداد البحوث الكيفية باللغة الإنجليزية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، صدرت الطبعة الثانية للكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه في لغته الأصلية (الإنجليزية). كما صدر كتاب آخر في الموضوع نفسه لمؤلفي هذا الكتاب، وذلك تحت عنوان «النظرية المحذرة في مجال التطبيق» (Grounded Theory in Practice). وصدر عديد من الكتب للناشر الأصلي للكتاب مثل:

Denzin N. K. and Lincoln, Y. S. (1994) Handbook of Qualitative Research.

Flick, U. (1998) An Introduction to Qualitative Research.

Marshal, C. and G. B. Rossman (1999) Handbook of qualitative Research.

Miles, M. B. and A. M. Huverman (1994) Qualititative data Analysis: An Expanded Sourcebook.

Morse, J. M. (1997) Competing, and Qualititative Project: Details and Dialogue.

Seale, C. (1999) The Quality of Qualititative Research.

Silverman, D. (1997) Qualititative Research: Theory, Method and Practice.

Silverman, D. (1999) Doing Qualitative Research: a Practical Handbook.

أما بالنسبة للغة العربية، فلا أعرف كتاباً واحداً اهتم بهذا الموضوع المهم، باستثناء الكتاب الذي نحن بصدد عرضه وإبرازه.

يُعنَى الكتاب - كما يظهر من عنوانه - بالبحث الكيفي الذي يُعرف بأنه أي نوع من البحوث التي تعطي نتائج لم يتم التوصل إليها بوساطة الطرق الإحصائية، وذلك باستخدام الإجراءات التحليلية غير الإحصائية التي تؤدي إلى نتائج من خلال البيانات المجموعة بوساطة أدوات متنوعة مثل الملاحظة، والمقابلة، والوثائق والكتب، وأشرطة الفيديو، والبيانات المرمزة أو المنظمة لأغراض أخرى، كبيانات التعداد السكاني. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن الجمع بين الطرق النوعية والكمية في البحث الواحد، وذلك حسب طبيعة المشكلة المدروسة. ولكن يبدو أن استخدام الطرق النوعية يسود في بعض التخصصات أكثر من غيرها مثل الأنثروبولوجيا والدراسات الاجتماعية من جهة، ويناسب معالجة بعض الظاهرات مثل تجارب الأشخاص مع المرض والإدمان أكثر من

غيرها من جهة أخرى. ولكن طرق البحث الكيفي بدأت تغزو تخصصات كثيرة مثل التعليم، والتمريض، والصحة بشكل عام. ولعل ظهور برامج حاسوبية مساعدة لإجراء البحوث الكيفية لدليل قوي على التوسع في استخدام هذه الطرق، واكتسابها شعبية كبيرة بين الباحثين في كثير من التخصصات. فقد ظهرت برامج جعلت البحث الكيفي أسهل مما قبل، ومنها: برنامج (WinMAX) الذي يتوافق مع إجراءات النظرية المجذرة بشكل خاص، وبرنامج (ATLAS ti)، وبرنامج (Nvivo)، وبرنامج (Ethnograph)، وبرنامج (Code-A-Text) وغيرها من البرامج الكثيرة التي توفر طرقاً جديدة لترميز الأسئلة المفتوحة، وأساليبا متنوعة لتحليل البيانات الكيفية.

وتنبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن الطرق الكيفية لا تعتبر بديلا للأساليب الإحصائية الكمية، ولكنها - في الحقيقة - مكملة لها، كطرق علمية تؤدي إلى الوصول إلى المعرفة العلمية. ففي حين أنه بالإمكان استخدام هذين النوعين معا في مشروع أو بحث واحد، فإن طبيعة المشكلة أو الظاهرة المدروسة هي التي تحدد أي هذين النوعين ينبغي استخدامه، والاعتماد عليه في التوصل إلى النتائج، ومن ثم فهم الظاهرة المدروسة، وتفسير أبعادها.

ويتكون هذا الكتاب، الذي يقع في 311 صفحة، من ثلاثة أجزاء رئيسة. يقدم الجزء الأول منها نظرة عامة عن المنطق الإجرائي الذي يقف وراء استخدام النظرية المجذرة، ويحتوي هذا الجزء على أربعة فصول. اعتمد الفصل الأول على استخدام صيغة السؤال والجواب من أجل اطلاع القارئ على الاختلافات بين وسيلة النظرية المجذرة والوسائل التحليلية الأخرى في البحث النوعي. واهتم الفصل الثاني بتزويد الطالب بالعناصر الأساسية التي يحتاج إليها لبدء دراسة نظرية مجذرة، في حين خصص الفصل الثالث لشرح المقصود بمفهوم «الحساسية النظرية»، ولتوضيح إمكانية الموازنة بين الإبداع والقيام ببحث علمي جيد. أما الفصل الرابع فيناقش كيفية استخدام الأدبيات والدراسات السابقة في النظرية المجذرة.

ويقدم الجزء الثاني شرحاً مفصلاً للإجراءات والأدوات التحليلية الدقيقة لطريقة البحث الكيفي (بناء النظرية المجذرة)، ويتكون من سبعة فصول، تبدأ بالخامس الذي يصف عملية الترميز المفتوح، حيث يقوم بنقل القارئ خلال الإجراءات خطوة خطوة. أما الفصل السادس، فهو - ربما - أهم الفصول في الكتاب؛ لأنه يقدم الأدوات التي تمكن المستخدمين من تجاوز الانطباعات

المختلطة والطرق التقليدية في التفكير حول البيانات، مما يساعد على التفكير حولها بطرق جديدة. ويركز الفصل السابع على «الترميز المحوري» الذي يمثل النوع الثاني من الترميز، ويتناول هذا الفصل – إلى جانب ذلك – كيفية استخدام التفكير الاستدلالي والاستقرائي لاختبار الفروض. ويقدم الفصل العاشر إطاراً حول كيفية إتقان الباحث دمج الأوضاع والنتائج في النظرية عن طريق ربطها بالظاهرة من خلال الفعل والتفاعل، في حين يتناول الفصل الحادي عشر «الاختيار النظري»، ويوضح كيف يستطيع الفرد أن يقوم بعملية الاختيار في النظرية المجذرة.

ويخصص الجزء الثالث والأخير لشرح الإجراءات الإضافية الضرورية المصاحبة لعملية جمع البيانات وتفسيرها وتحليلها، ويحتوي على الفصول الثاني عشر حتى الرابع عشر. واهتم الفصل الثاني عشر بتوضيح دور المذكرات والأشكال التوضيحية في المحافظة على نتائج تحليل الباحث بدرجة عالية من التجريد خلال قيامه بعملية الترميز. أما الفصل الثالث عشر فيتناول المسألة المهمة المتعلقة بعرض دراسات النظرية المجذرة وإخراجها في شكل كتب أو دوريات أو رسائل دكتوراه. أما الفصل الرابع عشر والأخير فخصص لتقديم المعايير اللازمة لتقويم دراسات «النظرية المجذرة».

وفي الحقيقة فإن هذا الكتاب تفتقر إليه المكتبة العربية إذ يتمتع بكثير من المزايا ومنها:

1 – يتناول موضوعاً مهماً لم يسبق تقديمه للقارئ العربي.

2 – أعد الكتاب بأسلوب مباشر وواضح من أجل تقديم الإجراءات الرئيسة التي يحتاجها الأشخاص الذي هم على وشك الشروع لأول مرة في عمل مشاريع بحثية كيفية. وعلى الرغم من ذلك فمن المتوقع أن يكون مفيداً أيضاً للباحثين المتمرسين في البحث الكيفي.

3 – اتسم الكتاب بأسلوب جذاب، ولغة عربية سليمة وواضحة.

4 – اشتمل الكتاب على فهرس أو قائمة بالمصطلحات والمفاهيم وأرقام الصفحات التي وردت بها. وقلما نجد مثل هذا الفهرس في الكتب العربية.

5 – على الرغم من استخدامي للطرق الإحصائية الكمية بكثرة، فإنني أشعر بأهمية هذا الكتاب وفائدته وضرورة تقديمه لطلاب الدراسات العليا في أقسام

العلوم الاجتماعية عامة، وفي الخدمة الاجتماعية، والأنثروبولوجيا، والإعلام، والتعليم على وجه الخصوص.

6 - تذكر إحدى مجلات التمريض المعروفة في حق هذا الكتاب بلغته الأصلية «لا ينبغي للقائم بالبحث الكيفي أن يواجه جبال البيانات الهائلة دون أن يقرأ هذا الكتاب من الغلاف إلى الغلاف».

باختصار، لقد وفق المترجم في اختيار هذا الكتاب للتعريب، كما وفق في نقله إلى العربية بدقة كبيرة، وقام بعرضه بأسلوب جميل.

علم النفس

الارتكاس العقاقيري

تاليف: مدحت عبدالحميد أبو زيد
الناشر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1999م
مراجعة: كامل مطر الفراج*

نستطيع أن نقسم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسين: ففي الباب الأول بيّن الكاتب أن الارتكاس Relapse، لا يعني الفشل العام، لما يحمله من معنى الفشل بفقدان الأمل والإحساس باليأس، ولكن الارتكاس يعني عودة ظهور الأعراض المتعلقة بتعاطي العقار بوصفه مشكلة من مشكلات الإدمان.

وقام الكاتب بتصنيف الارتكاس من حيث العائد والشدة، والطبيعة والتكرار والتعدد والمضمون، وبين أن الشخص المرتكس يتصف بعدة سمات منها: اللامبالاة والأنانية والهروب التام من المسؤولية والسلبية والانهزامية إلى جانب الاندفاع، ووضح أن هناك زملة من الأعراض تصاحب الارتكاس كالضعف الفكري، ومشكلات في الذاكرة والجمود والاكتئاب. وفي موضع آخر عرض

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الكاتب أهم نظريات الارتكاس، كنظرية الاستجابة الشرطية، والنظريات الكيميائية العصبية، كما تعرض لأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظريات، وبعد ذلك استعرض الباحث دور الاتجاهات نحو الارتكاس، وأكد أنه يجب ألا نهمل هذا الدور، فلا يمكن الشفاء من الإدمان وتجنب الارتكاس دون تغيير الاتجاهات نحو العقاقير وتغيير الاتجاهات السلوكية المرتبطة به.

وتطرق الكاتب كذلك إلى قلق الارتكاس في مرحلة ما قبل التوقف عن تعاطي العقار وأثناء التعاطي وبعده، وأكد على أهمية مؤشرات الارتكاس وعلاماته المنذرة التحذيرية، وصنفها إلى مؤشرات عدة، كالمؤشرات المعرفية والنفسية والاجتماعية، فمؤشرات كالحيرة والصراع وضيق نطاق الرؤية والأفكار الانتحارية والأفكار الانهزامية عند المدمنين بعد الشفاء، هذه كلها تسهم في الارتكاس، أما مثيرات الارتكاس فقد تطرق الكاتب لدورها الخطير، كصعوبات تواجه المريض في رحلة التعافي، ومنها المثيرات البصرية، كرؤية الحقنة أو الرباط المطاطي المستخدم في الإدمان، ومثيرات أخرى تتعلق بمادة التعاطي كالهيروين والكوكايين والكحول، وما ترتبط به هذه المواد من رائحة وشم ولمس، ومثيرات تذوق أخرى، كتذوق ما هو مر أو لاذع. كل هذه مثيرات تعجل بالارتكاس.

ووضح الكاتب دور مواقف الضغوط الاجتماعية في مسألة الارتكاس، ومواقف أخرى تتعلق بالأمور الجسدية، كالشعور بالصداع واضطرابات النوم والإصابة بمرض خطير، وكلها قد تسهم في ارتكاس المتعافى من الإدمان سعياً وراء الراحة الجسدية وتخفيف المعاناة. وقد ناقش الكاتب كيفية التعامل مع الارتكاس والوقاية منه، واقترح برنامجاً لذلك.

أما في الباب الثاني من الكتاب، فقد قام الكاتب بعرض دراسة حقلية ميدانية لمشكلة الارتكاس العقاقيري، وكان الهدف منها تطبيق خمس أدوات مستحدثة خاصة بالارتكاس، وتقنينها على البيئة العربية، ومعرفة تركيبها العاملي وهي: 1 – مقياس الاتجاه نحو الارتكاس، 2 – مقياس الاتجاه نحو العقار البديل، 3 – مقياس قلق الارتكاس، 4 – قائمة مثيرات الارتكاس، 5 – قائمة مواقف الارتكاس وعوامله، وقام الباحث بتطبيق هذه الاختبارات على عينة من الذكور قوامها 120 شخصاً، في مستشفى الأمل بجدة، ثم عرض النتائج المستقاة من هذه الدراسة.

والكتاب يعتبر مرجعاً جيداً لموضوع الارتكاس العقاقيري، الذي لم ينل - على الرغم من أهميته - قسطاً كافياً من البحث والتحليل خصوصاً في عالمنا العربي، ولقد وفّر الكاتب للباحث العربي خمسة مقاييس جديدة وجيدة، ستفيد الباحث العربي حتماً في دراسات الارتكاس الذي يعد من أهم مشكلات الإدمان وأخطرها.

اقتصاد

فخ العولمة:
الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية

تأليف: هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان
ترجمة: عدنان عباس علي
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998، الكويت، 431 صفحة.
مراجعة: مصطفى العدوي*

دخل مصطلح العولمة في الآونة الأخيرة كثيراً من المجالات، فتجد رجل السياسة والاقتصاد والإعلام يضعون اتجاهاتهم وأفكارهم حول هذا المصطلح. ليس هذا فحسب بل أخذت النظريات تشق طريقها عبر المنظرين من العلماء والكتّاب والصحفيين، حتى أصبح الأمر وكأن سعير العولمة يشمل كافة الاختصاصات، ويتطرق لكل الهموم والشجون. من بين الإصدارات الحديثة في هذا الصدد، يقع كتابنا، موضوع المراجعة.

المؤلفان هما هانس بيتر مارتين، مختص بالعلوم القانونية، ويعمل محرراً لدى مجلة دير شبيجل الألمانية. أما الآخر فهو هارالد شومان، درس الهندسة في برلين ويتزامل مع الأول محرراً في نفس المجلة، يقع الكتاب في تسعة فصول، مع مقدمة للمُراجع، وتذييل للهوامش والمراجع في نهايته.

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق.

يعرض الفصل الأول: «مجتمع الخُمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء»، في القرن القادم سيكون هناك فقط 20% من السكان، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية 80% فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير.

فالثورات المتلاحقة في الحاسبات الآلية والإنترنت والمعلوماتية، والانفجار المعرفي تجعل خُمس السكان، أو هذه الـ 20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك. لكن ماذا عن 80% العاطلين وإن كانوا يرغبون في العمل؟ إن 80% من الطبقة السفلى ستواجه بالتأكيد مشاكل عظيمة، وتصبح الحالة أن تأكل أو تؤكل. هذا الإعصار القادم يهدد الملايين بالبطالة والتهميش والضياع.

ويقدم الفصل الثاني: «كل شيء صار موجودا في كل مكان»، والمقصود طبعا انتشار النمط أو الأسلوب الأمريكي في العيش أو العمل أو الاستهلاك. وسخِر المؤلفان من هذه السيطرة المرضية، ويضربان الأمثلة حول هذه الهيمنة، فانتصار الاتجاه الأمريكي على السوفيتي السابق، هو تفوق المال والتكنولوجيا والحريات، بعد أن أخذ العالم يتقارب أكثر فأكثر في قرية، يمتلكها أصحاب المال والشركات والقوة فهناك 358 ملياردريا يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه 2,5 مليار من سكان المعمورة، أي أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم. وتتم العولمة بتقلص الريف والزراعة والمهن التقليدية، نحو المدن والصناعة والمهن الدقيقة الاختصاصية، أما الحروب فتتجه من الحروب بين الدول إلى الحروب الداخلية، العرقية أو الاقتصادية. الطامة الكبرى تكمن في الزيادة السكانية الهائلة، فبينما يحافظ عالم الشمال على استقراره السكاني أو الزيادة الطفيفة به، إذ بعالم الجنوب الفقير ينفجر سكانياً، فإن 95% من الزيادة السكانية تتركز في أفقر مناطق العالم. مما ينتج عنه أن 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء وتستحوذ على 84,7% من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى 84,2% من التجارة الدولية، فأغنى الدول تتجه نحو الغنى أو الثراء الفاحش، بيد أن أفقر الدول تهرع نحو فقر مدقع وبؤس أشد، وتعود إلى تحكم العالم الأول وسيطرته.

فأما الفصل الثالث: «دكتاتورية ذات مسؤولية محدودة» فقد خصصه المؤلفان للكلام عن صندوق النقد الدولي والأسواق النقدية العالمية، ويعتبر من أهم فصول الكتاب. فقد ارتبطت العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة

بتحرير الأسواق المالية والنقدية، بالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسيِّر العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن الكتلة النقدية على ضوء عمليات التحرير هذه لم تعد خاضعة بالمرة للسلطة النقدية المحلية المتمثلة بالبنك المركزي. فعمليات دخول الأموال وخروجها، على نطاق واسع وبالمليارات، تحدث في ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات. وينفي المؤلفان فكرة أو نظرية المؤامرة في هذا المجال. فليست هناك تحالفات يُعتد بها بين هؤلاء المتكالبين على جني الأرباح لتخفيض قيمة العملة في هذا البلد أو ذاك، أو لرفع أسعار الأوراق المالية أو لخفضها في هذه البورصة أو تلك، فما يحدث الآن على ساحة الأسواق المالية والنقدية، هو النتيجة الطبيعية والمنطقية للسياسات والقوانين التي شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى، تحت ما سُمي بتحرير الأسواق المالية والنقدية، وهي العمليات التي سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولي مختلف دول العالم على تطبيقها، بإطلاق سعر صرف عملتها، وانفتاحها التام على السوق المالي العالمي. وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس في تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة مشروعات الدولة والتضحية بالعدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أن ينسجم مع المصلحة العامة كلية.

ويبين الفصل الرابع: «شريعة الذئاب» أنه عندما تتحول الدعوة للانفتاح على السوق النقدي والمالي العالمي إلى أيديولوجية صارمة فيجب أن يخضع لها الجميع، وإلا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب، حيث أخذت كل دول العالم تحت تأثير الضغوط التي تمارسها عليها المنظمات الدولية، في تطبيق سياسات الانفتاح المعولم. وقد أشار المؤلفان في هذا السياق إلى نقطة مهمة لا يلتفت إليها عادة غالبية الكتّاب، وهي أنه حينما يبدأ البلد في الانصياع لتلك السياسات، والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالمية، ينضم الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء البلد إلى قائمة المقيِّمين للسياسات الاقتصادية في بلدهم، لأن في وسعهم استثمار أموالهم في أي مكان في العالم. فليس من المستغرب أن يُدفع ملايين الضحايا قرباناً للسوق العالمية وآلية عملها، ويمكن أن يُسحب البساط من تحت أرجل العمال والموظفين الغربيين لصالح الهنود وبخاصة في

مجال الكومبيوتر وبرمجته وللمؤهلين منهم بصفة أخص، فتحرير السوق، والليبرالية، والخصخصة، هذا الثلاثي أصبح هدف الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، والاعتماد على الإيمان المتطرف بقانون العرض والطلب إلى رخص الأيدي العاملة، وخفض الأجور، والتسريح التعسفي، وغياب الرفاهية. إن رأس المال عبارة عن كتلة أنانية تتحرك في كل الجهات، باحثة عن الربح والزيادة والتكديس، فهي لا تهتم بالحدود والبلدان والشعوب إلا بالقدر الذي ينفعها.

فالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء التعرفة الجمركية، وتحرير التجارة، وإقامة التكتلات الكبرى من الشركات عابرة القوميات، وكذلك البحث عن الأسواق في أي بقعة من العالم، كل هذا أسرع في تنمية مسيرة العولمة وإنضاجها، ويندرج في هذا الإطار السوق الأوروبية المشتركة، والوحدة النقدية الأوروبية اللاحقة، وردت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك بأن قامت بدورها بتأسيس منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المسماة بالنافتا (Nafta).

ويبدأ الفصل الخامس: «أكاذيب تُرضي الضمير»، من حيث «النافتا» والتدليل على حال المكسيك، فقد كانت تتوقع بانخراطها في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن اقتصادها سيتحسن، وعلى الرغم من التطور في البداية فإنها عادت فيما بعد إلى الانتكاس، وتفاقمت الحالة الاقتصادية. وهكذا وبعد عشر سنوات من الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي المطوَّر أضحت أمة المائة مليون مواطن في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل، وفقد ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن فرص عمل لهم.

وما حل بالمكسيك ينسحب على تركيا، بإنشائها اتحاداً جمركياً مع الاتحاد الأوروبي، على أمل تحقيق تطور سريع، فأغرقت البضائع الأجنبية الزهيدة في أسعارها الأسواق، وأدى ذلك إلى عجز الميزان التجاري التركي. وبما أن النتيجة كانت وخيمة، وتحول البَلَدان إلى شياه تلتهمها الاقتصادات الأقوى فماذا فعلت النمور الآسيوية؟ الحقيقة أن النجاح الذي حققته يعود إلى نمو التنمية الموجهة حكومياً، وعدم تكاملها مع السوق العالمية، وربط نفسها بعجلته، فضلاً عن اعتماد التخطيط الاقتصادي. ولكن عندما تُضيِّع السلطة الوطنية والقومية إشرافها على شؤون الاقتصاد والتجارة والإعلام، وتتركه مُخيرة أو مُجبرة لصالح الشركات العابرة للقارات، ولفوضى السوق والتنافس الأعمى، فإن هذا يقود إلى دمار الهياكل الاقتصادية، وضعضعة الاستقرار، وحلول مجتمع المخلب والناب.

لذا فإن استعادة الإرادة السياسية على الاقتصاد، هي المهمة المستقبلية الأساسية. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات إلى فوضى لا مناص منها، فثمن اغتناء بعض الناس هو تهميش الآخرين ودفعهم نحو التطرف والجريمة والانحلال.

أما الفصل السادس: فيناقش نبوءة ميخائيل جورباتشوف القائلة بأن العالم سيتحول بأجمعه إلى برازيل كبيرة، أي إلى دول تسودها اللامساواة، مع وجود أحياء مقفلة تسكنها النخب الثرية، وإنها لحقيقة أن روسيا نفسها ستصبح – إن لم نقل أصبحت – على شاكلة البرازيل. وضمن هذه المعمعة لا أحد يستطيع إنقاذ نفسه، فسوف تَضمُر الطبقة الوسطى، ويبزغ نجم المضللين المتطرفين، ذلك أن الخلاص الفردي مستحيل، لأن الجميع في مركب واحد، وتحطيم الطبقة الوسطى كان غالباً في التاريخ مدعاة لصعود نجم الشاذين والأفاقين، سواء من المتطرفين القوميين (النازيين) أو سيطرة الدكتاتورية العسكرية، أو العلماء والتكنوقراطيين المجانين، ويرى المؤلفان أن مصير الغرب القادم شبيه بحال البرازيل، إن لم يُتَدارَك الوضع الحالي، فالبرازيل – كما هو معروف – عبارة عن جزر صغيرة من الأثرياء تعوم في محيط من الفقر والتردي. ونتيجة للظرف الاقتصادي الذي يسير نحو العسر والضيق، تنشأ أحزاب يمينية متطرفة (الأحزاب النازية الجديدة) تعتقد أن مردَّ الأزمة الحالية إلى وجود الأجانب، فتبدأ سلسلة من حمامات الدم ضد أفقر العمال الأجانب.

ويعرض الفصل السابع: رأياً لبطرس غالي المشغول بالعولمة، حيث يرى أنه ليست هناك عولمة واحدة، بل ثمة عولمات عديدة. فعلى سبيل المثال: هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة، وطبعاً – وقبل هذا وذاك – في مجال المال أيضاً. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن العولمة قد صارت تتعاظم في المجالات المختلفة بسرعة.

إن القادة السياسيين لم يعودوا يمتلكون كثيراً من المجالات السيادية الفعلية التي من أولياتها اتخاذ القرار، إلا أنهم يتصورون أنهم قادرون على حل المسائل الرئيسة. إنهم يتوهمون أن هذا في وسعهم. فالمشكلات السياسية هي التي تشغل رؤوسهم، فالأخطار الجسام في البيئة، والسكان والحروب المحلية، والتلوث، والتطرف، كلها تحتاج إلى حل.

ويقدم الفصل الثامن: ذلك التنظيم المروِّع للإجرام والرأسمالية، العابرة للحدود في أوروبا، وهروب الأموال وتوظيفها ونقلها واستثمارها من مكان إلى آخر، ليسحب تدريجيا التأثير الذي كان يشكله الساسة، والذي يؤول لاصحاب الثراء الواسع، وحيث تفتقد الدولة السيادة الوطنية، مما يؤدي إلى هدم أسس نظام الدولة الديمقراطية، ولا شك في أن الأزمات الدائمة في المالية الحكومية ليست سوى مظهر واحد من بين المظاهر الكثيرة للانحطاط السياسي، إلى جانب فقْد الدولة للسلطة.

ويعرض الفصل التاسع: عشر أفكار تعوق قيام مجتمع الخُمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء، وهي قيام اتحاد أوروبي ديمقراطي وقادر على النهوض بالتحولات المطلوبة وتقوية المجتمع المدني وتعزيز مشاعره الأوروبية، والاتحاد النقدي الأوروبي، وتوحيد القوانين الضريبية الأوروبية، وفرض ضريبة مبيعات على المتاجرة بالمشتقات وعلى القروض الأوروبية الممنوحة إلى مصارف غير أوروبية، ووضع معايير اجتماعية وبيئية دنيا للتجارة الخارجية، ثم القيام بإصلاحات ضريبية ذات أبعاد أوروبية لحماية البيئة، وفرض ضريبة أوروبية على السلع الكمالية، وتنشيط النقابات العمالية الأوروبية، وأخيراً: التوقف عن تحرير الاقتصاد من دون تعزيز للرعاية الاجتماعية.

وفي الختام، نستطيع القول: لقد وُفِّقَ المؤلفان بإقناعنا أن العولمة - وبخاصة الاقتصادية منها - تنطوي على اعتداء كامن أحياناً، وسافر أحياناً أخرى، على الديمقراطية ودولة الرفاه. أما عن جوانب القوة في الكتاب فمنها أنه كُتب بأسلوب صحفي رشيق، وطابع أدبي أنيق، وتضمن كثيراً من الهوامش والمراجع، ولم يَسِر الكتاب هكذا، على عواهنه بل بدا وكأنه يخفي خطة مبيتة، بيَّنها في خاتمته، تنطوي على سُبل الخروج من المأزق، وعلى الرغم من خلوه من الجداول الإحصائية المدعمة لأفكاره، فإنه يُورد بعض الإحصاءات المتفرقة هنا وهناك. هذا، ولا يمكن تصنيف هذا الكتاب ضمن الإطار الأكاديمي البحت، فقد كُتب بأسلوب البانوراما الصحفية، ربما بسبب خلفيات أصحابه. والمدهش حقاً هو المقدرة الفائقة التي عالجا بها المسائل الاقتصادية الصعبة، بحيث بدت فصول الكتاب مترابطة متسقة، يقود بعضها بعضا، ونقل المترجم المُؤلَّف بلغة سلسة واضحة معبرة متمكنة، برغم توزع اهتمامات المؤلفَين، لكن ما يعيبه - بحق - استخدام بعض المصطلحات الاقتصادية الجديدة على أذن المثقف، فضلاً عن انخفاض الروح الأكاديمية التي يُفترض أن تنطوي على الموضوعية والدقة العلمية، والتزام الحياد.

Political Science

The End of Political Science?

*Abdulkhaleq Abdulla**

Political science has recently been subjected to a comprehensive and critical review, which has revealed some unexpected findings. Although political science has experienced enormous growth throughout the world, the discipline has also fostered a great deal of fragmentation, disorientation and even disintegration. many scholars have recognized that political science is coming to a tragic end. The end of political science is not a possibility, but a growing actuality. The proliferation of so many conflicting schools, approaches, trends, subtrends, fields, and subfields, which have little in common, is one factor. Each of the major fields, international relations. Comparative politics, and political theory is seeking autonomy from the mother discipline. In addition, political science has come to the point that it is lacking in substance, i.e. it has neither politics nor science in it. This raises the ultimate question: what is left of political science?

Keywords: Political Science, Comperative Polities, International Relations, Political Theory, End of Political Science, State, Power, End of State, End of Sovereignty.

---

* Associate Professor, Dept. of Political Science, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E University.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 3 - Autumn 1999, PP. 7 - 44.

Economics

The Rationalization of the Role of the Public Sector in the Economic Development of the GCC Countries

*Yousif Khalifa al-Yousif**

While agreeing with measures taken in recent years to advance the role of the private sector in the economic development of the Gulf Corporation Council (GCC) countries, the author argues that, in spite of the importance of the private sector, it should supplement rather than supplant the public secotr in the economic development of the countries of the GCC region. The first of three parts of this paper provides evidence from East Asian countries showing that their economic successes over the last thirty years are largely attributable to efficient and active public sectors, which stimulated the expansion and development of the private sectors. The second part makes a case for the importance of the public sector in the GCC economies. The third part discusses some policies intended to raise the effectiveness of the public sector in the region in preparation for the Twenty-first Century.

Keywords: Economics Development, Public Sector, Gulf Corporation Council.

* Associate professor. Dept. of Economics College of Business & Economics, U.A.E. University.

Economics

The Role of Higher Education in Satisfying the Needs of the Saudi Work-force Market

*Habiballah M. al-Torkistani**

An empirical investigation of some factors relating to the refusal to employ university graduates in the Saudi work-force is reported. Also discussed is the responsibility of universities to ensure that their graduates are qualified for the work-force market. Questionnaires were distributed to groups of business people and faculty members. Four major factors were revealed as obstacles to the hiring of Saudi University graduates. These were the behavior of graduates, students' academic performance, the level of individual skills, and the level of wages available locally. Differences in attitude between people in business and education were found regarding the responsibility of universities in preparing students to meet work-force market requirements.

Keywords: Higher Education, Labour Market, Education Output.

* Associate Professor, Faculty of business Administration, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 3 - Autumn 1999, PP. 77 - 101.

Psychology

The Arabic Children's Depression Inventory: A Review of Research Findings in Eight Societies

Ahmed M. Abdel-Khalek[*]

While it had previously been thought that preadolescent children could not develop depression, both clinical research and practice over the last three decades have proven childhood depression to be a real clinical entity. It has been found that childhood depression may have serious consequences such as suicide, low achievement, violence, and poor interpersonal relationships. A relationship between childhood and adult depression has also been demonstrated. This study reviews the most salient findings on the Arabic Children's Depression Inventory (ACDI), containing 27 items using the alternatives rarely, sometimes, and often, devised by Abdel-Khalek (1993). Based on fifteen studies of about 17,000 subjects in eight countries, data are utilized from Egypt, Kuwait, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Syria, Jordan, and the U.S.A. Reliability coefficients ranged from 0.81 to 0.93, criterion-related validity coefficients ranged from 0.39 to 0.83, and factor analyses disclosed clear, high-loaded, and interpretable components. Factor analyses proved good similarity between weak concentration, pessimism, sleep problems, unhappiness, weakness, and loneliness. Age and gender related differences were also investigated. Impressive evidence is provided for the utility of the ACDI in assessing childhood depression in the above mentioned countries.

Keywords: Depression, Childhood, Adolescence, Scale, Factor Analysis, Cultural Comparison.

---

* Professor, Dept. of Psychology, College of Social Sciences, Kuwait University.

Sociology

The Attitudes of Young People Regarding Leisure Time

*Kamal Omran**

The attitudes of Damascus University students about leisure time were explored by analyzing their answers to questions regarding the advantages of employing leisure time. The study used the descriptive-analytic method, and data were collected both by using a questionnaire, and by individual and group interviews. The responses of a stratified random sample of 7500 male and female Damascus University students were analyzed according to the following variables: place of residence, sex, age categories, colleges, and family's standard of living. A number of statistical criteria led to various conclusions, and answered the questions and hypotheses posed by the study. Recommendations and suggestions are also included.

Keywords: Leisure Time, Tabour Time, Undergraduates.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, faculty of letters and Human Sciences. University of Damascus, Syria.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27, No. 3 - Autumn 1999, PP. 125 - 154.

شروط النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة للدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشتمل على العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywodrs أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

أولاً: يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1990) و(عبدالعزيز القوصي، سيد عثمان، 1980) و (Smith, 1990) و (Smith & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا: (محمد الصبوة، 1993؛ فؤاد أبو حطب، 1997) و (Smith, 1994; Roger 1991). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992، ص164) و (Jones, 1997, p. 59) وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969, p. 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: وفق محمد العلي وعلي سمحان (1993، ص 52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة..

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. PP. 53-69 in J. Wilson (Ed.). **Crime and public policy**. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. **Journal of Marriage & the Family**, 46 (2) 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). **Personality: Theory and research**. New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .
* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٢٥٠٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW
issn : 1029 - 8908



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق. جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, Electronic online & CD-ROM; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

1999 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kuc01. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kuc01. KUNIV. EDU. KW/~JSS



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 27 - No. 3 - Autumn 1999